المشاركة في النضال الفلسطيني وعلاقتها بالاتجاهات نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لدى الأسرى المحررين في محافظات غزة

دكتور / سفيان محمد أبو نجيلة
رئيس قسم علم النفس- كلية التربية - جامعة الأزهر بغزة

ملخص البحث: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر المشاركة في النضال الفلسطيني على اتجاهات الأسرى المحررين الفلسطينيين نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كما يهدف إلى فحص أثر عدد من المتغيرات النضالية والديموغرافية على اتجاهات الأسرى. ولتحقيق هذا الهدف تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي: هل تعد المتغيرات النضالية والديموغرافية محددة للاتجاه نحو حل الصراع العربي/الفلسطيني الإسرائيلي لدى الأسرى المحررين في محافظات غزة؟ والمتغيرات التي يسعى البحث إلى فحص مدى تأثيرها أو علاقتها على اتجاهات الأسرى المحررين تم تصنيفها في ثلاث مجموعات رئيسة هي: المتغيرات النضالية، متغير العمر، متغيرات المكانة الاجتماعية الاقتصادية.

وللإجابة عن هذا التساؤل ولتحقيق هذه الأهداف تطرح هذه الدراسة ثلاثة فروض عامة، ينبثق عنها ويتفرع منها ١٢ فرضا رئيسا. وللتحقق من هذه الفروض، تم اختيار عينتين، الأولى منهما، العينة التجريبية وهي عينة الأسرى المحررين وبلغ عدد مفرداتها ٧٧٣ مفردة، أما العينة الأخرى فهي العينة الضابطة وبلغ عدد مفرداتها ٩١ مفردة. كما قام الباحث بإعداد استبيان لقياس الاتجاهات نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويتكون هذا الاستبيان من ١٧ سؤالا أساسيا، تتضمن ٧٤ بندا أو فقرة فرعية، موزعة على ستة مجالات هي: إدارة الصراع، احتمالات المستقبل في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، رؤية علاقات الماضي والحاضر والمستقبل، الانتماء شعورا، الحلول المطروحة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، تقييم العلاقات السلمية ومدى الرغبة في إقامة علاقات مع الإسرائيليين.

وخضعت جميع البيانات التي تم جمعها للعديد من التحليلات الإحصائية، وعلى رأسها تم استخدام كا^{2} Chi-Square لحساب دلالة الفروق بين استجابات المبحوثين وتحديد مستوى الدلالة، بما يمكننا من التحقق من فروض الدراسة.

وبالنسبة لنتائج البحث فقد جاءت نتائج الإجابة عن الفرض العام الأول- المتعلق بالمتغيرات النضالية- لتبين أن أكثر المتغيرات النضالية تأثيرا على اتجاهات الأسرى المحررين كان متغير الانتماء التنظيمي، ليس هذا فحسب بل إن هذا المتغير-الانتماء التنظيمي- كان أكثر متغيرات الدراسة قاطبة تأثيرا على اتجاهات الأسرى المحررين نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، في حين جاء تأثير باقي المتغيرات النضالية إما محدودا جدا أو متوسط في أحسن الأحوال.

أما نتائج البحث عن الفرض العام الثاني - المتعلق بمتغيرات العمر- فقد جاءت لتبين أن تأثير وعلاقة متغيرات العمر، خاصة العمر عند الإفراج من المعتقل أو العمر عند الاعتقال ضعيفا جدا من حيث علاقتها باتجاهات الأسرى المحررين نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بل هي أضعف المتغيرات علاقة وتأثيرا على اتجاهات الأسرى المحررين، أما تأثير متغير العمر الحالي فقد جاء متوسطا.

وأخيرا جاءت نتائج الفرض العام الثالث - المتعلق بمتغيرات المكانة الاجتماعية الاقتصادية- لتبين أن هناك علاقة وتأثيرا قويا أو متوسطا لكل من: المواطنة "مواطن – لاجئ"، الوضع الاقتصادي للأسرة، عدد سنوات الدراسة، على التوالي في حين جاءت علاقة وتأثير مكان الإقامة باتجاهات الأسرى، ضعيفة.

Participation in the Palestinian National Struggle and its Relationship with Attitudes toward Palestinian-Israeli Conflict Resolution among Ex-prisoners in the Gaza Strip

SUMMARY. This study aims to explore the influence of participation in national struggle on Gaza ex-prisoners' attitudes toward Palestinian-Israeli conflict resolution. Therefore, it attempted to answer the following question: can struggle and demographic variables be determinants of Gaza ex-prisoners' attitudes toward Palestinian-Israeli conflict resolution? The study variables are divided into the following three main groups: struggle variables, age variables, and socio-economic status variables.

To answer the study question and achieve its aim, three general hypotheses and twelve main hypotheses were formulated. For proving these hypotheses, a sample consisted of two groups was selected. The first is the experimental group consisted of 773 Palestinian ex-prisoners. The other is the control group comprised of 91 subjects. The researcher designed a questionnaire to measure attitudes toward Palestinian-Israeli conflict resolution. This questionnaire contained 17 questions with 74-items. It covered the following six fields: conflict management; future prospects for Israeli-Palestinian relations; image of past, present and future relations; feeling of belongingness, solutions to the Israeli-Palestinian conflict; evaluation of peaceful relationships and willingness to develop relationships with the Israelis.

The data are then subjected to statistical analysis mainly chi square test of statistical significance.

The results of the first hypothesis revealed that party affiliation has the strongest effect -among both struggle variables and all study variables- on ex-prisoners' attitudes toward Palestinian-Israeli conflict resolution. Other struggle variables have either moderate to weak effect.

The results of the second hypothesis revealed that age at time of release and age at time of imprisonment have the weakest effect -among both age variables and all study variables- on ex-prisoners' attitudes toward Palestinian-Israeli conflict resolution. Current age has moderate effect.

The results of the third hypothesis showed a strong to moderate effect on ex-prisoners' attitudes toward Palestinian-Israeli conflict resolution for the following socio-economic status variables: indigenous/refugee status, family economic status, years of schooling. The variable of place of residence has the weakest effect.

المشاركة في النضال الفلسطيني وعلاقتها بالاتجاهات نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لدى الأسرى المحررين في محافظات غزة

مقدمة: الخلفية

ثمة سؤال يطرح نفسه، ومع ذلك يبدو أننا لا نتبينه، ولعل السبب أن الوضوح الساطع يناظر أحيانا الغموض المظلم من حيث تضييق أفق الإبصار، هذا إلى أن الشدة التي تفيض بها النفس لا تترك فضلا من الانتباه إلى ما عداها. وأي شدة أعظم من شدة مواجهة مع عدو يريد أن يقتلعك من جذورك وقد نجح في ذلك إلى حد ما. والآن، فإن السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا ناضل الفلسطينيون ولا يزالون؟ فعلى الرغم من أن هذا المفهوم من المفاهيم العامة والشائعة على ألسنة العامة والخاصة من الجمهور الفلسطيني خصوصا، والعربي عامة إلى حد الوضوح الساطع، إلا أن هذا الوضوح الساطع يناظر أحيانا الغموض المظلم. وسوف نحاول الإجابة عن هذا السؤال باختصار شديد، والسبب من وراء هذا الاختصار، أننا لا نهدف من وراء الإجابة عن هذا السؤال في هذا السياق – إلى تناول جذور الصراع العربي الإسرائيلي بشكلٍ مفصل فهذا يخرج عن نطاق هذا البحث. ولكن للإجابة عن هذا السؤال نقول، لقد تعرض المجتمع العربي في فلسطين إلى أكبر وأوسع عملية تحول ديموغرافي شهدها العالم الحديث مما أدى إلى تغيير تركيبة السكان عن طريق إحلال جماعات وافدة محل سكان فلسطين الأصليين، ففي عام ١٩٤٨ نجحت الحركة الصهيونية في تنفيذ مشروعها بإعلان دولة إسرائيل وتهجير مئات الآلاف من سكان فلسطين العرب إلى المناطق المجاورة، ومن هنا أصبحت الأغلبية العربية أقلية في وطنها. وفي عام ١٩٤٩ شكل اليهود حوالي ٨٦,٤ ٪ من مجموع سكان إسرائيل بعد فتح باب الهجرة لليهود من كافة أنحاء العالم. أما الأغلبية الأصلية فقد لجأت إلى مناطق مختلفة مما أدى إلى تشتتها. ثم توالت الحروب والصراعات حتى استطاعت إسرائيل أن تحتل فلسطين التاريخية بأكملها بالإضافة إلى أراضٍ من بعض الدول العربية. وبالتالي وجد في فلسطين مجموعتان بشريتان: مجموعة يهودية وافدة من الخارج وغازية، تمثل واحدة من آخر موجات الغزو الاستيطاني الإمبريالي نجحت في إقامة إسرائيل التي هي "حلم يهودي صهيوني بأرض الميعاد"، وأقامتها بقوة الإمبريالية لتمثل التقاء الحلم بالمصلحة

الإمبريالية. أما المجموعة الأخرى فهي العرب الفلسطينيون، والتي نجحت المجموعة الأولى (اليهودية) في اقتلاعها من أرضها. والعلاقة بين المجموعتين علاقة قهر من جانب القوى الإسرائيلية وخضوع مصحوب بهبات من المقاومة والتمرد والثورة من جانب الفلسطينيون الذين ناضلوا لتغيير هذا الوضع المأساوي ولا يزالوا يحلمون بالعودة إلى أرض الآباء والأجداد (أبو نجيلة ١٩٩٦).

وعلى الرغم من أن قضية الصراع العربي-الإسرائيلي، والفلسطيني-الإسرائيلي على وجه التحديد كانت موضوعا خصبا تناولته العديد من الدراسات النفسية والاجتماعية، إلا أننا نجد أن الغالبية العظمى من هذه الدراسات أجريت من قبل باحثين إسرائيليين أو أجانب على أفضل تقدير، وبذلك غاب الباحثون العرب والفلسطينيون تقريبا عن ساحة البحث والدراسة في جوهر قضية الصراع.

ولم تكن المصافحة التاريخية التي شهدها عام ١٩٩٣ بين اثنين من أعتى الأعداء في تاريخ الصراعات المستعصية وهما الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين إيذانا بحدوث تحول تاريخي في مجرى الصراع العربي-الإسرائيلي ينقله من ساحة الحروب والمواجهات إلى طاولة المفاوضات والحوار. لأن السلام الحقيقي يتطلب مشاركة الشعوب والحكومات في إنهاء الصراع "خشان" (Khashan, 1994)، وظلت اتجاهات وقيم وسلوكيات المواطنين العاديين في العالم العربي نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هي الحلقة المفقودة في مجال أبحاث العلوم السياسية التي تهتم بالعالم العربي. وعلى الرغم من عدم غياب هذه الأبحاث غيابا كليا عن الساحة البحثية إلا أنها كانت مقتصرة في إنجازها على عدد محدود للغاية من الباحثين الأمريكيين والعرب "تيسلر وجمال" (Tessler, and Jamal, 2006). أما موضوع اتجاهات الفلسطينيين نحو حل الصراع وعملية السلام فقد لقي إهمالا بالغ الخطورة في مقابل اتجاهات الإسرائيليين الذي قتل بحثا.

لذلك تأتي هذه الدراسة لتتناول اتجاهات فئة من أهم فئات، بل هي أهم الفئات في المجتمع الفلسطيني مساهمة في النضال من أجل حل الصراع وهي فئة الأسرى المحررين. فالسلام لا يصنع بين الحكومات بل بين الشعوب. فإذا لم يكن هناك سلام بين الشعوب فعلى اتفاقيات ومعاهدات السلام المبرمة بين الحكومات والرؤساء السلام.

---

* حفل توقيع إعلان المبادئ في واشنطن.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

في ضوء ما سبق تبلورت مشكلة الدراسة في التساؤل العام التالي، وما انبثق عنه من تساؤلات رئيسة أخرى وذلك على النحو التالي:

التساؤل العام:

هل تعد المتغيرات النضالية والديموغرافية محددة للاتجاه نحو حل الصراع العربي/الفلسطيني الإسرائيلي لدى الأسرى المحررين في محافظات غزة؟ بعبارة أخرى، هل تختلف اتجاهات الأسرى المحررين نحو حل الصراع العربي الإسرائيلي باختلاف عدد من المتغيرات النضالية والديموغرافية المميزة لهم؟

ويتفرع عن هذا التساؤل العام للدراسة ٣ تساؤلات رئيسة، يتفرع عنها وينبثق منها ١٢ تساؤلا فرعيا، وسنعرض فيما يلي للتساؤلات الرئيسة:

التساؤل الرئيس الأول: هل يوجد اختلاف في اتجاهات الأسرى المحررين في محافظات غزة نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعزى للمتغيرات النضالية (الانتماء التنظيمي، أشكال النضال والمقاومة ضد الاحتلال، الاعتقال/عدم الاعتقال في سجون الاحتلال، عدد مرات الاعتقال، عدد سنوات الاعتقال).

التساؤل الرئيس الثاني: هل يوجد اختلاف في اتجاهات الأسرى المحررين في محافظات غزة نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعزى لمتغيرات العمر (العمر عند الاعتقال، العمر عند الإفراج، العمر الحالي للأسرى المحررين).

التساؤل الرئيس الثالث: هل يوجد اختلاف في اتجاهات الأسرى المحررين في محافظات غزة نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعزى لمتغيرات المكانة الاجتماعية الاقتصادية (المواطنة "مواطن-لاجئ"، مكان الإقامة، الوضع الاقتصادي للأسرة، المستوى التعليمي).

الهدف العام للبحث:

يهدف هذا البحث إلى معرفة اتجاهات الأسرى المحررين نحو حل الصراع العربي الإسرائيلي، كما يهدف إلى فحص أثر عدد من المتغيرات النضالية والديموغرافية على اتجاهات الأسرى المحررين الفلسطينيين نحو حل الصراع العربي/الفلسطيني الإسرائيلي، إذ من المعتقد أن هناك تأثيرا لمتغيرات معينة خاصة المتغيرات النضالية والديموغرافية على

المواقف والاتجاهات والممارسات نحو حل الصراع العربي/الفلسطيني الإسرائيلي لدى الأسرى المحررين الفلسطينيين. والمتغيرات التي يسعى البحث إلى فحص مدى تأثيرها أو علاقتها على اتجاهات الأسرى المحررين الفلسطينيين نحو حل الصراع العربي/الفلسطيني الإسرائيلي تم تصنيفها إلى ثلاث مجموعات هي:

المجموعة الأولى: المتغيرات النضالية: وتتضمن كل من المتغيرات التالية: الانتماء التنظيمي، أشكال النضال والفعاليات ضد الاحتلال، الاعتقال/عدم الاعتقال في سجون الاحتلال، عدد مرات الاعتقال، عدد سنوات الاعتقال.

المجموعة الثانية: متغير العمر: ويتضمن المتغيرات الثلاثة التالية: العمر عند الاعتقال، العمر عند الإفراج، العمر الحالي للأسرى المحررين.

المجموعة الثالثة: متغيرات المكانة الاجتماعية الاقتصادية وتتضمن أربعة متغيرات هي: المواطنة (مواطن-لاجئ)، مكان الإقامة، الوضع الاقتصادي للأسرة، المستوى التعليمي للأسرى المحررين.

أهمية البحث:

- تنبع أهمية هذه الدراسة من طبيعة الموضوع الذي تتناوله، وهو موضوع -على الرغم من أنه قتل بحثا من قبل الباحثين الإسرائيليين والغربيين. إلا أنه لم يسبق للباحثين العرب والفلسطينيين -في حدود علم الباحث أن تناولوه بالدراسة العلمية فيما عدا دراسات محدودة ونادرة، ومن ثم تأتي هذه الدراسة لتخرج الموضوع من دائرة الانطباعات الذاتية والرؤى النظرية، والتحليلات غير العلمية، إلى دائرة البحث العلمي المنظم.
- كما تبرز أهمية الدراسة الحالية أيضا في ضوء ما كان يراه زيور من أن على شباب علماء النفس العرب أن ينهضوا إلى مستوى المسؤولية وأن عليهم واجبا وطنيا وقوميا، وأمامهم رسالة علمية لا بد أن يفطنوا إليها، وهي إسهامهم في إجراء البحوث السيكولوجية المتصلة بقضية المصير العربي (زيور: ١٩٨٦).
- تتطلب مواجهة التحديات لإنهاء الانقسام الفلسطيني والحفاظ على نسيج المجتمع الفلسطيني وأن يعود ليصبح أكثر تماسكا في مواجهة القوى المعادية لآمال وطموحات الشعب الفلسطيني، فيما تتطلبه، وضع خطط قائمة على معرفة وفهم

الاتجاهات الشائعة في المجتمع الفلسطيني نحو القضية المركزية لهذا المجتمع، ألا وهي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، خطط قائمة على معلومات وبيانات علمية، من أجل العمل على إعادة الوحدة والتماسك للمجتمع الفلسطيني. خطط أكثر فاعلية بحيث تصبح السلطة الوطنية الفلسطينية، والحركات والتنظيمات والأحزاب الوطنية والإسلامية الفلسطينية أقدر على استخدام استراتيجيات نابعة من اتجاهات وتصورات فئة مميزة من فئات المجتمع الفلسطيني، وهي فئة الأسرى المحررين، لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بدلا من استراتيجيات المواجهة المتناقضة. وقد وفرت دراستنا هذه المعرفة وهذا الفهم للاتجاهات الشائعة في المجتمع الفلسطيني نحو القضية المركزية لهذا المجتمع. إن المعلومات المتاحة في دراستنا وضعت أسسا موضوعية مهمة ووفرت البيانات الرقمية والإحصائية التي من الممكن أن يؤسس وفقا لها بلورة سياسات وإجراءات وخطط واضحة لإنقاذ هذا المجتمع، خطط تكون أكثر فاعلية ويمكن تطبيقها على أرض الواقع.

- شهدت السنوات الأخيرة*، تحولا سياسيا كبيرا في موقف الحكومات العربية تجاه عملية السلام والصراع العربي-الإسرائيلي، الأمر الذي لو حدث في الماضي لكان بمثابة انتحارا سياسيا لمن يقدم عليه من الحكومات العربية. إلا أن الحكومات وحدها لا تكفي لإنهاء هذا الصراع التاريخي، فلا بد أن تتقبل الشعوب العربية فكرة التعايش والسلام مع إسرائيل. "خشان" (Khashan, 1994). وكما يقال السلام تصنعه الحكومات وتبنيه الشعوب. وكما قال الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي "إن السلام لا يوجد في الدساتير والمواثيق فحسب بل يكمن حقا في قلوب وعقول الشعوب"، وهذه الدراسة – تنبع أهميتها من أنها – تأتي لتكشف وتتعرف على مدى تقبل الشعب الفلسطيني -في حدود عينة الدراسة- فكرة التعايش والسلام مع إسرائيل، وهل هي حقا في عقول وقلوب الفلسطينيين؟

* السنوات الأخيرة تشير الآن ،وقت كتابة هذا التقرير، إلى العقدين الأخيرين وخاصة مع عقد مؤتمر مدريد للسلام.(الباحث)

الإطار النظري والمفاهيم

أولا: المشاركة في النضال الفلسطيني:

بداية لا بد من التأكيد على أن كل فعل يقوم به الإنسان بصفة عامة –لابد له من دافع معين يحفز على القيام به، ويبرز هذا الدافع عادة من واقع المحيط أو البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد، كما أن له هدف محدد يبغي الوصول إليه، ويرى "ألبورت" أن المشاركة هي حاجة نفسية لدى الإنسان، وهو يرى أنها دور إيجابي يقوم به الفرد ليفيد به، مندمجا بذاته، عارفا بالهدف، ومركزا على اهتمامه بالعمل الذي يؤديه وفهم ما يحدث حوله ومحاولة تغييره، وهذا هو جوهر المشاركة (Allport, 1945: 117-132). ويرى "وليام ستون" Stone, W. أن هناك بصفة عامة ثلاث رغبات إنسانية في المشاركة، وهي الرغبة في العيش في ثقة وتعاون أخوي مع الآخرين، والرغبة في السيطرة على المشكلات الاجتماعية والمشكلات التي تقوم بين الأشخاص، وأخيرا الرغبة في التكامل، بمعنى الرغبة في المشاركة في المسؤولية. ويؤكد "ستون" أن تحقيق الذات يتطلب علاقة هادفة مع الآخرين، وهي فكرة عبر عنها الكثير من علماء النفس وخاصة "ألفريد أدلر" Adler, A. الذي قرر أن تطور الاهتمام الاجتماعي والمشاركة يعتبر ضرورة للصحة النفسية، وقد كتب "أدلر" في كتابه المعنون "الاهتمام الاجتماعي" Social Interest (١٩٣٨) قائلا بأن المهام الرئيسية للحياة هي إيجاد حلول هادفة لثلاث مشكلات أساسية: مشاكل الحياة الجماعية، مشاكل العمل، مشاكل الحب. والمشاركة الصادقة في أمور المجتمع تتطلب شعورا بالفاعلية في التعامل مع مهام الحياة وتحقيق اعتماد الفرد المتبادل مع الآخر، فنحن بحاجة للشعور بأننا ذوو قيمة ونافعون "ستون" (Stone, 1974: 181).

أما النضال أو المقاومة فهو يعتبر وسيلة من الوسائل التي يلجأ إليها أبناء الشعوب والمجتمعات المستعمرة أو المحتلة، ويتضمن أشكالا عديدة، تصنف عادة إلى شكلين، النضال السلمي من جهة والنضال المسلح من الجهة الأخرى، والفعل النضالي –على الرغم من تضمنه لأشكال مسلحة، إلا أنه يعتبر فعلا أو نشاطا سياسيا من الطراز الأول. والقيام بأي نشاط سياسي يتطلب أحد قرارين، فعلى المرء أن يقرر: إما القيام بنشاط أو عدم القيام بنشاط، وأبناء المجتمعات أو الشعوب المحتلة إما أن يحاولوا تغيير واقع الاحتلال

والاستعمار، أو أن يستسلموا ويستكينوا لهذا الواقع الاحتلالي. لقد كتب الفيلسوف البريطاني "إدموند بيرك" Burke, E الذي عاش في القرن الثامن عشر "أن كل ما هو ضروري لنجاح الشر هو أن الأشخاص الجيدين لا يفعلون شيئا" "موليمان" (Meulemans, 1989: 31). وفي الواقع الاحتلالي أن يختار الفرد ألا يفعل شيئا ليس اختيارا محايدا، فعدم الفعل أيا كانت مبرراته يساعد المحتل.

واتخاذ قرارات بالمشاركة والتصرف بطريقة معينة غالبا ما يصاحبه قرار ثالث بشأن كثافة ومدة أو شدة هذا التصرف. فالأفراد قد يشاركون باعتدال أو بقوة، في فترة زمنية محدودة أو بصفة مستمرة، وهذا الاختيار الثالث يرتبط بصورة وثيقة بالاختيارين الآخرين، فالشخص الذي يقوم بعمل نضالي نشط وممتد من المحتمل جدا أن يكون منجذبا بصورة قوية نحو اتجاه معين وملتصقا بموضوع ذي قيمة، ومجرد حقيقة أنه يشعر بالقوة والانفعال وبجاذبية مؤكدة يزيد من احتمال مشاركته (Milbrath, and Goel, 1977).

وبناء على هذا المعنى فإن مشاركة الفرد نتيجة ضغط وقع عليه اضطره للمشاركة، تجعل مشاركته غير ذات معنى لأن ذاته غير متفاعلة مترددة، ويمكن أن يجد منفذا في الشكوى والتبرير للخروج من دائرة المشاركة في النضال. أما المشاركة التي يقوم بها الفرد باختياره ونتيجة لرغبة داخلية منه فإنها تصبح مشاركة إيجابية وتكون أكثر دقة وفعالية؛ لأنها نتاج معرفة وبصيرة كما أنها تشبع حاجات نفسية للفرد وتجعله باستمرار أكثر ميلا واهتماما بأداء الأعمال التي تهمه وتهم أسرته ومجتمعه فتخلق مشاركته رغبة في مزيد من المشاركة (Allport, 1945: 123). **وهذا هو واقع وحال الأسرى المحررين**، فمشاركتهم في النضال هي مشاركة مارسوها طوعا واختيارا، هي مشاركة نابعة من استعداد صادق لديهم للتخلص من الواقع الاحتلالي، هي مشاركة خارج نطاق نظام الجندية والعسكرية القائمة على التجنيد الإجباري كما هو الحال في معظم جيوش العالم.

ثانيا: الإتجاهات Attitudes

مقدمة:

لقد احتل موضوع الإتجاهات Attitudes مكانة محورية في مجال علم النفس الاجتماعي حتى أن بعضهم يعد علم النفس الاجتماعي هو علم الإتجاهات. وبذلك كان – وما يزال – هذا الموضوع مجالا خصبا للدراسات والبحوث على جميع المستويات لأن له من الأهمية التطبيقية ما له من الأهمية الأكاديمية البحتة (كوبوسومي ٢٠٠١: ١٥٣-١٧١).

وقد نال مفهوم "الإتجاه Attitude" كل هذا الاهتمام نظرا لتأثر سلوك الفرد تأثرا ملحوظا بالإتجاهات، مما يؤثر بدوره في العلاقات الإنسانية التفاعلية بين أفراد المجتمع الواحد والمجتمعات المختلفة. ويعتمد استقرار هذه العلاقات على مدى تأثير أنماط الإتجاهات السائدة في المجتمع في حياة الأفراد دون ضغوط أو توترات (زهران ٢٠٠٠: ١٧٩).

وعادة ما ينظر إلى الاتجاهات على أنها مخلفات الخبرات السابقة التي مررنا بها والتي تؤثر بدورها على سلوكنا إما في صورة استعدادات أو استجابات داخلية، مما يستبعد احتمال كون الاتجاهات تتحدد بالوراثة أو بالعوامل النفسية. ومع ذلك يبقى احتمال كون الاستعدادات التي تحددها البيئة الاجتماعية ذات جذور وراثية أو نفسية احتمالا قائما. وفي الواقع نجد أن علماء النفس الاجتماعيين قد أولوا جل اهتمامهم تقريبا للبيئة الاجتماعية على أساس كونها المحدد الرئيس للاتجاهات الاجتماعية. وتشتق اتجاهاتنا بصورة أساسية من التأثيرات الاجتماعية. فمنذ الميلاد ينخرط الإنسان في مؤسسات اجتماعية تشكل بيئته. ويعد المنزل الوحدة الاجتماعية الأولى الذي له تأثير كبير على تكوين اتجاهات الفرد. وهذا هو السبب في أن الخبرات الأخيرة لا تستطيع أن تغير هذه الاتجاهات بسهولة. وهذا هو السبب أيضا في أن الاتجاهات تعطي ثباتا لاستجاباتنا نحو الأشخاص، والجماعات، والموضوعات الاجتماعية الأخرى (كوبوسومي ٢٠٠١: ١٥٣-١٧١).

إن الاتجاهات ظاهرة نفسية اجتماعية جديرة بالاهتمام والدراسة. وينظر إليها باعتبارها إدراك الفرد لمشاعره القوية نحو الناس ونحو المواقف والموضوعات (لامبي و مورنج، ٢٠٠٣). وهناك الكثير من التعريفات التي حاولت توضيح معنى الاتجاه وبيان سماته وخصائصه، وقد أكدت هذه التعريفات على تميز الاتجاهات بالخصائص التالية:

١. أنها مكتسبة وليست موروثة، حيث يتعلمها الفرد من خلال احتكاكه ببيئته وتفاعله معها.

٢. لا تتكون من فراغ وإنما تتضمن علاقة بين فرد وموضوع، حيث يمثل الاتجاه معنى يربط الإنسان بشيء معين أو حدث معين أو قضية معينة نتيجة مروره بخبرة تتعلق بهذا الشيء أو الحدث.

٣. تقع الاتجاهات بين طرفين متقابلين أحدهما موجب والآخر سالب، فتكون استجابة الإنسان إما إيجابيا بالقبول والموافقة أو سلبيا بالرفض والمعارضة.

٤. أنها تتميز بالثبات النسبي ما يمكننا معه التنبؤ باتجاهات الفرد إزاء أمر من الأمور في ضوء علمنا باتجاهاته السابقة إزاء مثل هذا الأمر.

٥. يمكن قياس الاتجاهات وتقويمها بطريقة مباشرة.

٦. يمكن تعديل الاتجاه وتغييره.

وفي ضوء هذه السمات والخصائص ظهرت العديد من التعريفات التي تناولت الاتجاهات. وبداية نود أن نؤكد على ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن تعريف الاتجاه يعد مسألة محيرة للغاية، وذلك لتعدد وتباين التعريفات التي صاغها علماء النفس للاتجاهات، حتى إن بعضهم أهمل التعريف، واكتفى بذكر ما يستند عليه من مقومات أو ما ينطوي عليه من معان (Shrigley and Koballa, 1984).

تعريف الإتجاهات:

يعد جوردن ألبورت Allport (١٩٣٥) من أوائل المهتمين بمفهوم الاتجاه، حيث اعتبر أن مفهوم الاتجاه هو حجر الأساس في بناء علم النفس الاجتماعي، وقد عرفه بأنه "حالة من الاستعداد العقلي والعصبي، تنتظم من خلال خبرة الشخص، وتؤثر تأثيرا ديناميا أو توجيهيا على استجابة الفرد نحو جميع الموضوعات أو المواقف المرتبطة بهذه الاستجابة" (Allport, 1935: 810).

وتقول "أنستازي" Anastasi أن "الاتجاه كثيرا ما يعرف بأنه ميل للاستجابة بشكل إيجابي أو سلبي تجاه مجموعة خاصة من المثيرات" (عبد الرحيم، ١٩٨١). أما كامبل فيرى أن الاتجاه الاجتماعي لفرد ما هو "الترابط الرصين لاستجاباته بالنسبة لمجموعة من المشكلات الاجتماعية". ويتمشى برين مع هذا التعريف السابق فيحدد

الاتجاه على أساس أنه "المفهوم الذي يعبر عن محصلة استجابات الفرد نحو موضوع ذي صبغة اجتماعية، وذلك من حيث مدى تأييد الفرد لهذا الموضوع أو معارضته له" (صبحي، ١٩٨٨).

أما آدم (١٩٨٠) وبعد عرضه لمجموعة من التعريفات فقد صاغ تعريفا للاتجاه واضعا في اعتباره الجانبين النظري والإجرائي على النحو التالي "الاتجاه مفهوم نفسي اجتماعي، وهو تكوين افتراضي، أو متغير وسيط تعبر عنه مجموعة من الاستجابات المتسقة فيما بينها، سواء في اتجاه القبول أو في اتجاه الرفض، إزاء موضوع نفسي اجتماعي جدلي معين. وعلى ذلك يظهر أثر الاتجاه في المواقف التي تتطلب من الفرد تحديد اختياراته الشخصية أو الاجتماعية أو الثقافية معبرا بذلك عن جماع خبرته الوجدانية والمعرفية والنزوعية.

والاتجاه من وجهة نظر كلمان Kelman (١٩٧٤) ليس مجرد دليل أو علامة على فعل ما أو استجابة معينة لدى الفرد، ولكنه محددا أساسيا من محددات الفعل، ومكونا رئيسا من مكوناته، ونتيجة حتمية لحدوثه. كذلك يرى كلمان أن الاتجاه ليس له هوية قائمة بذاتها يمكن فصلها نهائيا أو لحظيا عن مجرى حدوث الفعل لأنه جزء لا يتجزأ منه. فالاتجاه والفعل تربطهما عملية تبادلية مستمرة، وكل واحد منهما يؤثر ويتأثر بالآخر بصورة لانهائية. ويعتقد كلمان أن الفعل يمثل الأساس الذي يتشكل وفقا له الاتجاه وهو البوتقة التي يتم فيها اختبار وتعديل وتغيير الاتجاه. فاتجاهات الفرد نحو موضوع معين إنما تتشكل وتتكون من خلال تفاعله المباشر مع ذلك الموضوع أو تفاعله مع أناس آخرين أو وسائل أخرى تنقل له المعلومات عن ذلك الموضوع.

والباحث أقرب إلى الأخذ بهذا المفهوم للاتجاهات في الدراسة الحالية، خاصة وأنه لا يمكن فصل اتجاهات الأسرى المحررين نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي عن أفعالهم ونشاطاتهم النضالية، فالعلاقة بين اتجاهات الأسرى المحررين وأفعالهم النضالية هي علاقة تبادلية بكل ما تحمله هذه العلاقة من معنى.

مجمل القول أن مفهوم الاتجاه يعتبر واحدا من المفاهيم المركبة التي تحتوي على قدر كبير من التعميم والتجريد، وقد تعددت واختلفت وتباينت مواقف الباحثين والعلماء

سواء في مجال النظرية أو التعريف للاتجاهات، ونتيجة لذلك نرى أن نعرف الاتجاه تعريفا إجرائيا من خلال أدوات البحث ونقول:

يتحدد مفهوم الاتجاه نحو حل الصراع العربي/الفلسطيني الإسرائيلي في هذه الدراسة من خلال الأبعاد التي يقيسها الاستبيان المستخدم في الدراسة، حيث يطلب من المستجيب أن يعبر عن وجهة نظره نحو القضايا التي يتضمنها هذا الاستبيان، ويعبر عن وجهة النظر هذه تعبيرا لفظيا بالموافقة أو عدم الموافقة أو المحايدة، حيث يتم قياس الاتجاه بإعطاء درجة للموافقة والمعارضة والمحايدة. ومن أمثلة الأبعاد التي يقيسها الاستبيان: إدارة الصراع، احتمالات المستقبل في العلاقات الفلسطينيةالإسرائيلية، رؤية علاقات الماضي والحاضر والمستقبل، الانتماء شعورا، الحلول المطروحة على الساحة "فلسطينيا، عربيا، إسرائيليا، دوليا" لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، تقييم العلاقات السلمية ومدى الرغبة في إقامة علاقات مع الإسرائيليين.

وتمثل هذه الصياغة مخرجا للتباينات السائدة في مجال علم النفس الاجتماعي نحو موضوع الاتجاهات، بالإضافة لكونها تتضمن الجانب التقييمي للاتجاه من حيث القبول أو الرفض أو المحايدة، وهو ما يتفق وطبيعة الظاهرة موضوع هذا البحث، من حيث كون اتجاهات الأفراد نحو هذا الموضوع تتسم بالجدلية والاختلاف بين موافق ومعارض ومحايد. هذا إلى جانب أن هذا التعريف يتيح إمكانية القيام بقياس موضوعي، لأنه يربط الاتجاه بالاستجابات السلوكية قولا أو عملا وهو ما يمكن ملاحظته وتسجيله وقياسه، فضلا عن أنه يتطلب قدرا من الاتساق بين هذه الاستجابات حتى يمكن الاطمئنان إلى أنها تعبر عن شيء واحد هو الاتجاه المراد قياسه.

علاقة الاتجاهات بالسلوك الإنساني:

تعد طبيعة العلاقة بين الاتجاه والسلوك مشكلة تقليدية في البحوث النفسية الاجتماعية. والفرضية الأساسية التي يرتكز عليها مفهوم الاتجاه تتمثل في أن "الاتجاهات توجه السلوك، وتؤثر فيه، وتقوده، وتشكله، وتتنبأ به أيضا" "كراوس" (Krauss, 1995, p. 58). إلا أن البعض يرى أن الاتجاه الإيجابي أو السلبي للشخص نحو قضية ما لا يعني بالضرورة أن سلوكه العملي سوف يتسق تماما مع هذا الاتجاه الذي عبر عنه. ففي بعض الأحيان يمكن أن تتنبأ الاتجاهات بالسلوك الظاهر بينما لا تستطيع القيام بهذه المهمة في أحيانٍ أخرى. وقد اقترحت الدراسات المبكرة في هذا الصدد أن

الاتجاهات تعد منبئات ضعيفة بالسلوك الإنساني، بينما أشارت الدراسات الحديثة إلى أن الاتجاهات فيما يبدو تستطيع التأثير بقوة على السلوك الظاهر (جابر وآخرون، ١٩٩١). وفي مسح أجراه كراوس للدراسات الإمبريقية التي تناولت الاتجاهات وعلاقتها بالتنبؤ بالسلوك المتوقع، أشار كراوس إلى أن هذه الدراسات أجمعت على أن الاتجاهات تعتبر منبئا أساسيا وجوهريا بالسلوك المتوقع للفرد (Krauss, 1995, p. 58).

ويبين جابر وآخرون (١٩٩١) أن هناك عدة عوامل تؤثر في العلاقة بين اتجاهات الفرد وسلوكياته، ولعل أهمها كل من:

قوة الاتجاه: فكلما ازدادت قوة الاتجاه أصبحت علاقته بالسلوك لصيقة.

نوعية الاتجاه: وارتفاع نوعية الاتجاه وارتباطه بموضوع محدد يقوي العلاقة بينه وبين السلوك الظاهر.

مدى اتصال الاتجاه بحياة الفرد: وكلما ازدادت هذه الصلة قويت العلاقة بين الاتجاه والسلوك.

ومن ثم تعد كل من قوة الاتجاه، وارتباطه بموضوع محدد، وكونه وثيق الصلة بحياة الفرد؛ من المحددات المهمة التي قد تكفل تأثير الاتجاه على السلوك الإنساني (جابر وآخرون ١٩٩١).

ثالثا: حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي:

لقد كتب الكثير عن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وبمسميات أو مصطلحات ومفاهيم عديدة، منها النكبة، والمقصود فيها نكبة عام ١٩٤٨ التي حلت بالشعب الفلسطيني، على خلفية الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨، الاستعمار الإسرائيلي أو الاستعمار الكولونيالي، الاحتلال الإسرائيلي، القضية الفلسطينية، الصراع في الشرق الأوسط، والصراع العربي الإسرائيلي، ...الخ هذه المصطلحات والمفاهيم. لقد كتب الكثير ومن مختلف التخصصات والاهتمامات والتوجهات، سواء كانت سياسية أو أدبية، شعرية أو نثرية، دينية أو علمانية، اقتصادية أو عسكرية، جغرافية أو حضارية، واختلط الحابل بالنابل في تلك الكتابات التي احتوت على الغث والثمين، ومع ذلك علينا أن نبين ما هو الصراع قبل أن نشير إلى حل الصراع. يقول فاسكيز Vasquez في هذا السياق أنه على الرغم من الكم الهائل من الدراسات والأبحاث التي دارت حول حل الصراع، وتلك التي تناولت نظريات الصراع، إلا أن ما يدعو للدهشة والاستغراب

في آن واحد ألا نجد وسط كل هذا الكم سوى النذر القليل جدا من التحليلات التي تناولت مفهوم الصراع بحد ذاته (Vasquez, 1995: 138). ويرى "جون بيرتون" John Burton (١٩٩٣) أنه يتوجب علينا أن نميز بين الصراع conflict والنزاع dispute. فالنزاع يدور حول مصالح قابلة للتفاوض والحل، بخلاف الصراع الذي يدور حول قضايا غير قابلة للتفاوض لأنها قضايا وجودية تتعلق بالاحتياجات الإنسانية الأساسية التي لا يمكن المساومة عليها.

وعلى نفس التوجه يرى بارتال Bar-Tal (٢٠٠٧) أن الصراعات المستعصية هي تلك الصراعات التي تدور حول قضايا حقيقية وغاية في الصعوبة كقضية السيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية وحق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة والمعتقدات الدينية. وهذه القضايا على وجه الخصوص دون غيرها من القضايا هي التي يتوجب أن تتمحور حولها المفاوضات الرامية إلى حل الصراع. ولكن ما يزيد من صعوبة حل مثل هذه الصراعات أنها وللأسف قد ارتبطت وترافقت ببنية نفسية/سيكولوجية امتدت جذورها عميقا في حياة طرفي الصراع وأصبحت مرتبطة بكينونيته ووجوده.

وتطول هذه الصراعات المستعصية مجمل أفراد المجتمع على اختلاف مشاربهم فتكون لديهم بناءً نفسيا من المعتقدات والاتجاهات والانفعالات والعواطف حول أهدافهم التي يرجون الوصول إليها في هذا الصراع وأسباب الصراع الذي يشاركون فيه وطبيعة خصمهم في هذا الصراع والحل الذين يبغون ويرجون التوصل إليه لإنهاء هذا الصراع. ومن ثم يصبح هذا البناء النفسي جزءً لا يتجزأ من الصراع يسهم في إشعاله واستمراره، كما يصبح عصيا على التغيير ويقف حائلا أمام فرص خفض حدة الصراع والتوصل إلى حلول سلمية لإنهائه.

وعلى الرغم من أن كل واحد من الصراعات المستعصية له إطار فريد يميزه عن غيره من الصراعات كما أن له بنيته الخاصة وخصائصه الفريدة، إلا أن مجمل هذه الصراعات تتشابه في أسسها وديناميكياتها النفسية العامة، الأمر الذي يسهل الكشف عن ماهية وموضوعة هذه البنية النفسية وكذلك العوامل التي أسهمت في تشكيلها ومن أين لها هذه الكينونة التي حافظت على بقائها واستمراريتها وعملها على مر الصراعات المختلفة والمتباينة.

وإذا انتقلنا إلى تعريف الصراع وفقا لما جاء في Penguin Dictionary of International Relations فإن الصراع هو: "وضع اجتماعي ينشأ حين يسعى طرفان أو أكثر لتحقيق أهداف متعاكسة أو غير متلائمة. ويمكن ملاحظة الصراع في العلاقات الدولية حيث يتجلى على شكل الحرب – كنتيجة يتم التهديد بها وكواقع فعلي، على حد سواء – وكسلوك في المساومة يكاد يصل إلى مرحلة العنف. وتنبثق المواقف العدائية عن النخب والجماهير الواعية عبر استعدادات نفسية مثل العدوان والشك" (Evans and Newnham, 1998).

وبدون الدخول في تفاصيل تلك التعريفات والكتابات أو مراجعتها سيقتصر الباحث في تعريفه للصراع الدائر في فلسطين وعليها وحولها، بوجهة نظر لاثنين من كبار رواد التحليل النفسي في مصر والعالم العربي على وجه الخصوص، والعالم الثالث بعامة. وهي وجهات نظر تكملان بعضيهما أو أحدها يفسر الآخر، فوجهة النظر الأولى هي للمناضل والمفكر المحلل النفسي "فرانز فانون"، المارتينيكي الأصل والمولد، الفرنسي الجنسية، الجزائري الانتماء والهوية. ففي كتابه معذبوا الأرض يرى "فانون" وهو يستخدم مصطلح الاستعمار ويعرفه "هو نفي منظم للآخر، هو قرار صارم بإنكار كل صفة إنسانية على الآخر، وأن العلاقة بين المستعمر والمستعمر علاقة قهر واضطهاد من جانب المستعمر تستهدف الوجود الإنساني بأكمله (فانون: ب.ت).

أما وجهة النظر الثانية فهي لرائد التحليل النفسي في مصر والوطن العربي العلامة مصطفى زيور فالصراع العربي الإسرائيلي الدائر في المنطقة هو "صراع مع عدو يريد لنفسه كيانا شرطه ألا تكون، أو على الأصح يريد أن يكون سيدا على نحو يعيد إلى الذهن ما أبرزه، "هيجل" في جدل السيد والعبد، بحيث تكون وظيفتك أن تكون له عبدا تزجى إليه ليلا ونهارا اعترافا يمنحه شرعية الوجود ـ اعترافا بدونه يرتد إلى شعور مقيت بافتقاره إلى هذه الشرعية نفسها، وكأنه ـ أصلا ـ مسافر بغير جواز سفر في رحلة الحياة" (زيور: ١٩٨٦).

ووجهة النظر هذه هي ما يتبناه الباحث، فأيا كانت المصطلحات والكلمات والمفاهيم التي استخدمت وسوف تستخدم في الحاضر والمستقبل فإن جوهر الصراع في فلسطين وعليها وحولها، هو نفي منظم للوجود الفلسطيني، هو قرار صارم بإنكار كل صفة إنسانية على الفلسطينيين. فالأنا الجماعية "الإسرائيليون" تؤكد ذاتها بالقوة

على حساب استلاب الآخر "الفلسطينيين" واستعبادهم. وعندها يحقق الاستعمار هذا الهدف، يتحتم عليه لتثبيت نظامه الاستعماري القضاء على الآخر بآليات عديدة ومتنوعة. لذلك فإن واقع الاستعمار والاحتلال الإسرائيلي هو واقع استبداد وقهر، واقع اضطهاد وتسلط، واقع تغييب لإنسانية الإنسان الفلسطيني، واقع شوه الطبيعة الإنسانية للفلسطينيين. ومواقف السلطات الإسرائيلية وممارستها منذ موجة الغزو الاستيطاني الأولى سنة ١٨٨٢ وحتى الغد تدل على ذلك (أبو نجيلة: ٢٠٠١).

"وإذا أريد حل الصراع أو تسويته فإن ذلك يحتاج في كثير من الأحيان إلى تدخل طرف ثالث لتسهيل هذه العمليات. وتختلف الآراء حول الصورة النموذجية للطرف الثالث حيث يوجد انقسام واضح بين الذين يرون ذلك الطرف الثالث وسيطا والذين يرونه عاملا على الإقناع. فالبعض يرى أن الطرف الثالث المفترض يجب أن يكون لديه من النفوذ ما يسمح له بإثبات وجوده لدى الطرفين. وفي الجانب المقابل تحاول ورشات حل المشاكل تحقيق الحل عبر وسائل تسهيلية غير قسرية. وكثيرا ما تكون الوساطة الناجحة مرهونة بالتوقيت" (Evans and Newnham, 1998).

وكما قال كلمان Kelman (١٩٨٧) إن جوهر الحل السلمي للصراع العربي الإسرائيلي يكمن فقط في حل القضية الفلسطينية. وعاجلا أم آجلا لن يجد الفلسطينيون والإسرائيليون مفرا من الدخول في مفاوضات سلام بينهما.

وبالفعل فقد تحققت رؤية "كلمان" ودخل الفلسطينيون والإسرائيليون في مفاوضات سلام بينهما، ظهرت علانية في مؤتمر مدريد للسلام (أكتوبر ١٩٩١)، ثم مفاوضات سرية في أوسلو انتهت بتوقيع اتفاقية أوسلو للسلام في البيت الأبيض (سبتمبر ١٩٩٣)، وما ترتب عليها من استحقاقات على كلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. وسارت بعدها محادثات ومفاوضات واتفاقيات عديدة هنا وهناك كان أهمها مفاوضات "واي ريفر" بالولايات المتحدة (١٩٩٨)، ومحادثات كامب ديفيد عام (٢٠٠٠). نقول بدأت المفاوضات وسارت بعدها وتعثرت ولا زالت حتى كتابة هذه السطور متعثرة.

رابعا: الأسرى المحررين في محافظات غزة:

هم الفلسطينيون الذين سبق وأن تم اعتقالهم أو أسرهم على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال فترة احتلاله لقطاع غزة بعد حرب ١٩٦٧ وهم مناضلون ساروا بأنفسهم في طريق النضال والكفاح ضد الاحتلال طوعا واختيارا دون إجبار أو إلزام من أية جهة أو

أي شخص أو أي كان، وأسروا على خلفية هذا النضال، فهم أناس آمنوا بقضيتهم وعدالتها ولم يتوانوا في تقديم أنفسهم فداء لتلك القضية وعدالتها طوعا واختيارا.

وتفيد وزارة شؤون الأسرى والمحررين أن أعداد الأسرى المحررين من قطاع غزة والمسجلين لديها في برنامج تأهيل الأسرى المحررين، والذين أمضوا أكثر من عام داخل الأسر يبلغ (٨٩٠٠ أسيرا) وذلك حتى ٢٠٠٦/١٢/٣١م.

في حين بلغ عدد الأسرى المحررين من قطاع غزة والمسجلين لدى جمعية الأسرى والمحررين (حسام) بغض النظر عن فترة محكوميتهم (١٦٢٠٠ أسير) وذلك حتى تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٣١م. علما بأن بعض المسجلين بالجمعية مسجلين بالوزارة ولكن بشرط أن يكون أمضى أكثر من عام داخل الأسر.

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن هذه الأرقام هي ليست مجمل أرقام الأسرى المحررين من قطاع غزة خلال الفترة المذكورة حيث أن معطيات وبيانات دائرة الإحصاء بالوزارة تشير إلى أنه قد سُجل خلال نفس الفترة المذكورة (٢٥٠٠٠٠ حالة اعتقال) وهذا يعني أنه كل من اعتقل أكثر من مرة سُجل في كل مرة برقم جديد وهذا يدلل على أن عدد المواطنين من قطاع غزة الذين اعتقلوا خلال تلك الفترة أقل من ذلك بكثير، إذ أن الغالبية العظمى أعتقلت عدة مرات قد تصل لأكثر من ١٠ مرات (وزارة شؤون الأسرى والمحررين: ٢٠٠٦).

الدراسات السابقة والفروض

مقدمة: قبل أن نعرض للدراسات السابقة لابد من الإشارة والتنويه، إلى أن العثور على دراسات سابقة أكاديمية -فيما يتعلق بموضوع هذا البحث في المجتمع العربي عامة، والفلسطيني خاصة، أمرا شاقا ونادرا، وعلى الرغم من الجهد الذي بذله الباحث لحصر الأبحاث والدراسات السابقة حول الاتجاهات نحو حل الصراع العربي-الإسرائيلي أو الفلسطيني-الإسرائيلي، سواء في المجتمع الفلسطيني أو المجتمع العربي، إلا أنه لم يعثر إلا على النذر القليل من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، أو قريبة من هذا الموضوع، وهذا العدد القليل من الدراسات في مجمله، قام به باحثون في علوم أخرى غير علم النفس.

أما بالنسبة لحصر الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية، فهي من الكثرة والتنوع، بالإضافة إلى تناولها للعديد من الظواهر والعوامل ذات العلاقة بالصراع

الفلسطيني الإسرائيلي وما يرتبط بها من متغيرات وسيطة. لذلك سنعرض للدراسات العربية أولا، ثم نعرض للدراسات الأجنبية وذلك حسب التصنيف التالي:

أولا: الدراسات التي تناولت اتجاهات الفلسطينيين نحو الصراع العربي الإسرائيلي.

ا- دراسات إمبريقية مباشرة.

ب- الدراسات المقارنة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ج- دراسات قامت على إعادة تحليل بيانات استطلاعات الرأي للفلسطينيين والإسرائيليين.

ثانيا: الدراسات التي تناولت اتجاهات الرأي العام العربي نحو الصراع العربي الإسرائيلي.

ثالثا: الدراسات التي تناولت اتجاهات الإسرائيليين نحو الصراع العربي الإسرائيلي.

وبناءً على هذا الأساس التصنيفي سنعرض للدراسات السابقة على النحو التالي:

أولا: الدراسات التي تناولت اتجاهات الفلسطينيين نحو الصراع العربي الإسرائيلي.

ا- دراسات إمبريقية مباشرة:

ولنبدأ بدراسة "أمير، يهودا وزملائه" Amir, Yehuda et al (١٩٨٠) عن "اتصال الإسرائيليين والعرب: فحص وتقدير نظري لآثاره" وقد هدفت الدراسة إلى تقييم أثر الاتصال بين اليهود الإسرائيليين وعرب الضفة الغربية على تغير اتجاهات عرب الضفة الغربية، وركزت الدراسة على آثار الاتصال في مجال العمل نظرا لأنه الأكثر شيوعا. وتوضح نتائج الدراسة أن عرب الضفة الغربية يظهرون اتجاها سلبيا نحو الإسرائيليين قبيل الاتصال بهم، فقد عبر المفحوصون عن اتجاهات سلبية أو في أفضل الحالات اتجاهات محايدة نحو الإسرائيليين. أما فيما يتعلق بتغير الاتجاهات فلم يجد الباحثون فروقا دالة بين العرب الذين كانوا يعملون مع اليهود الإسرائيليين وبين العرب الذين لم يتصلوا بإسرائيليين في تغير الاتجاهات. لكن يجدر الإشارة إلى أن هناك ميلا لدى الجماعتين إلى الاتجاه السلبي. وهكذا يخلص الباحثون إلى أن الاتصال في حد ذاته لا يؤثر في تغير اتجاهات العرب الذين قام الباحثون بدراستهم.

أما دراسة أبو نجيلة (١٩٨٥) "الشخصية الفلسطينية دراسة ميدانية لشخصية الشباب الجامعي الفلسطيني" وهدفت الدراسة في أحد جوانبها إلى التعرف على اتجاهات عينة من الشباب الجامعي الفلسطيني في قطاع غزة نحو قضايا الصراع العربي الإسرائيلي والعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية. وقد بلغ عدد أفراد العينة ١٤١ فردا من

الشباب الجامعي في قطاع غزة، وما يهمنا من هذه الدراسة ما يتعلق بموضوع البحث الحالي، حيث تناولت الدراسة جزئيا بعضا من مجالات الدراسة الحالية. وهذه المجالات نعرض لنتائجها على النحو التالي:

المجال الأول: رؤية المبحوثين للعوامل المؤثرة في الصراع:

تضمنت العوامل المؤثرة (١٣) عاملا، جاءت نتائج الدراسة لتبين أن (٣٤٪) من مجمل أفراد عينة الدراسة يرون أن القوة العسكرية هي أهم عامل في تقرير نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي، بينما يرى (٢٦,٢٪) أن الوحدة العربية هي أهم عامل، في حين يرى (١٦,٣٪) أن إرادة الله هي أهم عامل، ويذهب (١٢,٨٪) إلى أن القيادة هي أهم عامل. وتوزع رأي النسبة الباقية من عينة الدراسة على عوامل أخرى بنسب ضئيلة لا تكاد تذكر.

المجال الثاني: تأثير العلاقات السلمية ومدى الرغبة في التعامل مع الإسرائيليين:

تبين نتائج الدراسة أن رؤى غالبية المبحوثين لتأثير العلاقات السلمية في المنطقة كان سلبيا على الأبعاد الثلاثة التي يقيسها الاستبيان المستخدم في هذه الدراسة وهي: الرفاهية الاقتصادية لمجتمعهم، الأمن الجماعي، الحريات السياسية.

أما بالنسبة لمدى الرغبة في التعامل مع الإسرائيليين في بعض المواقف الاجتماعية والاقتصادية، فقد بينت نتائج الدراسة أن معظم أفراد العينة لا يرغبون في التعامل مع الإسرائيليين لا في الوقت الحاضر أو إذا تحقق السلام الشامل، في كل المواقف التي يقيسها الاستبيان المستخدم في هذه الدراسة وهي: اتصالات من حين إلى آخر، علاقات تجارية أو عمل، دعوتهم إلى منزلك كضيوف، اتخاذهم كأصدقاء مقربين.

وقد رأينا أنه بينما أجريت الدراسة السابقة للتعرف على اتجاهات عينة من الشباب الجامعي الفلسطيني، جاءت دراسة إياد البرغوثي Barghouti (١٩٨٨) للتعرف على "الاتجاهات الاجتماعيةالسياسية للفلسطينيين الأمريكيين نحو الصراع العربي الإسرائيلي" واستطلع فيها آراءهم حول عدد من المواضيع المتعلقة بالقضية الفلسطينية خاصة الحل السياسي للقضية في مقابل الخيار العسكري، وإقامة الدولة الفلسطينية. أظهرت نتائج الدراسة أن ٨,٩٪ من المبحوثين يؤيدون ويشدة الحل السياسي للقضية الفلسطينية، بينما أشار ٣١,٢٪ إلى أنهم يؤيدونه إلى حد ما، فيما عارضه ٤٥٪. ورأى ٤٤,٩٪ أن الحل الوحيد للقضية يكمن في الحل العسكري، في حين أشار ٢٧,٨٪ إلى أنهم

يؤيدون الحل العسكري ولكن مع بعض التحفظات، في حين عارض الحل العسكري ١٧,٩٪. ويرى الباحث أن هذه النتائج إن دلت على شيء فهي تدل على انخفاض ثقة الفلسطينيين الأمريكيين في الحل السياسي وميلهم أكثر إلى الخيار العسكري انطلاقا من أن الحل السياسي من وجهة نظرهم لن يدفع إسرائيل إلى الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وإذا انتقلنا إلى آراء الفلسطينيين الأمريكيين حول الدولة الفلسطينية وطبيعة هذه الدولة وحدودها فسنجد أن الغالبية العظمى منهم (٦٩,٣٪) تؤيد المطالبة بإقامة الدولة الفلسطينية على كامل تراب فلسطين التاريخية.

وكانت اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية نحو الحل الدائم لمشكلتهم، موضوع دراسة "عويضة" (١٩٩٨)، وبلغت عينة الدراسة ٤٢٥ مفردة من اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية، تم اختيارها وفقا لأسلوب العينة الطبقية العشوائية. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن ٨٦,٦٪ من المبحوثين وافقوا على أن مفهوم العودة هو العودة إلى البلد الأصلي بتعويض كلي وبدون شروط، في حين وافق ٤٥,٢٪ منهم على العودة إلى البلد الأصلي بتعويض جزئي، وقد وافق ٤٢,٨٪ أيضا على العودة إلى البلد الأصلي بدون تعويض. كذلك بينت النتائج أن ٤٦,٨٪ من المبحوثين اعتبروا أن عودة اللاجئين مستحيلة، في حين أجاب ١٤,٣٪ منهم بأنها ممكنة و ٣٨,٩ بأنها صعبة.

أما اتجاهات الفلسطينيين نحو التطبيع مع إسرائيل فكانت موضوع دراسة محمود ميعاري Mi'Ari (١٩٩٩) التي شملت ٢٧٠ طالبا من طلاب جامعة بيرزيت في الضفة الغربية. ويرى ميعاري أنه على الرغم من أن مباحثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين لم تتوصل إلى حل دائم للصراع بين الجانبين، وعلى الرغم من أن إسرائيل لا تزال تحتل معظم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة إلا أن الغالبية العظمى من مبحوثي دراسته أعربوا عن تأييدهم للتطبيع مع إسرائيل. كما بينت نتائج الدراسة أن الاتجاه نحو التطبيع قد ارتبط بالطبقة الاجتماعية/عمل الأب. بمعنى أن الطلاب الذين ينتمون للطبقة العاملة كانوا أكثر تأييدا للتطبيع من نظرائهم الذين ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى، ويرجع ميعاري هذا الأمر إلى كون عائلات الطلاب الذين ينتمون للطبقة العاملة أكثر اختلاطا بالإسرائيليين وأكثر اعتمادا على سوق العمل في إسرائيل. كذلك أظهرت الدراسة أن الاتجاه نحو التطبيع قد ارتبط بالانتماء الحزبي فقد كان مؤيدو حركة فتح أكثر تأييدا للتطبيع من مؤيدي الحركات الإسلامية، كما

ارتبط الاتجاه نحو التطبيع ارتباطا ايجابيا بتأييد اتفاق السلام الفلسطيني الإسرائيلي، في حين ارتبط ارتباطا سلبيا بدرجة التدين.

ب- الدراسات المقارنة بين الفلسطينيين والإسرائيليين:

هدفت دراسة "هوفمان، يوحنان، سجينر، راحيل" Hofman, Y. & Seginer, R. (١٩٨٣) عن "المعايير الاجتماعية والتماثل الزائد" إلى الكشف عن معايير اجتماعية بقياس ومعرفة التماثل الزائد، كما جاء في دراسة "كودول" Codol (١٩٧٥)، والظاهرة التي درسها الباحثان هي: الاستعداد لإقامة علاقات اجتماعية سليمة بين اليهود والعرب في إسرائيل، وبين البيض والسود في الولايات المتحدة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التي يبينها الجدول التالي:

يبين نسبة المستعدين لعلاقات اجتماعية سليمة

الأبعاد / العينات	الاستعداد الذاتي للفرد	الاستعداد المتصور لجماعة "النحن"	الاستعداد المتصور للجماعة الأخرى "هم"
اليهود الإسرائيليون	٪٤٢	٪١٥	٪١١
عرب إسرائيل	٪٨٥	٪٧٢	٪١٩
البيض الأمريكيون	٪٧٦	٪٤٠	٪٤٣
السود الأمريكيون	٪٦٢	٪٣٧	٪٢٣

ويرى الباحثان أن ظاهرة التماثل الزائد بالنسبة للاستعداد لعلاقات بين الجماعتين موجودة في الولايات المتحدة وليست في إسرائيل، وأن هذه النتيجة تدل على عمليات مختلفة في المجتمعين، ووجود معيار جماعي في الولايات المتحدة قد طور ولا يزال يطور الرغبة في قيام علاقات اجتماعية بين السود والبيض، وهو ما لم يكن في إسرائيل. أما بالنسبة للاستعداد المنسوب لجماعة النحن وجماعة الآخرين، يرى الباحثان أن أبناء الأقليات تعي عدم التماثل في العلاقات الاجتماعية بينها وبين جماعة الأغلبية، سواء كان هناك معيار موجود لقيام علاقات اجتماعية بين الجماعتين أو لم يكن موجودا.

وعن "رؤى الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي لسبل حل الصراع بينهما" كانت دراسة ميشيل إينبار وإفرايم يوتشمان-يأار Inbar and Yuchtman-Yaar (١٩٨٩). شملت الدراسة ثلاث عينات هي: اليهود الإسرائيليين والعرب في إسرائيل والفلسطينيين في الضفة الغربية. وقد طرح الباحثان على المبحوثين قائمة تضمنت عشرة خيارات لحل الصراع العربي-الإسرائيلي وكان عليهم اختيار أكثر الحلول قبولا لديهم. بينت نتائج الدراسة أن العينات الثلاث لم تتفق فيما بينها على حل مشترك للصراع العربي-الإسرائيلي، فقد فضل ٨٢,٩٪ من اليهود الإسرائيليين خيار ضم المناطق المحتلة إلى إسرائيل وطرد سكانها الفلسطينيين، بينما فضل ٧٨,١٪ من عرب إسرائيل خيار إقامة دولة فلسطينية في حدود عام ١٩٦٧، في حين فضل ٦٤,٤٪ من فلسطيني الضفة الغربية خيار إقامة دولة ثنائية الهوية دون طرد اليهود منها.

أما التباين الحاد في اتجاهات العرب واليهود نحو عملية السلام فقد بدا واضحا جليا في الدراسة التي أجرتها تمار هيرمان وإفرايم يوتشمان-يأار Hermann and Yuchtman-Yaar (١٩٩٨) وجاءت بعنوان "شعبان مختلفان لا يلتقيان: اتجاهات اليهود والعرب في إسرائيل نحو عملية السلام". شملت عينة اليهود ١٢٢١ مبحوثا بينما تضمنت عينة العرب ٤٨٣ مبحوثا. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن العرب كانوا أكثر تأييدا لإعلان المبادئ من نظرائهم اليهود (٦٧,٦٪ في مقابل ٣٣,١٪)، كذلك أيد ٨٥,٥٪ من المبحوثين العرب انسحاب إسرائيل الكامل أو شبه الكامل من المناطق المحتلة، بينما أيد هذا الخيار ٢٦٪ فقط من المبحوثين اليهود. وفيما يتعلق بمستقبل القدس، أعرب ٧٠,١٪ من المبحوثين اليهود عن تأييدهم لبقاء القدس موحدة وعاصمة لدولة إسرائيل في حين أيد هذا الخيار ٢,١٪ فقط من المبحوثين العرب.

أما العوامل التي تؤثر على "اتجاهات المهاجرين العرب واليهود في مونتريال نحو الصراع العربي-الإسرائيلي" فدرستها هديل عبدو Hadeel Abdo (٢٠٠٠). حيث هدفت دراستها إلى فحص العلاقة بين الاتجاهات نحو الصراع العربي-الإسرائيلي ودرجة التفاعل الاجتماعي بين المهاجرين العرب واليهود في مونتريال بكندا. كذلك فحصت الدراسة العلاقة بين درجة التدين والصداقة والعرق والاتجاهات نحو الصراع العربي-الإسرائيلي. قامت الباحثة بإجراء مقابلات وجها لوجه مع عينة دراستها التي ضمت ٤٨ طالبا جامعيا

يدرسون في جامعتي مونتريال بكندا، وكان نصفهم من العرب والنصف الآخر من اليهود. بينت نتائج الدراسة أن المتدينين العرب واليهود على حد سواء أكثر معارضة من العلمانيين العرب واليهود للتسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي. كذلك بينت النتائج أن العرب واليهود الذين يقيمون علاقات صداقة مع الطرف الآخر أكثر تأييدا للتسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي من أولئك الذين لا تربطهم أية علاقات صداقة مع الطرف الآخر أو تربطهم علاقات رسمية فقط. وبغض النظر عن درجة التدين، لوحظ أن جميع المبحوثين العرب الذين لا تربطهم أية علاقات صداقة مع اليهود يفضلون خيار الحرب لإنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي في حين كان الحل السلمي للصراع هو الخيار الأكثر تفضيلا لدى المبحوثين العرب الذين يقيمون علاقات صداقة مع اليهود. أما إذا انتقلنا إلى عينة اليهود فلاحظت الباحثة أن المتدينين بخلاف العلمانيين يعارضون أية تسوية بشأن القدس سواء بتقسيمها أو وضعها تحت السيادة الدولية.

وهدفت الدراسة الإسرائيلية-الفلسطينية المشتركة التي أجراها شمير والشقاقي Shamir and Shikaki (٢٠٠٢) عقب انهيار محادثات كامب ديفيد بين عرفات وباراك وجاءت بعنوان "محددات التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين" إلى معرفة أثر مستوى توقعات الفلسطينيين والإسرائيليين من عملية السلام على تشكيل اتجاهاتهم نحو التسوية السياسية. فقد أكد الباحثان على أنه كلما كان مستوى التوقعات أعلى كلما كان الفرد أكثر تأييدا للتسوية بين الجانبين. فهناك ٥٨٪ من الإسرائيليين في مقابل ٣٥٪ من الفلسطينيين يؤمنون بإمكانية تحقق السلام الدائم بين الطرفين ربما لأن الإسرائيليين قطفوا ثمار اوسلو أكثر من الفلسطينيين فقد زاد إحساسهم بالأمن الشخصي والرفاه الاقتصادي في حين لم يلحظ الفلسطينيون أي تغير على الأرض، فلم يتمكنوا من السيطرة على معظم الأراضي المحتلة ولم يكن هناك أي تغييرات تذكر على حياتهم اليومية. وباستعراض النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة حول تصورات الجانبين للمستقبل بعد انهيار محادثات كامب ديفيد، لوحظ أن ٤٤٪ من الفلسطينيين و٤٧٪ من الإسرائيليين يرون أنه سيتم استئناف المباحثات من جديد ولن يعود الجانبان إلى دائرة العنف مجددا، فيما أشار ٢٦٪ من الفلسطينيين و٣٠٪ من الإسرائيليين أنه سيكون هناك عنفا محدودا قبل استئناف المحادثات من جديد بين الطرفين، في حين أشار ٢١٪ من الفلسطينيين و١٦٪ من الإسرائيليين أن الانتفاضة ستندلع من جديد ولن يكون هناك

عودة للمفاوضات بين الجانبين. وفيما يتعلق بخطوات التسوية التي تلقى قبولا من جانب الفلسطينيين والإسرائيليين لوحظ أن ٥٢٪ من الإسرائيليين في مقابل ٨٥٪ من الفلسطينيين يؤيدون فتح الحدود والسماح بحرية الحركة ونقل البضائع بين الجانبين، ٧٦٪ من الإسرائيليين في مقابل ٧١٪ من الفلسطينيين يؤيدون إقامة علاقات تجارية مشتركة بين الجانبين. ٥٦٪ من الإسرائيليين في مقابل ٣٨٪ من الفلسطينيين يؤيدون اتخاذ خطوات قانونية ضد التحريض من الجانبين. ٤٧٪ من الإسرائيليين في مقابل ١٠٪ من الفلسطينيين يؤيدون تغيير المناهج الدراسية ونشر ثقافة التسامح بين الطلاب، وأخيرا أعرب ٦٩٪ من الإسرائيليين في مقابل ٤١٪ من الفلسطينيين عن إمكانية قيامهم بدعوة الجانب الآخر لزيارتهم في منزلهم كضيوف إذا تحقق السلام بين الجانبين. يذكر أن هذه الدراسة شملت عينتين من الشباب الإسرائيلي والفلسطيني، وقد تكونت عينة الإسرائيليين من ٥٢٥ شابا في حين تكونت عينة الفلسطينيين من ١٢٥٩ شابا من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.

ج. دراسات قامت على إعادة تحليل بيانات استطلاعات الرأي للفلسطينيين والإسرائيليين:

لاحظ مخيمر أبو سعدة (١٩٩٨) قلة أو ندرة الدراسات الإمبريقية التي تناولت اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية وكذلك نحو الكفاح المسلح ضد إسرائيل. لذلك جاءت دراسته بعنوان "الانتماء الحزبي الفلسطيني وعلاقته بالاتجاهات السياسية نحو العملية السلمية" في محاولة لسد هذه الثغرة في هذا المجال. وقد اعتمد أبو سعدة في دراسته على استطلاعات الرأي التي أجراها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية خلال الفترة من سبتمبر ١٩٩٤ سبتمبر ١٩٩٥. وقد بينت نتائج الدراسة أن الانتماء الحزبي يرتبط ارتباطا قويا بالاتجاهات السياسية للفلسطينيين نحو مفاوضات السلام والكفاح المسلح ضد إسرائيل. كذلك بينت النتائج أن مؤيدي حركة فتح كانوا أكثر المؤيدين لمفاوضات السلام وأكثر المعارضين للهجمات المسلحة ضد المدنيين الإسرائيليين، في حين كان مؤيدي حركة حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وكذلك الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أكثر معارضة لمفاوضات السلام وأكثر تأييدا للكفاح المسلح ضد الجنود والمستوطنين الإسرائيليين.

ناقشت دراسة الحاج وكاتز وشاي Al-Haj, Katz and Shye (١٩٩٣) تصورات العرب واليهود في إسرائيل لصورة الدولة الفلسطينية وتبعات إقامتها على أمنهم الشخصي ووضعهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك المخاوف والآمال التي تراود كلا الطرفين من مثل هذه الدولة. وارتكزت هذه الدراسة التي جاءت بعنوان "اتجاهات العرب واليهود في إسرائيل نحو إقامة الدولة الفلسطينية" على البيانات التي تم جمعها في أربع مسوحات تم إجراؤها خلال الفترات التالية: مايو ١٩٨٩، يوليو ١٩٩٠، نوفمبر ١٩٩٠، مايو ١٩٩١. وشمل كل مسح من هذه المسوحات الأربع عينة تكونت من ١٢٠٠ يهودي و ٢٥٠ عربي. بينت نتائج الدراسة أن ٦٩٪ من المبحوثين اليهود أعربوا عن قلقهم على أمنهم الشخصي ووضعهم الاقتصادي في حال إقامة الدولة الفلسطينية ورأوا أن حالهم سيتدهور إلى الأسوأ نتيجة لذلك في حين أعرب ١٨٪ فقط من المبحوثين اليهود أن إقامة دولة فلسطينية سيعزز من أمنهم الشخصي. أما المبحوثون العرب فرأوا أن إقامة الدولة الفلسطينية سيكون له مردود ايجابي على الأمن الشخصي لليهود في إسرائيل، وكذلك على وضعهم الاقتصادي، ووضعهم الاجتماعي وجاءت استجاباتهم على النحو التالي: ٥٦٪، ٦٢٪، ٥٩٪. وإذا انتقلنا إلى السكان في الأراضي المحتلة، فقد جاءت استجابات المبحوثون العرب في هذا السياق على النحو التالي: (٩٥٪) أجابوا أن تحسنا سيطرأ على الأمن الشخصي للسكان في الأراضي المحتلة في حال إقامة الدولة الفلسطينية، (٩٠٪) أجابوا أن تحسنا سيطرأ على وضعهم الاقتصادي، (٩١٪) أجابوا أن تحسنا سيطرأ على وضعهم الاجتماعي. في حين جاءت استجابات المبحوثون اليهود بالنسبة للسكان في الأراضي المحتلة على النحو التالي: (٥٥٪) أجابوا أن تحسنا سيطرأ على أمنهم الشخصي، (٤٧٪) أجابوا أن تحسنا سيطرأ على وضعهم الاجتماعي.

أما مارك تيسلر وجودي ناتشوي Tessler and Nachtwey (١٩٩٩) فأكدا على أن اتجاهات الجمهور الفلسطيني نحو إسرائيل وعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ذات أهمية قصوى للساسة الفلسطينيين وصناع القرار إذا ما أرادوا للديمقراطية الفلسطينية أن تبنى على أسس سليمة. ففي دراستهما بعنوان "الانتماءات الحزبية والاتجاهات نحو السلام في أوساط الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة: التطورات والتوجهات من يناير ١٩٩٤ وحتى يونيو ١٩٩٧" بينت النتائج أن الاتجاهات الإيجابية نحو السلام ارتبطت ارتباطا ايجابيا بالمستوى التعليمي المنخفض للمبحوثين،

وتوقعاتهم الاقتصادية المتفائلة من عملية السلام، وتدني دعمهم للإسلام السياسي، ودعمهم للمساواة بين الجنسين، واحترامهم للسلطة السياسية. يذكر أن هذه الدراسة اعتمدت على تحليل البيانات التي قام المركز الفلسطيني للدراسات والبحوث في نابلس بجمعها من خلال استطلاعات الرأي التي نفذها على عينات ممثلة للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ممن هم فوق سن الثامنة عشر وذلك خلال الفترة من يناير ١٩٩٤ وحتى يونيو ١٩٩٧.

وخلافا للدراسات السابقة في هذا المجال التي ركزت على أثر المتغيرات الديمغرافية والثقافية على الاتجاهات، هدفت دراسة أخرى لتيسلر وناتشوي Tessler and Nachtwey (٢٠٠٢) بعنوان "البعد الاقتصادي السياسي لاتجاهات الفلسطينيين والإسرائيليين نحو السلام" إلى تناول الاتجاهات السياسية من منظور اقتصادي على أساس أن هذه الاتجاهات تتشكل ولو جزئيا حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وحسب الأحكام التي يصدرها أفراد المجتمع على قدرة قادتهم السياسيين على تحقيق النماء والرفاه الاقتصادي لهم. وقد اعتمد الباحثان في دراستهما هذه على البيانات التي تم جمعها في ثلاث استطلاعات للرأي في فلسطين وإسرائيل خلال أعوام ثلاثة وهي ١٩٩٦، ١٩٩٩، ٢٠٠١. بينت نتائج الدراسة أن اتجاهات الأفراد نحو السلام والتسوية تتأثر جزئيا بتصوراتهم للنتائج الاقتصادية للتسوية السلمية. فقد لوحظ أن الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء الذين كانوا يعتقدون أن العملية السلمية سيكون مردودها إيجابيا على اقتصادهم الوطني كانوا أكثر تأييدا من غيرهم للمفاوضات وللسلام القائم على مبدأ تبادل الأراضي والاعتراف المتبادل. أما على صعيد الاعتبارات الشخصية، فوجد أن المبحوثين الذين توقعوا حدوث تحسن في مستوى معيشتهم إذا تحقق السلام كانوا أكثر تأييدا للتوصل إلى حل سلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكانت هذه العلاقة دالة عند المبحوثين الفلسطينيين بينما لم تكن دالة عند المبحوثين الإسرائيليين. كذلك بينت النتائج أن الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء الذين كانوا أقل رضا عن أوضاعهم الاقتصادية الخاصة والعامة كانوا أقل تأييدا للمفاوضات وللتسوية السلمية بين الجانبين. وعلى صعيد آخر لوحظ أن الفلسطينيين والإسرائيليين الذين أعربوا عن ثقتهم بقادتهم السياسيين كانوا أكثر تأييدا للمفاوضات وللتسوية السلمية.

ثانيا: الدراسات التي تناولت اتجاهات الرأي العام العربي نحو الصراع العربي الإسرائيلي.

هدفت دراسة "الغندور" (١٩٨٨) التي كان موضوعها عن "الحرب والسلام: دراسة نفسية" إلى معرفة العلاقة بين نوعية الاتجاه وحجم المعلومات ومصدرها، وتكونت عينة الدراسة من ١٠٦ مفردة، واستخدم الباحث المقابلة كأداة للبحث ، كما استخدم استبيان – من إعداده - لقياس الاتجاهات. وما يهمنا من هذه الدراسة تلك الجزئية المتعلقة بالكشف عن اتجاهات مبحوثي الدراسة نحو الحرب والسلام. وقد أسفرت نتائج الدراسة (باستخدام المقابلة) عن وجود اتجاهات ثلاث موزع عليها أفراد العينة نحو الحرب والسلام، تمثلت هذه الاتجاهات في الآتي: الاتجاه الأول: السلام كمبدأ عام، ويمثل مجموع الأفراد في هذا الاتجاه نسبة ٥٧,٥ ٪ من مجموع العينة، الاتجاه الثاني: السلام ولكن ليس مع إسرائيل، ويمثل مجموع الأفراد في هذا الاتجاه نسبة ٣٣,٠ ٪. الاتجاه الثالث: الحرب كمبدأ عام، ويمثل الأفراد في هذا الاتجاه نسبة ٩,٤ ٪ من مجموع العينة. وإذا كانت المقابلة قد أسفرت عن وجود ثلاث اتجاهات نحو الحرب والسلام (من حيث النوعية)، فإن الاستبيان الذي كانت مهمته تحديد نوعية الاتجاه قد أظهر اختلافا في عدد الاتجاهات ورغم أن المقارنة الإحصائية (الكمية) قد أسفرت عن أنه لا توجد فروق لها دلالة إحصائية بين نتائج الأداتين فيما يتعلق بنوعية الاتجاه إحصائيا.. إلا أنه كانت هناك فروق على المستوى النوعي من حيث عدد الاتجاهات على الأقل، حيث أسفرت نتائج الاستبيان عن وجود اتجاهين اثنين موزع عليها أفراد العينة وهما: السلام كمبدأ عام، بنسبة ٧٣,٧ ٪ من مجموع العينة. أما الاتجاه الثاني فكان السلام ولكن ليس مع إسرائيل بنسبة ٢٦,٣ ٪ من مجموع العينة.ولم تظهر نتائج الاستبيان مؤيدين لاتجاه الحرب كمبدأ عام. مثلما ظهر في نتائج المقابلة، علما بأن الأداتين طبقا على نفس الأفراد.

وعلى الرغم من قبول الجمهور العربي لمبادرة السلام مع إسرائيل إلا أن هذا القبول لم يترجم إلى تقبل حقيقي للإسرائيليين ولإمكانية إقامة علاقات تعاون مشتركة معهم. هذه هي اتجاهات العرب التي أظهرتها نتائج دراسة هلال خشان Hilal Khashan (٢٠٠٠) بعنوان "اتجاهات العرب نحو إسرائيل وعملية السلام". وهدفت دراسة خشان إلى التعرف على مكونات اتجاهات العرب نحو إسرائيل، ورؤيتهم لحاضر ومستقبل الصراع العربي-الإسرائيلي والتسوية السلمية مع إسرائيل ومدى رغبتهم في إقامة جسور السلام مع الإسرائيليين. شملت عينة الدراسة ١٦٠٠ مبحوثا تم اختيارهم بالتساوي من أربع دول

عربية هي لبنان والأردن وفلسطين وسوريا، وتم تطبيق استبيانات الدراسة عليهم خلال الفترة من فبراير-مارس ١٩٩٩. بينت النتائج أن غالبية المبحوثين أشاروا إلى دور الأسرة والمناهج الدراسية في تشكيل اتجاهاتهم نحو الصراع العربي-الإسرائيلي. كما أعرب غالبيتهم عن تشككهم في نوايا إسرائيل نحو العرب واصفين إياها بأنها دولة توسعية عنصرية، كما عبروا عن إيمانهم بأن زوال إسرائيل سيكون عاجلا أم آجلا، واعتبروا أن قضية فلسطين قضية كل العرب ولا تخص الفلسطينيين وحدهم أو الدول العربية المجاورة لإسرائيل فحسب. وعلى الرغم من مرور السنوات على بدء محادثات السلام مع إسرائيل التي وصفها القادة العرب بأنها خيار استراتيجي، أعرب ٧٠٪ من المبحوثين عن عدم تأييدهم للسلام مع إسرائيل، حتى أن أولئك الذي أعربوا عن تأييدهم لمحادثات السلام عبروا عن تشككهم في استمراريتها. كما أن الغالبية العظمى من المبحوثين أبدوا تشككهم في سعي إسرائيل للتعاون الاقتصادي مع الدول العربية ورأوا فيه نوايا خفية لإسرائيل للسيطرة على الدول العربية اقتصاديا. وعلى الرغم من أن بعض المبحوثين أبدوا استعدادهم لإقامة جسور من التعاون المشترك وحسن الجوار مع إسرائيل في حال نجاح مفاوضات السلام إلا أن هؤلاء لا يمثلون سوى القلة القليلة من المبحوثين. وعلى صعيد آخر، لم ترحب الغالبية العظمى من المبحوثين بإمكانية استقبال سائحين إسرائيليين للبلاد العربية في حال توقيع اتفاقات سلام مع إسرائيل ولا بالتواصل مع الإسرائيليين بأي شكل كان لدرجة أنهم حبذوا قيام دولهم برفض أية عروض مساعدة من جانب إسرائيل في حالة حدوث كوارث طبيعية في بلادهم. ولم يبد معظم المبحوثين أي تعاطف يذكر مع الإسرائيليين ضحايا المحرقة.

وفي سلسلة المسوحات الميدانية التي قامت بها خمس مؤسسات بحثية عربية في كل من: الأردن، وسوريا، ومصر، ولبنان، وفلسطين، بهدف معرفة آراء فئات اجتماعية مختلفة في تلك البلدان حول الواقع الاقتصادي لهذه البلدان والعوامل المؤثرة فيه، كان الموضوع الإسرائيلي واتجاهات المبحوثين نحو عملية السلام أحد المحاور الرئيسة. وقد دارت هذه الدراسة حول "التكامل الاقتصادي والاجتماعي في المشرق العربي: المرحلة الأولى" (٢٠٠١) وأجراها مصطفى الحمارنة بالاشتراك مع فريق من الباحثين العرب. ففي الأردن بينت الدراسة أن هناك تحولات واضحة قد طرأت على تقييم المواطن الأردني العادي للعلاقة الأردنية الإسرائيلية. كما أن مسوحات القطاعين العام والخاص والقطاعين

الأكاديمي والإعلامي قد أبرزت هذه التوجهات بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية. فقد أظهرت نتائج المسح العام الأول أن نحو (٢٦٪) من أفراد العينة يرون أن معاهدة السلام مع إسرائيل سيكون لها أثر سلبي كبير على الاقتصاد الأردني مستقبلا، ونحو(٩٪) يعتقدون أنه سيكون لها أثر سلبي محدود، بينما أفاد (١٨,٠٪) بأنه سيكون لها أثر إيجابي كبير، و (١٩٪) أثر إيجابي محدود. وفي المسح العام الثاني ارتفعت نسبة من قيموا الآثار السلبية الكبيرة والمحدودة إلى (٢٨٪) و (١٢٪). بينما انخفضت انخفاضا ملحوظا نسبة من يتوقعون آثارا إيجابية كبيرة أو محدودة لمعاهدة السلام على الاقتصاد الأردني إلى (١٣,٠٪) و (١٧٪) على التوالي. وبالنسبة للعلاقات الاقتصادية الرسمية الأردنية الإسرائيلية فقد طالبت نسب عالية من العينات بالحد منها وجاءت النتائج على النحو التالي: (٤٦,٠٪) و (٥٩,٠٪) للقطاعين العام والخاص، و (٦٤,٠٪) و (٧٣,٠٪) للقطاعين الإعلامي والأكاديمي. وفيما يتعلق باحتمالات السلام فقد أعرب ما يزيد على ثلث المشاركين في جميع المسوحات عن اعتقادهم بأن الإسرائيليين سيتوصلون إلى معاهدة سلام مع الفلسطينيين خلال خمس سنوات. وتكهن الثلث الآخر من المبحوثين بأن معاهدة ستعقد بعد أكثر من عشر سنوات. أما فيما يختص بسوريا ولبنان، فقد أفاد (٥٤٪) وأكثر من (٤٠٪) على التوالي من عينات المسوح الأردنية جميعها بأن المعاهدة مع إسرائيل ستبرم معهما بعد خمس سنوات. وإذا انتقلنا إلى مصر فسنجد انقسام واضح في أوساط الرأي العام حول ما إذا كان يجب تقوية العلاقات مع إسرائيل أو الحد منها. وتبلغ نسبة التأييد لتحسين هذه العلاقات أقصاها في أوساط القطاع الخاص (٣٥,٩٪)، بينما تبلغ الرغبة في الحد من مستواها في أوساط القطاع الإعلامي بنسبة (٦٤٪). ويتكرر النمط نفسه للعلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل، فبينما يؤيد (٣٢٪) من رجال الأعمال تقوية هذه العلاقات، يذهب (٧٢٪) من القطاع الإعلامي إلى المطالبة بالحد منها. أما بالنسبة لاحتمالات السلام فيرى (٢٠,٤٪) من القطاع الخاص و (٤٤٪) من القطاع الإعلامي أنه من غير الممكن تحقيق السلام بين هذين الطرفين. وعن نتائج هذه المسوحات في فلسطين، فسنجد أن أكثرية الفلسطينيين ترى أن العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية سيئة جدا أو سيئة نوعا ما، وكانت هذه النسبة (٦٦,٩ ٪) حسب نتائج المسح العام الأول في حزيران ٢٠٠٠ و (٨٨٪) حسب نتائج المسح الثاني في كانون الثاني من عام ٢٠٠١. ولا يرغب الفلسطينيون حسب نتائج المسح الثاني في تحسين العلاقات مع إسرائيل، بل إن

(٦٥,٥ ٪) يريدون الحد منها، و (١٠ ٪) يريدون إبقاءها على حالها، مقابل (١٤ ٪) مع تقويتها. وبالنسبة للرغبة في تغيير العلاقة الاقتصادية الرسمية بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل، أعرب (٣٢,٣ ٪) من الجمهور عن رغبته في الحد من هذه العلاقة في المسح الأول الذي أجري قبل الانتفاضة، في مقابل (٥٩,٩ ٪) في المسح الثاني بعد الانتفاضة. وفي حين أفاد (٤٠,٥ ٪) من الجمهور أنهم مع تقوية هذه العلاقة في المسح الأول، انخفضت هذه النسبة إلى (٢٠,١ ٪) في المسح العام الثاني، وهذا يشير إلى التغيير الكبير الذي حدث في طبيعة هذه العلاقات والنظرة إلى العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية بعد الانتفاضة. أما فيما يتعلق بوجهة نظر الشعب الفلسطيني في آفاق عملية السلام واحتمالات الوصول إلى معاهدة سلام بين إسرائيل والفلسطينيين فإن حالة من عدم الوضوح تكتنف الرأي العام في هذا الصدد إذ يعتقد (١٩,٢ ٪) من المبحوثين في المسح الثاني بإمكانية الوصول إلى سلام خلال سنة، و (١٧,١ ٪) خلال ٥ سنوات، و (٩,٩ ٪) خلال ١٠ سنوات، و (٢٥,٣ ٪) - وهي النسبة الأكبر - بعد أكثر من ١٠ سنوات.

ثالثا: الدراسات التي تناولت اتجاهات الإسرائيليين نحو الصراع العربي الإسرائيلي:

بحثت دراسة تيبون وبلومبرج Tibon and Blumberg (١٩٩٩) التي جاءت بعنوان "التسلطية والتنشئة الاجتماعية السياسية في إطار الصراع العربي الإسرائيلي" العلاقة بين الاتجاهات نحو عملية السلام في الشرق الأوسط والتسلطية وقد أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من ١٩٧ طالبا جامعيا من اليهود الإسرائيليين، بلغ عدد الذكور منهم ٩٤ مبحوثا بينما بلغ عدد الإناث ١٠٣ مبحوثات، وكان متوسط أعمارهم ٢٣,٧١ عاما. جاءت نتائج الدراسة لتبين أن التسلطية ترتبط ارتباطا سلبيا بالاتجاهات المؤيدة لعملية السلام فقد وجد أن الأشخاص الأقل تأييدا لعملية السلام في الشرق الأوسط كانوا أكثر تسلطية من مؤيدي العملية السلمية. كذلك بينت الدراسة أن التسلطية ارتبطت ارتباطا إيجابيا بالتدين وأن التدين ارتبط ارتباطا إيجابيا دالا بالاتجاهات المعارضة لعملية السلام. كما أظهرت الدراسة أن مؤيدي عملية السلام كانوا بشكل عام أقل تدينا وأقل تسلطية وأقل عدوانية من نظرائهم المعارضين لعملية السلام. ويخلص الباحثان إلى القول بأنه يمكن النظر إلى الاتجاهات المعارضة لعملية السلام بوصفها دالة لإحدى خصائص الشخصية وهي التسلطية.

وإذا انتقلنا إلى "اتجاهات اليهود الإسرائيليين نحو سبل حل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني" تحديدا فسنجدها في دراسة ماعوز وماكولي (٢٠٠٥) اللذان استطلاعا اتجاهات عينة عشوائية ممثلة للشباب اليهودي الإسرائيلي بلغ قوامها ٥٥٠ مبحوثا. وهدفت دراستهما إلى التعرف على جذور الاختلاف بين اليهود الإسرائيليين في دعمهم لحلول التسوية السلمية مع الفلسطينيين. وقد بينت نتائج الدراسة أن أكثر الحلول قبولا لدى العينة المستطلعة آراؤها هو انسحاب إسرائيل من جانب واحد والانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ مع بقاء القدس تحت السيادة الإسرائيلية، في حين كان أقلها قبولا هو الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ مع قبول القدس عاصمة لدولتين وقبول التسوية بشأن جبل الهيكل. على صعيد آخر ارتبطت الاتجاهات السلبية للمبحوثين نحو التسوية بإدراكهم للصراع مع الفلسطينيين على أنه صراع المجموع الصفري أي إما أن يربح الإسرائيليون أو الفلسطينيون فهذا الصراع فيه فائز واحد فقط والباقي خاسرون وما يكسبه الفلسطينيون يعادل تماما ما يخسره الإسرائيليون. أما الاتجاهات الإيجابية للمبحوثين نحو التسوية فقد ارتبطت بالشعور بالتعاطف مع الفلسطينيين، بينما جاءت نتائج مقياس الخوف من الفلسطينيين خلافا للتوقعات إذ لم تبين وجود علاقة بين مشاعر الخوف من الفلسطينيين والاتجاهات الإيجابية نحو التسوية. وتخلص هذه الدراسة إلى أن الاستعداد للتسوية يتوقف على درجة التعاطف مع الجانب الآخر في الصراع وكذلك على تصورات الفرد نفسه بشأن المستقبل المشترك واحتمالات إقامة سلام يعيش في كنفه الطرفان جنبا إلى جنب.

وجاءت دراسة شاماي وكمحي Shamai & Kimhi (٢٠٠٦) لتبحث في العلاقة بين التعرض لتهديد الحرب والإرهاب وكل من الاتجاهات السياسية (خاصة الاتجاهات نحو تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي) والضغوط والرضا عن الحياة في أوساط المراهقين في إسرائيل بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان. وقد شملت هذه الدراسة ٤١٩ مراهقا من طلاب الصفين العاشر والحادي عشر ويقطنون منطقتين سكنيتين متباينتين في إسرائيل هما المنطقة الشمالية المحاذية للحدود الإسرائيلية-اللبنانية ومنطقة المركز البعيدة نسبيا عن الحدود. بينت النتائج وجود فروق دالة بين المجموعتين فيما يتعلق بالاتجاهات السياسية والاستعداد لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي وكان اتجاه الفرق لصالح سكان منطقة المركز بمعنى أن المبحوثين من منطقة المركز كانوا

أكثر تأييدا لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي من المبحوثين من المنطقة الشمالية. كذلك بينت النتائج أن الاستعداد للتسوية السياسية يرتبط ارتباطا سلبيا بمستوى التعرض للضغوط في حين يرتبط ارتباطا ايجابيا بمستوى الرضا عن الحياة.

التعليق على الدراسات السابقة:

سنحاول في السطور التالية التعليق على الدراسات السابقة، وفي تعقيبنا هذا آثرنا أن نخرج بقصد عن التصنيف الذي اعتمدناه في عرض الدراسات السابقة، أي أننا سنعقب على كل تلك الدراسات مجتمعة وليس حسب كل مجموعة منها وذلك على النحو التالي:

- ❖ أن نسبة كبيرة من تلك الدراسات قام بها علماء نفس واجتماع من اليهود الإسرائيليين وبعض العرب الإسرائيليين، ولهذه الحقيقة كما تبين من خلال عرضنا لها- أثر واضح على ما توصلت إليه تلك الدراسات من نتائج، كما أنها اقتصرت في الغالب على المراهقين وطلبة الجامعة. وفي مقابل هذه الحقيقة المؤلمة اتضح لنا غياب الباحثين العرب عن هذه الدائرة من دوائر البحث النفسي الاجتماعي.
- ❖ جاءت دراسات بعض الباحثين بتناول جزئية محدودة من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي أو في أحسن الأحوال كأحد المحاور في تلك الدراسات ولم تتناول القضايا أو المجالات الرئيسة المرتبطة بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
- ❖ تعاني بعض الدراسات السابقة من ضعف أو قصور في بعض القضايا المنهجية نذكر منها: صغر حجم العينة وطريقة اختيارها مما يحد من تعميم نتائجها. كذلك الأدوات المستخدمة في تلك الدراسات: حيث اقتصرت في بعض الأبحاث على القصة وفي بعضها الآخر على المقابلات، ومع تقديرنا الشديد لهذه الأدوات إلا أنها تظل بعيدة عن الموضوعية، مما يقلل الثقة فيما تتوصل إليه من نتائج، ومن ثم صعوبة التعميم فيما تصل إليه من نتائج، خاصة إذا كانت هي الأداة الوحيدة المستخدمة في الدراسة، وليست جزء من أدوات الدراسة.
- ❖ قامت العديد من الدراسات السابقة على إعادة تحليل بيانات استطلاعات الرأي للفلسطينيين والإسرائيليين، وهناك اختلافات كثيرة بين الرأي العام كظاهرة وبين الاتجاهات كظاهرة، ولسنا هنا بصدد مناقشة تلك الاختلافات، وكل ما نود

الإشارة إليه أنه يجب الحذر عند الأخذ بنتائج تلك الدراسات التي اعتمدت على هذا الأسلوب.

- يوجد شبه اتفاق في نتائج الدراسات السابقة التي تناولت مقارنة كل من الفلسطينيين واليهود أو الإسرائيليين بأن كلا المجموعتين لم تتفق فيما بينها على حل مشترك للصراع العربي الإسرائيلي، فالتباين الحاد في اتجاهات العرب واليهود نحو عملية السلام بدا واضحا جليا في نتائج تلك الدراسات.
- بينت نتائج الدراسات السابقة أنه وعلى الرغم من مرور السنوات على بدء محادثات السلام مع إسرائيل التي وصفها القادة العرب بأنها خيار استراتيجي، إلا أن غالبية المبحوثين أعربوا عن عدم تأييدهم للسلام مع إسرائيل، حتى أن أولئك الذي أعربوا عن تأييدهم لمحادثات السلام عبروا عن تشككهم في استمراريتها.
- بقي أن نشير إلى نواحي القصور في تلك الدراسات جميعا فهي وعلى الرغم من كثرتها وتنوعها واختلاف القائمين بها، ومستوياتهم العلمية، إلا أن أيا منها لم يتناول دراسة المتغيرات النضالية وعلاقتها بالاتجاهات نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لدى الأسرى الفلسطينيين المحررين في قطاع غزة، لمعرفة أثر المتغيرات النضالية والديموغرافية على اتجاهاتهم. لذلك قمنا باختيار هذه المتغيرات لتكون موضوعا لفروض الدراسة الحالية، ولتسد ثغرة في مجال البحوث النفسية حول هذا الموضوع، ولتتجاوز -قدر الإمكان- نواحي القصور في تلك الدراسات.

فروض الدراسة:

اتضح من خلال عرضنا للدراسات السابقة أنها لم تتناول دراسة المتغيرات النضالية والديموغرافية وعلاقتها بالاتجاهات نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لدى الأسرى الفلسطينيين المحررين في قطاع غزة. وتجيء فروض هذه الدراسة لتسد تلك الثغرة في مجال البحوث النفسية الاجتماعية. ومن ثم تطرح هذه الدراسة في إطار موضوعها والأهداف المحددة لها ثلاثة فروض عامة يتفرع منها ١٢ فرضا رئيسا وهذه الفروض هي:

الفرض العام الأول:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأسرى المحررين في محافظات غزة نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعزى للمتغيرات النضالية (الانتماء التنظيمي،

أشكال النضال والمقاومة ضد الاحتلال، الاعتقال/عدم الاعتقال في سجون الاحتلال، عدد مرات الاعتقال، عدد سنوات الاعتقال).

ويتفرع عن هذا الفرض العام خمسة فروض رئيسة نعرضها على النحو التالي:

١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأسرى المحررين في محافظات غزة نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعزى للانتماء التنظيمي (فتح-حماس والجهاد الإسلامي-الجبهة الشعبية وتنظيمات أخرى).

٢- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأسرى المحررين في محافظات غزة نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعزى لاختلاف أشكال النضال ضد الاحتلال (أشكال نضالية عسكرية-أشكال نضالية سلمية).

٣- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأسرى المحررين في محافظات غزة نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعزى للاعتقال/عدم الاعتقال في سجون الاحتلال (تم اعتقاله- لم يعتقل).

٤- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأسرى المحررين في محافظات غزة نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعزى لعدد مرات اعتقال المستجيبين (مرة واحدة- مرتين إلى ٣ مرات- أربع مرات و أكثر).

٥- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأسرى المحررين في محافظات غزة نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعزى لعدد سنوات اعتقال المستجيبين (شهر إلى ٢٤ شهر – ٢٥ إلى ٤٨ شهر- ٤٩ شهر إلى ١٢٠ شهر- أكثر من ١٢٠ شهر أو أكثر من عشر سنوات).

الفرض العام الثاني:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأسرى المحررين في محافظات غزة نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعزى لمتغيرات العمر (العمر عند الاعتقال، العمر عند الإفراج، العمر الحالي للأسرى المحررين).

ويتفرع عن هذا الفرض العام ثلاثة فروض رئيسة نعرضها على النحو التالي:

١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأسرى المحررين في محافظات غزة نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعزى لعمر المستجيبين عند الاعتقال (أقل من ٢٠ سنة- من ٢١ إلى ٢٧ سنة- من ٢٨ إلى ٣٩ سنة).

٢ـ توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأسرى المحررين في محافظات غزة نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعزى لعمر المستجيبين عند الإفراج (من ٢٢ سنة وأقل ـ من ٢٣ سنة إلى ٣٥ سنة ـ من ٣٦ سنة وما فوق).

٣ـ توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأسرى المحررين في محافظات غزة نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعزى للعمر الحالي للمستجيبين.

الفرض العام الثالث:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأسرى المحررين في محافظات غزة نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعزى لمتغيرات المكانة الاجتماعية الاقتصادية (المواطنة "مواطن ـ لاجئ"، مكان الإقامة، الوضع الاقتصادي للأسرة، المستوى التعليمي للأسرى المحررين).

ويتفرع عن هذا الفرض العام أربعة فروض رئيسة نعرضها على النحو التالي:

١ـ توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأسرى المحررين في محافظات غزة نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعزى للمواطنة (مواطن ـ لاجئ).

٢ـ توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأسرى المحررين في محافظات غزة نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعزى لمكان إقامة المستجيبين (قرية ـ مخيم ـ مدينة).

٣ـ توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأسرى المحررين في محافظات غزة نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعزى للوضع الاقتصادي للأسرة (ضعيف ـ متوسط ـ مرتفع).

٤ـ توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأسرى المحررين في محافظات غزة نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعزى للمستوى التعليمي للمبحوثين.

المنهج والإجراءات

أولا: منهج البحث: اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي يهدف إلى وصف الظاهرة محل الدراسة وتشخيصها والقاء الضوء على مختلف جوانبها وجمع البيانات اللازمة عنها مع فهمها وتحليلها من أجل الوصول إلى المبادئ والقوانين المتصلة بظواهر الحياة والعمليات الاجتماعية الأساسية والتصرفات الإنسانية (شفيق، ١٩٩٨). ويعد هذا المنهج الأكثر استخداما في الدراسات النفسية الاجتماعية حتى الآن، فقد ارتبط منذ نشأته بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية، ومن جهة أخرى تتفق أهداف البحث الحالي وخطواته مع أهداف المنهج الوصفي وتحققها.

ثانيا: مجتمع البحث: يمثل قطاع غزة بمحافظاته المختلفة منطقة ومجتمع البحث، حيث يغطي هذا البحث الأسرى المحررين في كافة محافظات غزة. وقد تحدد مجتمع البحث ليكون جميع الأسرى المحررين من مختلف محافظات قطاع غزة، الذين تم أسرهم على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ والذين أفرج عنهم والمسجلين في جمعية الأسرى والمحررين (حسام) في قطاع غزة (وزارة شئون الأسرى والمحررين)، حتى إجراء هذه الدراسة، والذين بلغ عددهم (١٦٢٠٠ أسير).

عينة البحث:

اختيار العينة: تم إتباع أسلوب العينة العشوائية لأن تكون نظام المعاينة، الذي يضمن تمثيل كافة جميع مفردات الأسرى المحررين من مختلف محافظات قطاع غزة والمسجلين في جمعية الأسرى والمحررين في القطاع، وذلك لما لها من إمكانية في إعطاء الفرصة لتمثيل كافة المناطق في محافظات غزة، إننا نعلم أن هذا الأسلوب سيجعل مجال العمل أكثر صعوبة ولكنه أكثر تمثيلا للقطاع المستهدف للدراسة. وقد تم اختيار مفردات العينة من خلال الأسلوب العشوائي المنتظم من قوائم المسجلين في جمعية الأسرى والمحررين (حسام) في القطاع. حيث تم اختيار ٨١٠ مفردة بنسبة ٥٪ من إجمالي الأسرى المحررين المسجلين في الجمعية، وتم تطبيق الاستبيان على المفردة الأولى من كل ٢٠ مفردة، وبعد حذف أوراق الإجابات غير الصالحة-التي لم يأخذ أصحابها البحث بالجدية اللازمة كأن يجيبوا على الاختبارات بطريقة عشوائية أو بنظام آلي أو بشكل نمطي، أو الحالات التي لم يكمل أصحابها الإجابة على الاستبيان- بلغ العدد النهائي لعينة الدراسة ٧٧٣ فردا. وبهذا الاختيار تعتبر عينة الدراسة "عينة عشوائية منتظمة".

وبالإضافة إلى هذه العينة الأساسية للدراسة تم اختيار عينة ضابطة بلغ عدد مفرداتها ٩١ مفردة، وقد تم اختيارهم من نشطاء التنظيمات أو الحركات الفلسطينية إلا أنهم لم يمروا بخبرة الاعتقال، ومن ثم التحرر من الاعتقال.

وصف العينة: بلغ حجم العينة الكلية للدراسة 864 مفردة، منهم ٧٧٣ من الأسرى المحررين بينما العدد الباقي ويبلغ ٩١ مفردة هم من غير الأسرى ومن غير المحررين وهم بمثابة العينة الضابطة، وهم من النشطاء المنتمين تنظيميا أو حركيا، إلا أنه لم يتم اعتقالهم أو أسرهم. وقد تم تصنيف العينة الكلية بما يخدم الإجابة عن تساؤلات الدراسة وفروضها، بحيث قسمت العينة إلى مجموعتين/عينتين فرعيتين للإجابة على بعض الفروض وفي بعضها الآخر قسمت، إلى ثلاث مجموعات/عينات فرعية، أو أربع مجموعات، أو خمس مجموعات/عينات فرعية، بحسب طبيعة فروض الدراسة، فعلى سبيل المثال، قسمت العينة للإجابة عن الفرض الأول إلى أربع مجموعات/عينات فرعية وفقا للانتماء التنظيمي أو الحركي للمستجيبين، على النحو التالي:

العينات الفرعية	الانتماء التنظيمي	عدد المفردات	النسبة المئوية
المجموعة/العينة الأولى	فتح	٤٧٥	55.0
المجموعة/العينة الثانية	حماس والجهاد الإسلامي	١٤٧	17.0
المجموعة/العينة الثالثة	الجبهة الشعبية	١٦٥	19.1
المجموعة/العينة الرابعة	الحركات والتنظيمات الأخرى	٧٧	8.9
المجموع		٨٦٤	١٠٠

ويبين الملحق رقم (١) في الجداول من جدول رقم (١) إلى الجدول رقم (٤) توزيع مفردات العينة وفقا للعديد من الخصائص وهي: الخصائص الذاتية للمستجيبين، خصائص المشاركة في النضال الفلسطيني، خصائص المكانة الاجتماعية الاقتصادية، الخصائص الأسرية والعائلية للمستجيبين.

ثالثا: الأداة / الاستبيان:

اعتمد البحث على استخدام أسلوب الاستبيان باعتباره الأسلوب الأمثل لقياس الاتجاهات، ولقد صمم الاستبيان على غرار مقياس "ليكرت" للاتجاهات Likert Attitude Scale مع إدخال بعض التعديلات فيما يتعلق بعدد وحدات الاتجاه من الموافقة والمعارضة على ميزان مقسم لخمس وحدات. أما الاستبيان المستخدم في دراستنا هذه فقد اشتمل على ثلاث وحدات فقط لتحيد نوعية الاتجاه هي: قوي، متوسط، ضعيف. أو أوافق، محايد، أعارض. أو أرغب، محايد، لا أرغب.... إلخ هذه التقسيمات حسب محتوى صياغة البند أو الفقرة.

ولعل تقليل عدد الاختيارات هنا يعود إلى أن هدف الاستبيان هو في المقام الأول تحديد نوعية الاتجاه وليس درجة أو شدة الاتجاه. بالإضافة إلى أن تقليل عدد الاختيارات يقلل من احتمالية أن تكون الدرجة الكلية غير معبرة بدرجة كافية عن الاتجاه. وهو النقد الذي يوجه إلى كثرة الاختيارات بين الموافقة والمعارضة في مقياس ليكرت.

مراحل إعداد الاستبيان: مر الاستبيان في إعداده بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: إجراء مقابلات محددة الإطار مع ٧ من نشطاء الحركة الوطنية والإسلامية الفلسطينية، منهم ٦ أشخاص من الأسرى المحررين - الذين أمضوا سنوات طويلة في سجون الاحتلال الإسرائيلي- ينتمون للتنظيمات الفلسطينية الرئيسة، فتح، حماس، الجبهة الشعبية، الجهاد الإسلامي، جبهة النضال الشعبي، الجبهة الديمقراطية. والشخص السابع كان من غير الأسرى المحررين. وكان يتم تسجيل كل ما يقوله المستجيبين تقريبا، بالإضافة إلى حرية المستجيبين في تناول أية قضية من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي.

المرحلة الثانية: تم الإطلاع على التراث السيكولوجي سواء النظري أو الإمبريقي، وخاصة الدراسات السابقة التي تناولت بحث الاتجاهات نحو الصراع العربي الإسرائيلي بعامة (للإطلاع على هذه الدراسات: أنظر الجزء الخاص بالدراسات السابقة).

المرحلة الثالثة: بعد قيام الباحث بالخطوتين السابقتين قام بتحديد المجالات أو الأبعاد الرئيسة للمقياس، وما يجب أن يتضمنه كل مجال، ثم قام بعد ذلك بصياغة فقرات المقياس.

المرحلة الرابعة: اختبار قبلي للاستبيان (الدراسة الاستطلاعية) Pretest the Questionnaire

حيث تم تطبيق المقياس في صورته الأولية على عينة استطلاعية من الأسرى المحررين بلغ قوامها ٣٥ مستجيب، وذلك لاختبار مدى صحة وملاءمة وصلاحية الاستبيان للفئة المستهدفة من الأسرى المحررين، والتأكد من أن المستجيبين قادرين على فهم أسئلة الاستبيان وإجابتها بطريقة مفيدة. وبناءً على هذا التطبيق تم تعديل الاستبيان وصياغة عباراته بصورة نهائية ومرضية، بعد عرض المقياس على مجموعة من المحكمين، (أنظر الجزء الخاص بصدق الاستبيان) وهى الصورة التي هي عليه الآن وتم تطبيقها على عينة استطلاعية للمرة الثانية، وذلك لحساب الصدق والثبات، وقد بلغ عدد مفردات العينة الاستطلاعية الثانية ١٠٠ مفردة، وبعد الاطمئنان إلى سلامة الاستبيان، تم تطبيقه على العينة الأساسية لهذا البحث.

وصف المقياس /الأداة:

يتكون الاستبيان الذي استخدم في هذا البحث في صورته النهائية من ١٧ سؤالا أساسيا، وهذه الأسئلة الأساسية تتضمن ٧٤ بندا أو فقرة فرعية، تغطي العديد من القضايا والمجالات المرتبطة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وعلى وجه التحديد القضايا المتعلقة بحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. بالإضافة إلى البيانات الأساسية والديمغرافية والتي بلغ عددها ٣٢ سؤالا (والاستبيان مرفق في الملحق رقم: ٢).

والاستبيان كما قدم للمبحوثين احتوى على ثلاثة أجزاء، في الجزء الأول التعريف بهدف البحث وتأكيد سرية البيانات واستخدامها للغرض العلمي فقط، واسم الباحث ومكان عمله، ورجاء بالتعاون الصادق من أجل إثراء البحث العلمي حول القضايا المصيرية للشعب الفلسطيني.

أما الجزء الثاني فقد احتوى على صحيفة البيانات الأساسية التي تضمنت (٣٢ سؤال) تشمل السؤال عن: الخصائص الذاتية للمبحوثين مثل العمر، العمر عند الاعتقال، الترتيب الميلادي بين أفراد الأسرة، درجة التدين. كذلك السؤال عن خصائص المشاركة في النضال الفلسطيني: مثل الانتماء التنظيمي، أشكال مقاومة الاحتلال، عدد مرات الاعتقال، عدد سنوات الاعتقال. بالإضافة لما سبق السؤال عن خصائص المكانة الاجتماعية الاقتصادية مثل: المستوى التعليمي، المهنة قبل الاعتقال، المهنة الحالية (بعد التحرر من الاعتقال)، المواطنة، مكان الإقامة، الوضع الاقتصادي للأسرة. وأخيرا السؤال

عن الخصائص الأسرية والعائلية للمستجيبين مثل: الحالة الاجتماعية، عدد الأبناء، عدد أفراد العائلة المقيمين في البيت، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم.

أما الجزء الثالث من استمارة البحث فهو عبارة عن استبيان لقياس اتجاهات المبحوثين نحو الظاهرة موضوع البحث. وهو يحتوي على عدد ١٧ سؤالا مغلقا). وهذه الأسئلة المغلقة تنطوي إجابتها على فئات ثلاثية يختار المبحوث واحدة من بينها. والمجالات التي غطاها الاستبيان يبينها الجدول التالي رقم (١):

جدول رقم (١)

المجالات الرئيسية التي يغطيها الاستبيان على نحو ما يقيسها استبيان اتجاهات الأسرى المحررين نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

الرقم	المجالات الرئيسية	عدد أسئلته	عدد الفقرات الفرعية للأسئلة	تسلسل الفقرات
أولا	إدارة الصراع	٥	٢٨	٥-١
ثانيا	احتمالات المستقبل في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية	٢	٦	٧-٦
ثالثا	رؤية علاقات الماضي والحاضر والمستقبل	٣	٥	١٠-٨
رابعا	الانتماء شعورا	١	٥	١١
خامسا	الحلول المطروحة على الساحة "فلسطينيا، عربيا، إسرائيليا، دوليا" لحل الصراع العربي الإسرائيلي	٣	١٩	١٤-١٢
سادسا	تقييم العلاقات السلمية ومدى الرغبة في إقامة علاقات مع الإسرائيليين	٣	١١	١٧-١٥
	مجموع الأسئلة/الفقرات	١٧	٧٤	

صدق الأداة/الاستبيان: Validity of Questionnaire

حيث أن مفهوم الصدق يعد من المفاهيم الجوهرية في القياس النفسي والاجتماعي، ويمثل مع مفهوم "الثبات" أهم الأسس التي يقوم عليها الاستبيان، ويتعين

توافرهما في الاستبيان لكي يكون صالحا للاستخدام. لذلك عملنا على الأخذ بعين الاعتبار صدق الاستبيان.

أولا: صدق المحكمين:

وقد اعتمدنا في حساب صدق الاستبيان على الصدق السطحي Face Validity، بالإضافة إلى صدق المحتوى أو المضمون Content Validity وهو ما يسمى أحيانا بالصدق المنطقي Logical Validity، حيث تم صياغة وإعداد فقرات أو بنود الاستبيان وفقا لتحليل الأبعاد والعناصر الأساسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وعلى وجه التحديد للعناصر والقضايا المرتبطة بحل الصراع. بالإضافة لذلك فقد تم عرض الاستبيان في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين مكونة من (٧) من الأساتذة المتخصصين في علم النفس الاجتماعي، وعلم النفس السياسي، والقياس والتقويم، والعلوم السياسية في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة وبناء على آرائهم تم حذف بعض الفقرات، وتم تعديل بعضها الآخر على أساس اختيار الفقرات التي حازت على ٨٥٪ من آراء المحكمين وإعادة صياغة بعضها وبالتالي أصبح المقياس يتمتع بدرجة عالية من صدق المحكمين. وبصورة عامة يمكن القول بأن الاستبيان يتمتع بدرجة مرضية من الصدق.

ثانيا: صدق الاتساق الداخلي:

قام الباحث بالتحقق من صدق هذا المقياس أيضا باستخدام صدق الاتساق الداخلي على العينة الاستطلاعية الثانية والتي بلغ عددها ١٠٠ مفردة كما سبق وأن ذكرنا، حيث قام الباحث بحساب معامل ارتباط درجة كل فقرة من فقرات كل سؤال/بعد مع الدرجة الكلية لهذا السؤال/البعد، حيث اعتبرنا أن كل سؤال من الأسئلة الكمية للمقياس يمثل بعدا قائما بذاته، وقد جاءت النتائج كما يوضحها الملحق رقم (٣) لتبين ارتباط فقرات كل سؤال/بعد بالدرجة الكلية للبعد عند مستوى دلالة 0.001 ما عدا فقرة واحدة جاء ارتباطها عند مستوى دلالة 0.01 مما يشير إلى أن المقياس يتمتع بدرجة مرتفعة من التجانس مما يعد مؤشرا جيدا على صدق هذا المقياس.

ثبات الأداة/الاستبيان: قام الباحث بحساب ثبات الاستبيان بعدة طرق نعرضها على النحو التالي:

أولا: التجزئة النصفية و ألفا كرونباخ:

قام الباحث بحساب الثبات بطريقتين الأولى بطريقة التجزئة النصفية، والأخرى بطريقة ألفا كرونباخ، على نفس العينة الاستطلاعية الثانية السابق ذكرها. ويبين الجدول رقم (٢) معاملات الارتباط ومعاملات الثبات للأبعاد الفرعية للمقياس على تلك العينة. ويتضح لنا من هذا الجدول تمتع معظم المقاييس الفرعية للمقياس بدرجة مرضية من الثبات وبخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تجانس الأفراد، وقصر فقرات المقاييس الفرعية، وهي من العوامل المؤثرة في ثبات الاختبار وتخفض من قيمته "أنستازي" (Anastasi, 1982: 123-125).

جدول رقم (٢)

القيم التقديرية لمعاملات الثبات لأبعاد مقياس الاتجاه نحو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

بطريقتي التجزئة النصفية وألفا كرونباخ

الأبعـــاد	التجزئة النصفية	ألفا كرونباخ
١ـ ما مدى مشاركة كل من القوى والأطراف التالية في صراع الشرق الأوسط؟	٠,٦٥٨	٠,٧٦٣
٢ـ حدد من وجهة نظرك القوى أو الأطراف الضرورية لحل الصراع في الشرق الأوسط	٠,٧٣٢	٠,٧٨٣
٤ـ ما هو مدى أهمية كل من العوامل التالية في تقرير نتيجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟	٠,٨٦٨	٠٨٧٤
٦ـ ما هو تصورك للاحتمالات التالية في مستقبل العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية؟	٠,٦٧٢	٠,٧٠٣
٨ـ أرى أن علاقات الماضي والحاضر والمستقبل بين الإسرائيليين والفلسطينيين	٠,٥٠٥	٠,٥٣٤
١١ـ إلى أي مدى تشعر بالانتماء إلي أي من المجتمعات التالية:	٠,٦٥٩	٠,٦٢٣
١٢ـ ما هي الشروط التي تمثل من وجهة نظرك الحد الأدنى لقيام علاقات سلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين:	٠,٧٠٤	٠,٨٥٢

١٣ـ ما هي الشروط التي تمثل من وجهة نظر الشعب الفلسطيني الحد الأدنى لقيام علاقات سلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين	٠,٨٦١	٠,٨٣٠
١٥ـ ما هو تقييمك لتأثير العلاقات السلمية في المنطقة	٠,٧٧٤	٠,٧٩١
١٦ـ إلى أي مدى ترغب في التعامل مع الإسرائيليين في الوقت الحالي	٠,٧٣٥	٠,٨٢٠
١٧ـ إلى أي مدى ترغب في التعامل مع الإسرائيليين إذا تحقق السلام	٠,٧١٣	٠,٨١٧
الدرجة الكلية للأبعاد السابقة	٠,٨٣٩١	٠,٩١٩

ثانيا: إعادة التطبيق:

تم حساب ثبات الاستبيان عن طريق إعادة التطبيق، على العينة الاستطلاعية الثانية، والتي بلغ عدد مفرداتها ١٠٠ مفردة. وبعد التطبيق الأول على هذه العينة تم إعادة تطبيق الاستبيان مرة ثانية على نفس هذه العينة بعد مرور ١٥ يوما.

وقد تم حساب ثبات الاستبيان من خلال أسلوبين إحصائيين الأول منهما هو معامل الارتباط Correlation co-efficient للبنود/المتغيرات الكمية المتصلة Continuous Variables، أما الأسلوب الآخر فهو حساب نسبة الاتفاق Percentage of agreement للبنود ذات الاستجابات النوعية categorical variables. ويبين الملحق رقم (١:٤) معاملات الارتباط للبنود المستمرة المتنوعة للاستبيان. والملحق (٢:٤) معاملات الاتفاق للبنود المتنوعة للاستبيان. ويتضح من هذه الجداول تمتع معظم البنود بدرجة مرتفعة من الثبات. مما يبعث على الثقة والاطمئنان لصلاحيته في هذه الدراسة.

رابعا: الأساليب الإحصائية:

استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية
- معامل الارتباط Correlation co-efficient
- نسبة الاتفاق Percentage of agreement
- Chi-square لاختبار الدلالة الإحصائية

وقد قام بإجراء التحليلات الإحصائية لهذا البحث الأستاذ الدكتور/ عادل سلطان أستاذ الإحصاء في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة.

عرض ومناقشة نتائج الدراسة

خطة عرض النتائج ومناقشتها:

قبل أن نعرض لنتائج هذه الدراسة، وقبل أن نشير للخطة التي سنتبعها في عرضنا لهذه النتائج، لابد أن نشير إلى أن هناك اعتباران يحددان الطريقة التي سنعرض بها نتائج البحث، الأول: يتعلق بأهداف البحث، والآخر: يتعلق بالنواحي العملية.

أما عن أهداف البحث فهي عديدة، كما سبق عرضها في الفصل الأول. أما عن النواحي العملية فكما اتضح من الفصل السابق فإننا نتعامل في هذه الدراسة مع القضايا والموضوعات الأساسية المرتبطة بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والتي تم قياسها من خلال ١٧ سؤالا/بعدا أو قضية أساسية، تضمنت ٧٤ فقرة فرعية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإننا نتعامل في نفس الوقت مع ثلاثة فروض عامة يتفرع منها ١٢ فرضا رئيسا. لذلك رأينا أن نعرض لنتائج الدراسة وفقا لما يلي:

١: مناقشة النتائج المتعلقة بالفروض العامة للدراسة: أما بالنسبة لمناقشة النتائج، فسوف يقوم الباحث بمناقشتها وفقا للفروض العامة الثلاثة، وهي المتعلقة بالمتغيرات النضالية، متغير العمر، متغيرات المكانة الاجتماعيةالاقتصادية، حسب ما بينته نتائج الدراسة من وجود تأثير قوي أو متوسط أو محدود، أو ضعيف لتلك المتغيرات، هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى، وفقا للمجالات الرئيسة التي يقيسها الاستبيان، وستكون مناقشة أقرب إلى العموميات منها إلى المناقشة التفصيلية نظرا للحجم الكبير لهذه النتائج، الذي يحتاج إلى مؤلفات وليس إلى مؤلف واحد إذا ما تم مناقشتها بصورة تفصيلية.

٢: خلاصة النتائج (الصورة العامة لنتائج): ذلك من خلال جدول تجميعي يبين عدد الفروق بين المجموعات الفرعية بالنسبة لكل فرض من الفروض العامة والرئيسة للدراسة، والذي يتناول متغير من المتغيرات المستقلة للدراسة، وهو ما يتيح للمطلع على هذا البحث من تكوين صورة كلية/جشطلتية.

٣: عرض النتائج في ملاحق الدراسة: نظرا للحجم الضخم والكبير لنتائج الدراسة، والذي بلغ ٢٠٤ جداول من متوسطة الحجم إلى كبيرة الحجم (١٢ فرض X ١٧ سؤال رئيس) فقد رأينا أنه من الأفضل عرض نتائج كل فرض من الفروض الرئيسة الاثنى عشر على التوالي وبالتفصيل، ابتداء من السؤال الأول بما يتضمنه من فقرات أو بنود فرعية إلى نهاية السؤال السابع عشر، وبما يتضمنه من بنود أو فقرات فرعية أيضا، وعلى التوالي

لكل فرض من الفروض الاثنى عشر ابتداء من نتائج الإجابة عن الفرض الأول إلى نهاية الإجابة عن الفرض الثاني عشر على أن يكون عرض هذه النتائج في ملاحق الدراسة نظرا لضخامة حجمها وكبرها.

إن عرضنا للنتائج حسب تسلسل فروض الدراسة الاثنى عشر يتيح للقارئ تكوين صورة تفصيلية عن تلك النتائج عن أثر كل متغير من المتغيرات الاثنى عشر المتغيرات المستقلة للبحث، على اتجاهات الأسرى المحررين نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث تم حساب الفروق بين استجابات المبحوثين وفقا للمجموعات الفرعية – حسب كل متغير لعينة الدراسة باستخدام كا ٢.

مجمل القول: إن عرضنا للنتائج وفقا للمستويات السابق ذكرها،

يتيح للمطلع على البحث تكوين صورة عامة، كما أنه يتيح له تكوين صورة تفصيلية عن أثر كل متغير من متغيرات الدراسة، في علاقته وتأثيره على اتجاهات الأسرى المحررين نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وفيما يلي نعرض لتلك النتائج ومناقشتها.

١: مناقشة النتائج المتعلقة بالفروض العامة للدراسة:

أولا: مناقشة النتائج المتعلقة بالفرض العام الأول/المتغيرات النضالية: (من الفرض ١ حتى الفرض ٥): ينص الفرض: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأسرى المحررين في محافظات غزة نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعزى للمتغيرات النضالية (الانتماء التنظيمي، أشكال النضال والمقاومة ضد الاحتلال، الاعتقال/عدم الاعتقال في سجون الاحتلال، عدد مرات الاعتقال، عدد سنوات الاعتقال)".

ويتفرع عن هذا الفرض العام خمسة فروض رئيسة

لقد تم استخدام كا ٢ لحساب دلالة الفروق بين استجابات المبحوثين وتحديد مستوى الدلالة بين العينات الفرعية حسب الفروض الخمس لهذه المجموعة وهي الفروض المتعلقة بالانتماء التنظيمي، أشكال المقاومة والنضال، الاعتقال/ عدم الاعتقال، عدد مرات الاعتقال، عدد سنوات الاعتقال. وبعد الإطلاع على جميع نتائج الدراسة المتعلقة بالفرض العام الأول وفحصها فحصا دقيقا، تم رصد وتسجيل عدد الفروق الدالة إحصائيا، التي بينتها نتائج الدراسة وفقا لكل من الفروض الرئيسة، من جهة، ووفقا للمجالات التي يغطيها الاستبيان، من الجهة الأخرى. حيث بينت هذه النتائج كما يظهر من الجدول رقم (٣) ما يلي:

جدول رقم (٣)

جدول تجميعي يبين عدد الفروق الدالة إحصائيا نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بين الأسرى المحررين وفقا للفرض العام الأول - المتغيرات النضالية وما انبثق عنه من فروض رئيسة

(مجمعة حسب مجالات الاستبيان الرئيسة)

مسلسل	مجالات الاستبيان	الفروض الرئيسة (المتغيرات النضالية)			
		الانتماء التنظيمي	أشكال المقاومة	الاعتقال/ عدم الاعتقال	مرات الاعتقال	سنوات الاعتقال
الأول	إدارة الصراع	7	2	3	7	3
الثاني	احتمالات المستقبل في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية	4	2	0	2	1
الثالث	رؤية علاقات الماضي والحاضر والمستقبل	3	0	0	1	0
الرابع	الانتماء شعورا	3	2	2	0	2
الخامس	الحلول المطروحة لحل الصراع العربي الإسرائيلي	16	5	1	5	4
السادس	تقييم العلاقات السليمة ومدى الرغبة في إقامة علاقات مع الإسرائيليين	6	1	2	1	0
مجموع الفروق الكلي		**39**	**12**	**8**	**16**	**10**

وسنحاول فيا يلي مناقشة ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، وذلك على النحو التالي:

يظهر من الجدول رقم (٣) إن أكثر عدد للفروق الدالة إحصائيا جاء بين المجموعات

الفرعية حسب الانتماء التنظيمي، يليه ويفارق كبير عدد مرات الاعتقال، ثم يقل عدد الفروق الدالة إحصائيا بين المجموعات الفرعية حسب كل متغير من المتغيرات التي يبينها الجدول. لذلك سوف تقتصر مناقشتنا على أثر وعلاقة الانتماء التنظيمي بالاتجاهات نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لدى الأسرى المحررين، وذلك على النحو التالي:

أ. إدارة الصراع:

تبين نتائج الدراسة كما يظهر في الجداول من الجدول رقم (١:١) إلى الجدول (١:٥) وجود ٧ فروق دالة إحصائيا بين المستجيبين حسب انتمائهم التنظيمي، "لمعرفة تفصيل هذه الفروق أنظر في الملحق رقم (١:٥)" وجاءت الصورة العامة لهذه الفروق على النحو التالي:

- بالنسبة للقوى أو الأطراف الضرورية لحل الصراع في الشرق الأوسط، فعلى الرغم من أن غالبية المستجيبين من فتح، وحماس وجهاد إسلامي، وجبهة شعبية، والتنظيمات الأخرى، اعتبروا أن كلا من الولايات المتحدة وإسرائيل ضرورية جدا لحل الصراع، إلا أن نسبة المعبرين عن هذا الرأي من المستجيبين المنتمين لحماس والجهاد الإسلامي كانت أقل، بشكل دال إحصائيا. ونفس الصورة العامة للنتيجة السابقة نجدها فيما يتعلق بمدى ضرورية القوى الإسلامية في حل الصراع، إلا أن نسبة المعبرين عن هذا الرأي من المستجيبين المنتمين لحماس والجهاد الإسلامي كانت أكثر وبشكل دال إحصائيا، من المستجيبين من فتح، والجبهة الشعبية، والتنظيمات الأخرى.

  في حين لم تجد النتائج فروقا دالة في تحديد مدى ضرورة بقية القوى أو الأطراف لحل الصراع في الشرق الأوسط من وجهة نظر المستجيبين حسب انتمائهم التنظيمي.
- وبالنسبة للسؤال الثالث المتعلق بأهم القوى أو الأطراف الضرورية لحل الصراع من وجهة نظر المستجيبين، نجد نفس الصورة السابقة تقريبا، وهي اعتبار الولايات المتحدة أهم القوى أو الأطراف الضرورية لحل الصراع، من وجهة نظر غالبية المستجيبين من فتح، وحماس وجهاد إسلامي، وجبهة شعبية، والتنظيمات الأخرى، وكان الاختلاف نحو القوى الإسلامية كأهم القوى أو الأطراف الضرورية لحل الصراع، واضح بشكل دال إحصائيا، حيث بلغت نسبة المستجيبين المنتمين لفتح ١٠,٣٪، المستجيبين المنتمين لحماس والجهاد الإسلامي ٣١,٣٪، المستجيبين من الجبهة الشعبية ١٢,٧٪، المستجيبين المنتمين للتنظيمات الأخرى ١٦,٩٪.

- وإذا انتقلنا للسؤال الرابع المتعلق برؤية مدى أهمية كل من العوامل -المبينة في الجدول- في تقرير نتيجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لا نجد فروق دالة إحصائيا في تحديد مدى أهمية معظم العوامل في تقرير نتيجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من وجهة نظر المستجيبين تبعا لانتماءاتهم التنظيمية، ما عدا فرق واحد وكان حول مدى أهمية الرأي العام العالمي، ولكن ظهرت الفروق حين انتقلنا للسؤال الخامس، والذي يطلب من المستجيبين تحديد أهم عامل من العوامل في تقرير نتيجة الصراع، حيث بينت النتائج وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى 0.000، وقد بينت النتائج أن إرادة الله كانت العامل الأكثر أهمية في تقرير نتيجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بنسبة (٥٧,٦٪) من أفراد العينة، يليها القوة العسكرية بنسبة (١٩,٢٪) ثم الوحدة العربية بنسبة (٧,٩٪)، في حين كانت العلاقات مع روسيا والعلاقات مع أوروبا الأدنى تأثيرا بنسبة (٠,١٪). وتبين من الفروق أن المستجيبين من حماس والجهاد الإسلامي كانوا الأعلى اختيارا لإرادة الله في تقرير نتيجة الصراع بنسبة (٧٨,٢٪) منهم، يليهم المستجيبين من فتح بنسبة ٦١,١٪، ثم المستجيبين من التنظيمات الأخرى بنسبة ٤١,٦٪، يليهم (٣٧,٠٪) من المنتمين للجبهة الشعبية.

ب- احتمالات المستقبل في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية:

بالانتقال من المجال السابق إلى هذا المجال من مجالات الاستبيان والنتائج، نكون قد انتقلنا من إدراك ووعي ومعرفة وقناعات المستجيبين، إلى تصور المستجيبين واستشرافهم للمستقبل، من جهة ومن الجهة الأخرى إلى رغباتهم أو أمنياتهم وما يفضلون لمسار العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية. وهو ما تبينه النتائج في الجدول رقم (٦:١) والجدول رقم (٧:١) حيث بينت النتائج وجود ٤ فروق دالة إحصائيا بين المستجيبين حسب انتمائهم التنظيمي "لمعرفة تفصيل هذه الفروق أنظر في الملحق رقم (١:٥)"، وجاءت الصورة العامة لهذه الفروق على النحو التالي:

- بالنسبة لتصور المستجيبين لاحتمالات المستقبل في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، جاءت الصورة العامة للنتائج على غرار الصورة العامة للنتائج السابقة، المنتمين لفتح، والجبهة الشعبية، والتنظيمات الأخرى في مقابل المنتمين لحماس والجهاد الإسلامي. فعلى الرغم من أن غالبية المستجيبين من فتح، وحماس وجهاد إسلامي، وجبهة شعبية، والتنظيمات الأخرى، اعتبروا تصوروا استمرارية الانتفاضة،

وتصاعد درجة العداء إلى ما يقارب الانتفاضة، إلا أن نسبة المتصورين لهذا الاحتمال من المستجيبين المنتمين لحماس والجهاد الإسلامي كانت أكثر. أما بالنسبة لاحتمال التعايش مع علاقات حكومية رسمية واتصالات اجتماعية محدودة، فنجد عكس الصورة تماما، فالأقلية ٢٢,٨٪ من مجمل استجابات العينة ترى هذا الاحتمال في المستقبل مؤكد، إلا أن نسبة المستجيبين المنتمين لحماس والجهاد الإسلامي كانت أقل ١٢,٩٪.

- أما بالنسبة للاحتمال المفضل للمستجيبين لمستقبل العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، فنفس الصورة تقريبا، فعلى الرغم من أن غالبية المستجيبين من فتح، وحماس وجهاد إسلامي، وجبهة شعبية، والتنظيمات الأخرى، فضلوا الاحتمال المتعلق باستمرار الانتفاضة، إلا أن نسبة المفضلين لهذا الاحتمال من المستجيبين المنتمين لحماس والجهاد الإسلامي كانت أكثر.

ج- رؤية علاقات الماضي والحاضر والمستقبل:

تشير النتائج إلى عدم وجود صورة عامة للنتائج، على غرار المجالات السابقة من هذه النتائج، فقد بينت النتائج بالنسبة لرؤية المستجيبين لعلاقات الماضي (قبل انتفاضة الأقصى ٢٠٠١) وجود فروق دالة عند مستوى دلالة ٠,٠٠٠ بين المستجيبين، أما بالنسبة لرؤية العلاقات في الحاضر فعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من المستجيبين ٩٣,٨٪، قد رأت أنها علاقات عدائية، إلا أن المنتمين للجبهة الشعبية كانوا الأكثر في رؤيتهم لهذه العلاقة بالعدائية وبنسبة ٩٨,٨٪، يليهم المنتمين لفتح بنسبة ٩٣,٧٪، ثم المنتمين لحماس والجهاد الإسلامي بنسبة ٩٠,٥٪، أما المنتمين للتنظيمات الأخرى فقد كانت نسبتهم ٨٩,٦٪، وقد جاءت هذه الفروق دالة عند مستوى ٠,٠٠٠ لمعرفة تفاصيل هذه الفروق أنظر الجدول رقم (٨:١) والجدول رقم (٩:١) والجدول رقم (١٠:١) في الملحق رقم (١٥:١).

د- الانتماء شعورا:

من مقومات أي كيان بشري جماعي هو التوحد في المشاعر والهموم، فإلى أي كيان بشري جماعي ينتمي الفلسطينيون، هذا ما تبينه نتائج هذا المجال من الدراسة. فقد بينت النتائج عدم وجود فروق دالة بين المستجيبين فيما يتعلق بالانتماء إلى الفلسطينيين، في حين جاءت الفروق دالة فيما يتعلق بالانتماء إلى كل من العرب، العرب في إسرائيل، المسلمين، ومع ذلك فإن ما يثير الدهشة هو انخفاض نسبة المنتمين

للعرب، من المستجيبين في التنظيمات المختلفة، في مقابل زيادة نسبة المنتمين للمسلمين، من المستجيبين في جميع التنظيمات المختلفة "لمعرفة تفاصيل هذه الفروق أنظر الجدول رقم (١١:١) في الملحق رقم (١:٥)".

هـ الحلول المطروحة لحل الصراع العربي الإسرائيلي:

تضمن هذا المجال ثلاثة أسئلة "مغلقة" تدور حول الشروط المطروحة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، ونظرا لأن فلسطين والقضية الفلسطينية هي بؤرة الصراع العربي الإسرائيلي، لذلك فإن الشروط المطروحة كلها تتعلق بالقضية الفلسطينية. وتبين نتائج الدراسة كما يظهر في الجداول (١٢:١)، (١٣:١)، (١٤:١) في الملحق رقم (١:٥) وجود ١٦ فرقا دالا إحصائيا وقد تراوحت مستويات الدلالة ما بين ٠,٠٠٠٠ إلى ٠,٠٥، بين المستجيبين حسب انتمائهم التنظيمي. وإذا ما حاولنا عرض الصورة العامة للنتائج نجدها على النحو التالي:

- بالنسبة للسؤال الثاني عشر –السؤال الأول في هذا المجال- فعلى الرغم من أن غالبية المستجيبين من فتح، وحماس وجهاد إسلامي، وجبهة شعبية، والتنظيمات الأخرى، قد عبروا عن رفضهم المطلق لقبول الحلول الثلاثة الأولى، إلا أن نسبة المستجيبين الرافضين لهذه الحلول كانت من فتح هي الأكثر، مقارنة بنسبة المستجيبين من حماس والجهاد الإسلامي. وعلى العكس من ذلك كانت نتائج المستجيبين بالنسبة لكل من الحل السادس (قيام دولة فلسطينية مستقلة تعيش في سلام بجانب إسرائيل وفي حدود عام ١٩٦٧) وكذلك الحل السابع (قيام دولة فلسطينية مستقلة طبقا لخطة التقسيم لعام ١٩٤٧) نسبة القبول لدى المستجيبين من فتح، والتنظيمات الوطنية الأخرى، هي الأكثر مقارنة بالمستجيبين من حماس والجهاد الإسلامي الذين كانت نسبة الرفض هي الأكثر، أما بالنسبة للحل الثامن من الحلول التي يتضمنها الاستبيان حل (قيام دولة علمانية واحدة تضم إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة وتشمل كل الفلسطينيين) فكان غير مقبول إطلاقا لدى غالبية المستجيبين، وإن كانت نسبة المستجيبين من حماس والجهاد الإسلامي هي الأكثر. وبالنسبة للحل التاسع والأخير في الحلول التي يتضمنها الاستبيان والذي ينص على (قيام دولة فلسطينية في كل فلسطين وطرد اليهود إلى بلادهم الأصلية) فكان مقبولا جدا

لدى غالبية المستجيبين، وإن كانت نسبة المستجيبين من حماس والجهاد الإسلامي هي الأكثر (لمزيد من التفصيل أنظر الجدول رقم ١٢:١ في الملحق رقم ١:٥).

- بالنسبة للسؤال الثالث عشر –السؤال الثاني في هذا المجال- فهو يتضمن نفس الحلول التي في السؤال السابق تماما، إلا أن الهدف من وراء هذا السؤال هو الذي يختلف، حيث أن المطلوب من المستجيبين في هذا السؤال هو أن يعبروا عن مدى قبول معظم الفلسطينيين من وجهة نظرهم. والهدف هو تقدير نقطة الالتقاء، أو مدى المسافة التي تفصل بين رؤية الفلسطيني والفلسطينيين (الأنا والنحن)، بمعنى أنها تمكننا من تقدير المسافة النفسية السياسية والاجتماعية بين الفلسطيني والفلسطينيين. وقد جاءت النتائج على هذا السؤال كما هي بالنسبة للسؤال السابق بشكل يكاد يكون صورة عنه، ومن ثم فإن نتائج هذا السؤال قد جاءت لتدل على عدم وجود، أو ضآلة المسافة النفسية السياسية والاجتماعية بين الفلسطيني والفلسطينيين، أي أن نقطة الالتقاء والتماثل بين رؤية الفلسطيني، ورؤيته لرؤية معظم الشعب الفلسطيني هي السائدة (لمزيد من التفصيل أنظر الجدول رقم ١٣:١ في الملحق رقم ١:٥).
- بالنسبة للسؤال الرابع عشر –السؤال الثالث في هذا المجال- "ما هو أكثر الحلول قبولا بالنسبة لك؟" وعنى المستجيب أن يختار حلا واحدا فقط، يراه الأكثر قبولا بالنسبة له، وقد جاءت النتائج لتبين أن الحل الأكثر قبولا للمستجيبين هو حل (قيام دولة فلسطينية في كل فلسطين وطرد اليهود إلى بلادهم الأصلية) بنسبة (٦٦,٧٪) من إجمالي العينة، يليه حل قيام دولة فلسطينية مستقلة تعيش في سلام بجانب إسرائيل وفي حدود عام ١٩٦٧ بنسبة (١٦,٣٪) من إجمالي العينة، ثم قيام دولة فلسطينية مستقلة طبقا لخطة التقسيم لعام ١٩٤٧ بنسبة (٩,٤٪) من إجمالي العينة، أما بقية الحلول فلم تلق القبول إلا بنسب ضئيلة لا تكاد تذكر. وقد كانت الفروق بين العينات الفرعية دالة عند مستوى ٠,٠٠٠، فقد عبر المستجيبين من حماس والجهاد الإسلامي عن قبول حل قيام دولة فلسطينية في كل فلسطين وطرد اليهود إلى بلادهم الأصلية بنسبة (٨٤,٤٪)، يليهم المستجيبين من فتح بنسبة ٦٦,١٪، ثم المستجيبين من التنظيمات الأخرى بنسبة ٦١,٠٪ مقابل ٥٥,٢٪ من الجبهة الشعبية. وبالنسبة لحل دولة فلسطينية في حدود عام ١٩٦٧، كانت نسبة المستجيبين من

حماس والجهاد الإسلامي الأقل مقارنة بالتنظيمات الأخرى (لمزيد من التفصيل أنظر الجدول رقم ١٤:١ في الملحق رقم ١:٥).

وهذا الكم من الفروق الدالة لم يظهر في أي مجال من مجالات الدراسة الأخرى، مما يشير إلى أن الاختلاف حول الشروط المطروحة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، مثل ولا يزال يمثل بؤرة التجاذبات والصراعات بين الفلسطينيين بحسب انتمائهم التنظيمي.

و. تقييم العلاقات السلمية ومدى الرغبة في إقامة علاقات مع الإسرائيليين:

يغطي هذا المجال ثلاثة أسئلة مغلقة الأول منها: (ما هو تقييمك لتأثير العلاقات السلمية في المنطقة على: أ. الرفاهية الاقتصادية لمجتمعك، ب. الأمن الجماعي، ج. الحريات السياسية). وقد بينت النتائج أن غالبية المستجيبين من جميع الانتماءات كان تقييمهم إيجابي، وعلى الرغم من أن نسبة المستجيبين من فتح والجبهة الشعبية، والتنظيمات الأخرى كانت الأعلى مقارنة بالمنتمين لحماس والجهاد الإسلامي، إلا أن هذه الاختلافات لم تصل إلى حد الدلالة الإحصائية.

وبالنسبة لكل من السؤال الثاني والثالث في هذا المجال (إلى أي مدى ترغب في التعامل مع الإسرائيليين في الوقت الحالي في المواقف التالية: أ. اتصالات من حين إلى آخر، ب. علاقات تجارية أو عمل، ج. دعوتهم إلى منزلك كضيوف، د. اتخاذهم كأصدقاء مقربين). أما السؤال الثالث من هذه المجموعة فهو نفس السؤال الثاني ولكن بشروط (إذا تحقق السلام). وجاءت النتائج (كما هي في الجدول رقم ١٦:١ والجدول رقم ١٧:١ في الملحق رقم ١:٥) لتبين أنه وعلى الرغم من أن غالبية المستجيبين لا ترغب في إقامة علاقات مع الإسرائيليين، إلا أن الفروق جاءت دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٠٠.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا؟ ما هي دلالة تلك النتائج؟ وما هو السبيل لتفسيرها والتعليق عليها،

خاصة وأن التراث الإمبريقي الذي عرضنا بعضا منه في هذا البحث ضمن الجزء الخاص بالدراسات السابقة، لم يتناول ما عدا دراسة واحدة دراسة هذا المتغير (الانتماء التنظيمي) لذلك

سنحاول مناقشة هذه النتائج في ضوء التراث النظري لعلم النفس الاجتماعي والسياسي،

وخاصة فيما يتعلق بموضوع الانتماء من جهة، ومن الجهة الأخرى في ضوء الواقع المعاش للفلسطينيين، باختلاف انتماءاتهم التنظيمية أو الحزبية.

وفي بداية تعليقنا على هذه النتائج نقول جاءت نتائج هذه الدراسة لتتفق في بعض جوانبها مع دراسة أبو سعدة Abusada, (1998) التي بينت أن الاتجاهات السياسية للفلسطينيين نحو مفاوضات السلام والكفاح المسلح ضد إسرائيل ترتبط ارتباطا قويا بالانتماء التنظيمي أو الحزبي، كذلك تتفق مع دراسة "أمير وزملائه" Amir et al. (١٩٨٠)، ودراسة "هوفمان و سجينر" Hofman & Seginer (١٩٨٣) في بعض جوانبهما حيث بينت هذه الدراسات أن الفلسطينيين يحملون اتجاهات سلبية نحو اليهود الإسرائيليين. أما التراث النظري لعلم النفس الاجتماعي والسياسي فيرى، أن الانتماء التنظيمي أو الحزبي، متغير مركب أو معقد وليس بمتغير بسيط، فهو لا يعبر عن توجهات الفرد السياسية فقط وإنما يعبر أيضا عن توجهاته الفكرية والايدولوجية والاجتماعية...الخ، كما أنه يعكس الاستعداد النفسي للفرد، ونظرته إلى الطبيعة الإنسانية (ماهية شعور الفرد تجاه طبيعة الناس) وباختصار إنها منهاج للحياة (Baradat, 1994: 31-39). كذلك يرى التراث النظري والامبريقي لعلم النفس الاجتماعي والسياسي أن تعدد وتصارع الانتماءات الأساسية لجماعة ما نذيرا بتفككها ما لم تتفق الجماعة على تدريج تلك الانتماءات وفقا لأهميتها، فتماسك الجماعة يكون بقدر اتفاق أفرادها على ملامح هوية تلك الجماعة.

وفي ضوء هذه المسلمات لعلم النفس الاجتماعي والسياسي، يمكن القول أنه إذا كان لهذه النتائج من معنى، فإنها تدل على الاختلاف بين أفراد التنظيمات الفلسطينية في اتجاهاتهم وتوجهاتهم نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فالجدال بين التنظيمات والحركات الفلسطينية بشأن ما ينبغي عمله بالنسبة "للوضع الاحتلالي" مثل بؤرة لتجاذبات وصراعات لاحقة بين الفلسطينيين، اتخذت صورا وأشكالا عديدة إلى أن وصلت للوضع المأساوي الذي يعيشه الفلسطينيون حاليا، وهو الانقسام الحاصل على الساحة الفلسطينية. ليس هذا فحسب بل إن هذا الانقسام وصل إلى أفراد الأسرة الواحدة ـفي قطاع غزةـ لقد أصبح من الشائع في بعض الأسر النووية في المجتمع الفلسطيني في غزة، أن نجد أحد أبنائها ينتمي إلى تنظيم/حركة فتح، وآخر إلى حركة حماس وثالث إلى الجبهة الشعبية ورابع إلى الحزب الشيوعي، على الرغم من أنهم

أبناء لأسرة واحدة ولأب وأم واحدة. ومن جهة أخرى نجد أيضا أن بعض العائلات الممتدة أو النووية في مجملها تنتمي إلى هذا التنظيم/الحركة أو ذاك. الأمر الذي يدعونا إلى تقرير أن العامل النفسي يعتبر من أهم العوامل في تحديد انتماءات الفرد التنظيمية أو الحركية أو الفصائلية. والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا السياق ما هي طبيعة أو محددات العامل النفسي؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تحتاج إلى دراسات نفسية معمقة وليست دراسة واحدة، حتى يمكنها الإجابة عن هذا السؤال، وهو ما يخرج عن نطاق هذه الدراسة. وكل ما نستطيع قوله في هذا السياق لقد جاءت هذه النتائج لتعكس بصورة أمينة ودقيقة للخلافات السائدة في الساحة السياسية والفكرية بين التنظيمات المختلفة، وعلى رأس هذه التنظيمات حركتي فتح وحماس، باعتبارهما القطبين الأكبر في الساحة الفلسطينية.

ثانيا: مناقشة النتائج المتعلقة بالفرض العام الثاني/ فروض متغيرات العمر: (من الفرض ٦ حتى الفرض٩):

ينص الفرض: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأسرى المحررين في محافظات غزة نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعزى لمتغيرات العمر (العمر عند الاعتقال، العمر عند الإفراج، العمر الحالي للأسرى المحررين). ***ويتفرع عن هذا الفرض العام ثلاثة فروض رئيسة***

لقد تم استخدام كا[٢] لحساب دلالة الفروق بين استجابات المبحوثين وتحديد مستوى الدلالة بين العينات الفرعية حسب الفروض الثلاثة لهذه المجموعة وهي الفروض المتعلقة بالعمر عند الاعتقال، العمر عند الإفراج، العمر الحالي. وسنحاول مناقشة ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج وفقا للمجالات الرئيسة التي يقيسها الاستبيان، كما يبينها الجدول رقم (٤) وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٤)

جدول تجميعي يبين عدد الفروق الدالة إحصائيا نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بين الأسرى المحررين وفقا للفرض العام الثاني- متغيرات العمر- وما انبثق عنه من فروض رئيسة

(مجمعة حسب مجالات الاستبيان الرئيسة)

مسلسل	مجالات الاستبيان	الفروض الرئيسة (متغيرات العمر)		
		العمر عند الاعتقال	العمر عند الإفراج	العمر الحالي
الأول	إدارة الصراع	1	3	6
الثاني	احتمالات المستقبل في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية	2	0	1
الثالث	رؤية علاقات الماضي والحاضر والمستقبل	1	0	0
الرابع	الانتماء شعورا	1	1	2
الخامس	الحلول المطروحة لحل الصراع العربي الإسرائيلي	3	3	5
السادس	تقييم العلاقات السلمية ومدى الرغبة في إقامة علاقات مع الإسرائيليين	1	0	5
مجموع الفروق الكلي		**9**	**7**	**19**

وسنحاول فيما يلي مناقشة ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج وذلك على النحو التالي: كما يظهر من الجدول رقم (٤) فإن أكثر عدد للفروق الدالة إحصائيا جاء بين المجموعات الفرعية حسب العمر الحالي، يليه ويفارق كبير العمر عند الاعتقال، ثم العمر عند الإفراج. لذلك سوف تقتصر مناقشتنا على أثر وعلاقة العمر الحالي بالاتجاهات نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لدى الأسرى المحررين. وذلك من خلال الصورة العامة للنتائج، وقبل مناقشتنا هذه نود أن نشير إلى أنه تم تصنيف العينة الرئيسة إلى ثلاث مجموعات فرعية حسب هذا المتغير وهذه المجموعات هي: المجموعة الأولى ٢٩ سنة وأقل، المجموعة الثانية ٣٠-٣٩ سنة، المجموعة الثالثة ٤٠ سنة وأكثر. والسؤال الذي يطرح

نفسه ما هي الصورة العامة للنتائج وفقا لهذا المتغير؟ لقد جاءت النتائج كما يبينها الملحق رقم (٨:٥) لتحدد لنا الصورة العامة على النحو التالي:

- مالت المجموعة العمرية الثانية إلى اعتبار إسرائيل أكثر مشاركة في صراع الشرق الأوسط، يليها المجموعة العمرية الأولى، وبنسبة أقل عبرت المجموعة العمرية الثالثة. وجاءت الفروق دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٠٠٠.
- وبالنسبة للقوى أو الأطراف الضرورية لحل الصراع في الشرق الأوسط فعلى الرغم من أن غالبية المستجيبين في الفئات العمرية الثلاث، اعتبروا أن كلا من الولايات المتحدة وإسرائيل ضرورية جدا لحل الصراع، إلا أن نسبة المعبرين عن هذا الرأي من المستجيبين في الفئة العمرية الثالثة كانت الأكثر، يليها المستجيبين في الفئة العمرية الثانية، وأخيرا المستجيبين في الفئة العمرية الأولى، بشكل دال إحصائيا وكانت عند مستوى ٠,٠٠٠٠ للولايات المتحدة، ٠,٠٢ بالنسبة لإسرائيل.
- ونفس الصورة العامة للنتيجة السابقة نجدها فيما يتعلق برؤية مدى أهمية كل من العوامل -المبينة في الجدول في تقرير نتيجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لا نجد فروق دالة إحصائيا في تحديد مدى أهمية معظم العوامل في تقرير نتيجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من وجهة نظر المستجيبين ما عدا ٣ فروق دالة إحصائيا، وتراوحت مستويات الدلالة بين ٠,٠٠٠٠ لكل من العلاقات مع أمريكا والعلاقات مع أوروبا، ٠,٠٣ العلاقات مع روسيا. مما يشير إلى أنه كلما زاد العمر مال المستجيبين إلى إعطاء أهمية أكثر لكل من العوامل سابقة الذكر.
- ونفس هذه النتيجة السابقة نجدها فيما يتعلق بتصور المستجيبين لاحتمال التعايش بدون عداء وبدون علاقات في المستقبل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث أن الأكبر سنا يتصورون هذا الاحتمال مؤكد بنسبة أعلى من الأصغر سنا، وفي المقابل فإن الأصغر سنا يتصورون أن هذا الاحتمال غير وارد بنسبة أعلى من الأكبر سنا بصورة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥٪.
- وإذا انتقلنا إلى مشاعر الانتماء نجد أن نتائج الدراسة بينت عدم وجود فروق دالة بين المستجيبين فيما يتعلق بالانتماء إلى الفلسطينيين، العرب، العرب في إسرائيل. في حين جاءت الفروق دالة إحصائيا فيما يتعلق بالانتماء إلى كل من المسلمين. المسيحيين، وكانت على النحو التالي: بالنسبة للشعور بالانتماء نحو المسلمين عبر

الأصغر سنا عن مشاعرهم بالانتماء كثيرا إلى المسلمين بنسبة ٨٨,٤٪، يليهم متوسطي السن بنسبة ٧٧,٢٪، في حين كانت نسبة الأكبر سنا ٧٣,٥٪، وجاءت الدلالة الإحصائية عند مستوى ٠,٠١. أما بالنسبة للانتماء للمسيحيين فعلى الرغم من أن الأكثرية لا تشعر بالانتماء نحوهم، إلا أن نسبة الأصغر سنا كانت هي الأكثر، والعكس بالنسبة للذين يشعرون بالانتماء نحو المسيحيين، فعلى الرغم من أن هناك نسبة محدودة تشعر بالانتماء نحوهم إلا أن الأكبر سنا كانت هي الأعلى، وجاءت الدلالة الإحصائية عند مستوى ٠,٠٠٠.

- وإذا انتقلنا للحلول المطروحة لحل الصراع العربي الإسرائيلي تبين نتائج الدراسة كما يظهر في الجدول (١٢:٨)، في الملحق رقم (٢:٥) عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين الفئات العمرية، في جميع الحلول المطروحة، ما عدا وجود فروق بالنسبة لحلين الأول منهما الحل الذي يدعو إلى (قيام دولة علمانية)، فعلى الرغم من أن الأكثرية لا تقبل بهذا الحل مطلقا، إلا أن نسبة الأصغر سنا كانت هي الأكثر، والعكس بالنسبة للذين يقبلون بهذا الحل، فعلى الرغم من أن هناك ما نسبته ١٦,٨٪ من إجمالي المستجيبين يعد هذا الحل مقبول جدا لديهم، إلا أن نسبة الأكبر سنا كانت هي الأعلى، وجاءت الدلالة الإحصائية عند مستوى ٠,٠٠٠. وبالنسبة للحل الآخر فهو حل (قيام دولة فلسطينية في كل فلسطين وطرد اليهود إلي بلادهم الأصلية) فعلى الرغم من أن هذا الحل مقبول جدا لدى الغالبية ٨١,١٪ من إجمالي المستجيبين، إلا أن نسبة الأصغر سنا كانت هي الأكثر ٨٩,٩٪، يليهم متوسطي السن بنسبة ٨١,٥٪، في حين كانت نسبة الأكبر سنا ٧٥,٩٪، وجاءت الدلالة الإحصائية عند مستوى ٠,٠٠٠. أما بالنسبة للسؤال الذي يليه والمتعلق بتصور المبحوثين لمدى قبول الشعب الفلسطيني للحلول المطروحة، فقد جاءت النتائج على هذا السؤال كما يبينها الجدول (١٣:٨)، في الملحق رقم (٢:٥) هي نفس نتيجة السؤال السابق بشكل يكاد يكون صورة عنه، ومن ثم فإن نتائج هذا السؤال قد جاءت لتدل على عدم وجود، أو ضآلة المسافة النفسية السياسية والاجتماعية بين الفلسطيني والفلسطينيين، أي أن نقطة الالتقاء والتماثل بين رؤية الفلسطيني، ورؤيته لرؤية معظم الشعب الفلسطيني هي السائدة. وإذا انتقلنا إلى السؤال الثالث والأخير في هذه المجموعة المتعلقة بحل الصراع "ما هو أكثر الحلول قبولا بالنسبة لك؟" جاءت النتائج لتبين

وجود فروق دالة إحصائيا بين العينات الفرعية عند مستوى ٠,٠٤، فقد عبر المستجيبين الأصغر سنا عن قبول حل قيام دولة فلسطينية في كل فلسطين وطرد اليهود إلى بلادهم الأصلية بنسبة (٧٨,٣٪)، يليهم متوسطي العمر بنسبة ٦٧,٠٪ ثم المستجيبين الأكبر سنا بنسبة ٦٠,١٪. وبالنسبة لحل دولة فلسطينية في حدود عام ١٩٦٧، كانت نسبة المستجيبين الأكبر سنا هي الأعلى ٢١,٣٪، يليهم متوسطي العمر بنسبة ١٦,٠٪، أما صغار السن فكانت نسبة قبولهم لهذا الحل هي الأدنى ٧,٨٪ (لمزيد من التفصيل أنظر الجدول رقم ٨:١٤ في الملحق رقم ٥:٢)

- أما بالنسبة لتقييم العلاقات السلمية ومدى الرغبة في إقامة علاقات مع الإسرائيليين، بينت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين الفئات العمرية الثلاث في تقييمهم الإيجابي لتأثير العلاقات السلمية في المنطقة علي كل من: أ. الرفاهية الاقتصادية لمجتمعك، ب. الأمن الجماعي، ج. الحريات السياسية، (لتفصيل ذلك أنظر الجدول رقم ٨:١٥ في الملحق رقم ٥:٢). وبالنسبة لمدى الرغبة في التعامل مع الإسرائيليين في الوقت الحالي أو إذا تحقق السلام في المواقف التالية: (أ. اتصالات من حين إلى آخر، ب. علاقات تجارية أو عمل، ج. دعوتهم إلى منزلك كضيوف، د. اتخاذهم كأصدقاء مقربين). تبين النتائج أن غالبية المستجيبين لا ترغب في إقامة علاقات مع الإسرائيليين، وأن الأصغر سنا أكثر رفضا من الأكبر سنا، وجاءت الفروق دالة إحصائيا بين الفئات العمرية الثلاث، وتراوحت مستويات الدلالة بين ٠,٠٠٠٠ إلى ٠,٠٤. مما يشير إلى أنه كلما زاد العمر انخفضت نسبة الرفض (لمزيد من التفصيل أنظر الجدول رقم ٨:١٦، والجدول رقم ٨:١٧ في الملحق رقم ٥:٢).

وفي محاولتنا للتعليق على هذه النتائج نقول أن متغير العمر الحالي يبدو أنه عامل مهم -من بين متغيرات العمر الثلاثة- في تحديد اتجاهات الأسرى المحررين نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وما يمكن استخلاصه من تلك النتائج أن الأصغر سنا أكثر رفضا وتمردا للواقع السياسي المتعلق بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وما يصاحبه من مبادرات ومشاريع للتسوية لحل هذا الصراع وفقا للإستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية، أو حتى وفقا للإستراتيجية الرسمية للدول العربية.

وفي بداية تعليقنا على هذه النتائج نود التأكيد على أن متغير العمر بالنسبة للبشر جميعا، وللفلسطينيين خاصة هو مؤشر عريض لعديد من المؤثرات والظروف المتفاعلة مع بعضها البعض، ويترتب على ذلك، أننا نرى أن العمر ليس مجرد مرحلة عمرية بالمعنى البيولوجي أو الفسيولوجي أو الزمني فحسب، بل يمتد ليشمل مجموعة خصائص نفسية واجتماعية، وتاريخية سياسية حددتها ظروف النشأة والتنشئة، وأوضاع الواقع الاجتماعي والسياسي في فترة تاريخية معينة (أبو نجيلة، ١٩٩٦: ٤٩-٥٠). ويؤكد عالم النفس الروسي "فيجوتسكي" أن مجرى نمو الشخصية لا يتماثل مطلقا مع الحركة المطردة والمتدرجة لعقرب الساعة. كما أن مغزى سنة بعينها في مجرى نمو شخص ما لا يساوي مطلقا مغزى سنة أخرى (تولستيخ، ١٩٨٩: ١٧). وبالمثل فإن السنوات الصعبة في حياة الطفولة والمراهقة خلال زمن الحرب وفي الفترة التالية مباشرة لانتهاء الحرب، والسنوات السعيدة للطفولة والمراهقة في زمن السلم هما ظاهرتان مختلفتان تماما. فالعمر -فيما نرى- يمثل المحصلة النهائية لتفاعل المعطيات البيولوجية مع الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأسرية والتعليمية..الخ في لحظات أو فترات تاريخية معينة. فجماعة العمر أو "وحدة الجيل" Generational Units بمصطلحات "كارل مانهايم" K.Mannheim تكشف عن "وحدة الاستجابات" أي عن طريقة يتحرك الكل من خلالها لتشكل في النهاية تجاربهم وخبرتهم (السيد، ١٩٨٧: ٢٩). وهذه الخبرة الجماعية تكون أكثر كثافة في فترات التغير الاجتماعي، لذلك فكلما زادت معدلات التغير بسرعة اتسعت الفجوة بين وعي الأجيال المختلفة (السيد، ١٩٨٧: ٥٧).

كذلك نود التأكيد أيضا على أن الإنسان هو الكائن الحي الوحيد على وجه هذه البسيطة الذي أنعم الله سجانه وتعالى عليه بقدرة إدراك الزمن ماضيا وحاضرا ومستقبلا أي بالقدرة على إدراك الزمان تسلسليا يذهب من الماضي إلى المستقبل مرورا بالحاضر باتجاه واحد جامد. الماضي والحاضر والمستقبل تشكل الأبعاد الثلاثة للديمومة أي للوجود الإنساني المعاش زمنيا؛ كل بعد من أبعاد الديمومة يتحدد بالبعدين الباقيين، ويحددهما في آن معا، مما يجعلنا نعيش الزمن في أي لحظة كوحدة كلية لها لونها الوجداني المميز. آلام الماضي تؤثر على الحاضر فتجعله أشد وطأة، وعلى المستقبل فتجعله أكثر مدعاة للقلق. أفراح الحاضر تدخل التفاؤل على المستقبل كما أنها تخفف من معاناة الماضي، الآمال التي يحملها المستقبل تخفف بدورها من وطأة المعاناة

الحاضرة وتنسينا متاعب الماضي. تلون أي بعد من أبعاد الديمومة، ينعكس سلبا أو إيجابا على الديمومة كلها. ولكن هذا اللون بدوره يتحدد شدة ودلالة انطلاقا من كلية الديمومة. إن طول معاناة الإنسان الفلسطيني ومدى القهر والتسلط الذي فرض عليه، ينعكس على تجربته الوجودية للديمومة على شكل تضخم آلام الماضي، وتأزم في معاناة الحاضر، وانسداد أفاق المستقبل.

والقضية المحورية التي نناقشها هنا إلى أي حد يمكننا اعتبار الفروق والاختلافات بين الفئات العمرية، فروقا طبيعية بين فئات عمر مختلفة في مواجهة المواقف، وإلى أي حد يمكننا اعتبار هذه الفروق فروقا ناتجة عن واقع اجتماعي سياسي معين. بعبارة أخرى هل هذه الفروق مجرد تعبير عن صراع بين فئات عمرية مختلفة؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل هي تعبير عن صراع طبيعي بين هذه الفئات العمرية المختلفة؟ أو أنها تعبير عن صراع السياقات الاجتماعية والفكرية السياسية التاريخية المختلفة التي نشأت في ظلها وتفاعلت معها كل فئة عمرية.

وقبل الإجابة عن هذه التساؤلات تجدر الإشارة أو التنويه إلى أنه بالنسبة للمجتمع الفلسطيني لا يمكن الحديث عن العمر دون الربط أو المقابلة بين فئات العمر ومراحل الصراع العربي الإسرائيلي، بحيث تمثل كل فئة عمرية مرحلة من مراحل الصراع العربي الإسرائيلي، ولكل مرحلة من هذه المراحل سواء على مستوى الفئة العمرية أو مستوى الصراع العربي الإسرائيلي خصائص ومميزات ومطالب قاصرة عليها في المقام الأول دون غيرها من الفئات. على الرغم من وجود قاسم مشترك من الخبرات يجمع بين هذه الفئات العمرية بدرجة أو أخرى، خبرات العيش تحت براثن الاحتلال والحكم العسكري، خبرات العزل، الاضطهاد والقمع، التمييز العنصري، خبرات التمرد والثورة والانتفاضة، خبرات الحرب والسلام...الخ (أبو نجيلة، ١٩٩٦: ٥٠-٥١).

بعد هذا التنويه نحاول الآن الإجابة عن تلك التساؤلات بالقول إننا نرى أن هذه الفروق هي تعبير عن صراع وأنها أيضا في مجملها ليست تعبيرا عن صراع طبيعي-على الرغم من تسليمنا بأن الأكبر سنا أكثر عقلانية ومسؤولية واتزانا وواقعية بين فئات عمرية مختلفة وإنما هي تعبير عن صراع بين سياقات اجتماعية متصارعة في المجتمع الفلسطيني بصورة خاصة، والعربي بصورة عامة. صراع بين مراحل وفترات تاريخية مختلفة في حياة فلسطين، صراع بين مواليد بداية الستينات (فئة الراشدين في الحاضر)

ومواليد بداية السبعينات (فئة استقرار الشباب في الحاضر)، ومواليد بداية الثمانينات (فئة المراهقين وبداية الشباب في الحاضر). فمواليد بداية الستينات وعلى الرغم من أنهم مروا بصدمة الهزيمة عام ١٩٦٧ في طفولتهم، وشبوا وبدأوا المراهقة في سياقها إلا أن صدمة الهزيمة وعمق الإحباط الذي سببته لهم، لم تؤد إلى إخفاق رايات الأمل والتحرير والاستسلام لهذا الإحباط. إلا أن أفراد هذه الفئة العمرية عايشوا في مرحلة مراهقتهم وبداية شبابهم –مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات- تراجع وانحسار الكفاح المسلح، من جهة، ومن الجهة الأخرى "اختفاء" الأساليب السافرة والفجة بصورة عامة للقهر والاضطهاد الإسرائيلي وممارسة أساليب قهر واضطهاد مقننة ومغلفة أحيانا "بأسمى القيم الإنسانية" ترافقت بسياسات "ليبرالية" من قبل سلطات الاحتلال (غياب الرقابة السياسية، فتح الجامعات، السماح بالانخراط في نشاط سياسي محدود، تطوير نظام لدعم الزراعة) مما أكسب الحكم العسكري سمعة الاحتلال اللطيف (بنفينستي، ١٩٨٧: ١٤٢-١٥١).

أما مواليد بداية السبعينات (الفئة العمرية الثانية) فإنهم لم يعاصروا "عهد آمال التحرير واسترداد فلسطين" كما أنهم لم يمروا بصدمة الهزيمة، فقد ولدوا وفتحوا أعينهم والاحتلال الإسرائيلي جاثم على أنفاسهم، وإذا كان أهم وأبرز مظاهر السياق والمناخ السياسي الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني في قطاع غزة الذي نشأ فيه أفراد هذه الفئة العمرية/الجيل في مرحلة طفولتهم المبكرة هو النهوض الثوري المسلح من جهة ومواجهته بأقصى أساليب القهر والاضطهاد الإسرائيلي من جهة أخرى، إلا أن أهم ما يميز أبناء هذه الفئة العمرية أنهم، أطفال الحجارة، وجنرالات الانتفاضة الأولى كما كان يسميهم الشهيد الرمز ياسر عرفات.

أما الفئة العمرية الثالثة مواليد بداية الثمانينات (فئة المراهقين وبداية الشباب في الحاضر) فعلى الرغم من أنهم فتحوا أعينهم على الانتفاضة الأولى، وعايشوها في طفولتهم، إلا أن أهم وأبرز مظاهر السياق والمناخ السياسي الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني في قطاع غزة الذي نشأ فيه أفراد هذه الفئة العمرية/الجيل في نهاية طفولتهم وبداية مراهقتهم، " فنجد أنه مع نهاية السبعينيات برزت في القطاع التيارات الدينية، والتي تمكنت من جذب أناس كثيرين إلى صفوفها، وكان هذا الجذب علامة على تحول الناس إلى داخل الذات والارتداد إلى السلف التقليدية والمحافظة وتعبيرا عن

رفضهم للقومية والعلمانية والاتجاهات اليسارية، والأفكار التقدمية" (لـــش، ١٩٨٧: ٢٦) وكان أكثر الناس تحولا هم المراهقين والشباب، فتأثير الحركات الدينية عليهم واضح وملموس بشكل أكبر بكثير من تأثير هذه الحركات على الراشدين. ومن جهة أخرى نجد أن أهم وأبرز مظاهر السياق والمناخ السياسي الاجتماعي هو توقيع اتفاقيات أوسلو وعودة القيادة الفلسطينية، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. ثم ما تلاها من انهيار لمحادثات السلام، والانتفاضة الثانية انتفاضة الأقصى وما قابلها من قمع وعنف إسرائيلي، لا يزال حتى كتابة هذه السطور.

لذلك وفي ضوء العرض السابق للسياق الاجتماعي السياسي الذي تعايشت وتفاعلت معه كل فئة عمرية/جيل ليس غريبا أن نجد هذه الاختلافات والفروق بين الفئات العمرية في اتجاهاتهم نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأن نجد أن الأصغر سنا أكثر رفضا وتمردا، للواقع السياسي المتعلق بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إن هذه الاختلافات والفروق تعكس خصائص المرحلة التاريخية الاجتماعية السياسية التي مرت بها الفئات العمرية الثلاث، أي أنها تعكس المرحلة التاريخية التي مر ويمر بها المجتمع الفلسطيني بوجه عام والمجتمع الفلسطيني في قطاع غزة بوجه خاص.

ثالثا: مناقشة النتائج المتعلقة بالفرض العام الثالث (فروض متغيرات المكانة الاجتماعية الاقتصادية):

(من الفرض الثامن حتى الفرض الثاني عشر)

ينص الفرض: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأسرى المحررين في محافظات غزة نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعزى لمتغيرات المكانة الاجتماعية الاقتصادية (المواطنة "مواطن-لاجئ"، مكان الإقامة، الوضع الاقتصادي للأسرة، المستوى التعليمي للأسرى المحررين).

ويتفرع عن هذا الفرض العام أربعة فروض رئيسة

لقد تم استخدام كا[٢] لحساب دلالة الفروق بين استجابات المبحوثين وتحديد مستوى الدلالة بين العينات الفرعية حسب الفروض الأربعة لهذه المجموعة وهي الفروض المتعلقة بالمواطنة "مواطن-لاجئ"، مكان الإقامة، الوضع الاقتصادي للأسرة، المستوى التعليمي. وسنحاول مناقشة ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج وفقا للمجالات الرئيسة التي يقيسها الاستبيان، كما يبينها الجدول رقم (٥) وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٥)

جدول تجميعي يبين عدد الفروق الدالة إحصائيا نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بين الأسرى المحررين وفقا للفرض العام الثالث متغيرات المكانة الاجتماعية الاقتصادية وما انبثق عنه من فروض رئيسة (مجمعة حسب مجالات الاستبيان الرئيسة)

مسلسل	مجالات الاستبيان	الفروض الرئيسة (متغيرات المكانة الاجتماعية الاقتصادية)			
		المواطنة	مكان الإقامة	الوضع الاقتصادي	سنوات الدراسة
الأول	إدارة الصراع	5	2	8	5
الثاني	احتمالات المستقبل في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية	1	0	1	3
الثالث	رؤية علاقات الماضي والحاضر والمستقبل	2	1	2	1
الرابع	الانتماء شعورا	4	2	2	1
الخامس	الحلول المطروحة لحل الصراع العربي الإسرائيلي	10	3	3	5
السادس	تقييم العلاقات السلمية ومدى الرغبة في إقامة علاقات مع الإسرائيليين	2	2	5	5
مجموع الفروق الكلي		**24**	**10**	**21**	**20**

وسنحاول فيا يلي مناقشة ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج وذلك على النحو التالي: كما يظهر من الجدول رقم (٥) فإن أكثر عدد للفروق الدالة إحصائيا جاء بين

مجموعتي المواطنة: مواطن – لاجئ، يليه ويفارق محدود الوضع الاقتصادي للأسرة، ثم المستوى التعليمي أو عدد سنوات الدراسة. أما بالنسبة لمكان الإقامة فقد جاء عدد الفروق قليلا. ونظرا لحساسية متغير المواطنة، من جهة ومن الجهة الأخرى لأنه الأكثر علاقة وتأثيرا على اتجاهات الأسرى المحررين، لذلك سوف تقتصر مناقشتنا على أثر وعلاقة متغير المواطنة بالاتجاهات نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لدى الأسرى المحررين. وذلك من خلال الصورة العامة للنتائج، وقبل مناقشتنا هذه نود أن نشير إلى أنه تم تصنيف العينة الرئيسة إلى مجموعتين فرعيتين حسب هذا المتغير، المجموعة الأولى هي اللاجئين والمجموعة الثانية هي المواطنين. والسؤال الذي يطرح نفسه ما هي الصورة العامة للنتائج وفقا لهذا المتغير؟ لقد جاءت النتائج كما يبينها الملحق رقم (٨:٥) لتحدد لنا الصورة العامة على النحو التالي:

- بالنسبة لمدى مشاركة بعض القوى والأطراف الدولية والإقليمية في صراع الشرق الأوسط فعلى الرغم من أن غالبية المستجيبين من المواطنين واللاجئين، اعتبروا أن مدى مشاركة كلا من الولايات المتحدة ٨٥,٢٪، وإسرائيل ٨٥,٩٪ قوية، إلا أن نسبة المعبرين عن هذا الرأي من اللاجئين كانت الأكثر، بشكل دال إحصائيا عند مستوي ٠,٠٠٠. أما بالنسبة لفلسطين وسوريا ولبنان، فقد كانت نسبة من يعتقدون أن مشاركتهم قوية ٦٠,٢٪، في حين كانت نسبة من يعتقدون أن مشاركة القوى الإسلامية قوية ٤٤,٠٪، إلا أن نسبة المعبرين عن هذا الرأي من اللاجئين كانت الأكثر، بشكل دال إحصائيا عند مستوي ٠,٠٠٠٠. (لمزيد من التفصيل أنظر جدول رقم ١:٩ في الملحق رقم ٣:٥).
- وبالنسبة لأهم القوى أو الأطراف الضرورية لحل الصراع في الشرق الأوسط فعلى الرغم من أن غالبية المستجيبين من المواطنين واللاجئين، يرون أن الولايات المتحدة ضرورية جدا لحل الصراع بنسبة ٥١,٠٪، يليها إسرائيل بنسبة ١٣,٢٪، ثم فلسطين وسوريا ولبنان بنسبة ٨,٠٪، إلا أن نسبة المعبرين عن هذا الرأي من المواطنين كانت الأكثر. أما نسبة من يرون أن القوى الإسلامية ضرورية جدا لحل الصراع فقد بلغت ١٤,٩٪ من إجمالي العينة إلا أن نسبة المعبرين عن هذا الرأي من اللاجئين كانت الأكثر، وجاءت هذه الفروق دالة إحصائيا وكانت عند مستوي ٠,٠٢ (لمزيد من التفصيل أنظر جدول رقم ٢:٩ في الملحق رقم ٣:٥).

- أما بالنسبة للاحتمال المفضل للمستجيبين لمستقبل العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، فنفس الصورة تقريبا. فعلى الرغم من أن غالبية المستجيبين ٥١,٧٪ من اللاجئين والمواطنين، فضلوا الاحتمال المتعلق باستمرار الانتفاضة، إلا أن نسبة المفضلين لهذا الاحتمال من اللاجئين كانت أكثر. وإذا انتقلنا لعرض نتائج باقي الاحتمالات المفضلة نجدها على النحو التالي: ١٩,٢٪ يفضلون التعايش بدون عداء وبدون علاقات، ١١,٥٪ يفضلون علاقات سلمية ووثيقة من النواحي الرسمية وغير الرسمية، وكانت نسبة المواطنين هي الأكثر، ١٢,٨٪ يفضلون التعايش مع علاقات حكومية رسمية واتصالات اجتماعية محدودة، ٤,٧٪ يفضلون تصاعد درجة العداء إلى ما يقارب الانتفاضة وكانت نسبة اللاجئين نحو هذين الاحتمالين هي الأكثر، وجاءت هذه الفروق دالة إحصائيا وكانت عند مستوي ٠,٠٠٠٠ (لمزيد من التفصيل أنظر جدول رقم ٧:٩ في الملحق رقم ٣:٥).
- وإذا انتقلنا إلى رؤية المستجيبين لعلاقات الماضي والحاضر والمستقبل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فنفس الصورة العامة تقريبا، فعلى الرغم من أن غالبية المستجيبين ٩٢,٨٪ من اللاجئين والمواطنين يرون أن العلاقات في الوقت الحاضر عدائية، إلا أن نسبة اللاجئين كانت أكثر. وبالنسبة لعلاقات المستقبل ما بين خمس وعشر سنوات من الآن، يرى ٥٩,١٪ أنها ستكون عدائية، وكانت نسبة اللاجئين هي الأكثر أيضا، وجاءت هذه الفروق دالة إحصائيا وكانت عند مستوى ٠,٠١ (لمزيد من التفصيل أنظر جدول رقم ٨:٩ في الملحق رقم ٣:٥).
- وبالنسبة للشعور بالانتماء بينت النتائج وجود فروق دالة بين المستجيبين فيما يتعلق بالانتماء إلى كل من الفلسطينيين، العرب، العرب في إسرائيل، المسلمين، وتراوحت مستويات الدلالة ما بين ٠,٠٢ إلى ٠,٠٠٠ (لمعرفة تفاصيل هذه الفروق أنظر الجدول رقم ١١:٩ في الملحق رقم ٣:٥).
- وإذا انتقلنا للحلول المطروحة لحل الصراع العربي الإسرائيلي تبين نتائج الدراسة كما يظهر في الجدول (١٢:٩)، في الملحق رقم (٣:٥) وجود فروق دالة إحصائيا بين المجموعتين، في أربعة من الحلول المطروحة (لمعرفة تفصيل ذلك أنظر جدول رقم ١٢:٩ في الملحق رقم ٣:٥). أما بالنسبة للسؤال الذي يليه والمتعلق بتصور المبحوثين لمدى قبول الشعب الفلسطيني للحلول المطروحة، فقد جاءت النتائج على هذا السؤال كما

يبينها الجدول (١٣:٩)، في الملحق رقم (٣:٥) لتبين أنه وعلى الرغم من وجود عدد أكبر من الفروق بين المجموعتين، إلا أنه لا يوجد فروق دالة إحصائيا بالنسبة للحل الأكثر تداولا أو طرحا في الساحة الدولية وهو حل (قيام دولة فلسطينية مستقلة تعيش في سلام بجانب إسرائيل وفي حدود عام ١٩٦٧) كذلك لا توجد فروق دالة إحصائيا بين المجموعتين نحو الحل الذي يطالب بـ (قيام دولة فلسطينية مستقلة طبقا لخطة التقسيم لعام ١٩٤٧) ومن ثم فإن نتائج هذا السؤال جاءت لتدل على وجود مسافة نفسية سياسية واجتماعية تفصل بين الفلسطيني والفلسطينيين، بالنسبة لبعض الحلول خاصة حل (قيام دولة فلسطينية في كل فلسطين وطرد اليهود إلى بلادهم الأصلية) أي أن نقطة الالتقاء والتماثل بين رؤية الفلسطيني، ورؤيته لرؤية معظم الشعب الفلسطيني لم تكن هي السائدة، بمعنى، أن المستجيبين المواطنين على المستوى الفردي أكثر اختيارا لهذا الحل مقارنة بالفلسطينيين على مستوى الجماعة، كما تصور المستجيبين المواطنين. في حين كان المستجيبون اللاجئون على المستوى الفردي أقل اختيارا لهذا الحل مقارنة بالفلسطينيين على مستوى الجماعة كما يتصور المستجيبون اللاجئون. وهذه النتيجة جاءت على عكس معظم النتائج على نفس السؤال في الفروض الأخرى. وعددها ١١ فرضا. التي يتضمنها هذا البحث (لمعرفة تفصيل ذلك أنظر جدول رقم ١٢:٩ في الملحق رقم ٣:٥).

- وأخيرا نصل إلى الجزء الأخير من النتائج المتعلق بتقييم العلاقات السلمية ومدى الرغبة في إقامة علاقات مع الإسرائيليين، فقد بينت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين المجموعتين في تقييمهم الإيجابي لتأثير العلاقات السلمية في المنطقة على كل من: أ. الرفاهية الاقتصادية لمجتمعك، ب. الأمن الجماعي، ج. الحريات السياسية (لتفصيل ذلك أنظر الجدول رقم ١٥:٩ في الملحق رقم ٣:٥). وبالنسبة لمدى الرغبة في التعامل مع الإسرائيليين في الوقت الحالي أو إذا تحقق السلام في المواقف التالية: (أ. اتصالات من حين إلى آخر، ب. علاقات تجارية أو عمل، ج. دعوتهم إلى منزلك كضيوف، د. اتخاذهم كأصدقاء مقربين) تبين النتائج أن غالبية المستجيبين لا ترغب في إقامة علاقات مع الإسرائيليين، وأن اللاجئين أكثر رفضا من المواطنين، وجاءت الفروق دالة إحصائيا بين المجموعتين على المواقف التالية: اتصالات من حين

إلى آخر، دعوتهم إلى منزلك كضيوف، وكانت مستويات الدلالة عند ٠,٠٠٠ (لمزيد من التفصيل أنظر الجدول رقم ١٦:٩، والجدول رقم ١٧:٩ في الملحق رقم ٣:٥).

تلك كانت نتائج الفروق الدالة إحصائيا بين المجموعتين، بالنسبة لجميع الفقرات التي يتضمنها الاستبيان، أما بقية فقرات وبنود الاستبيان فلم تكن بين المجموعتين أية فروق دالة إحصائيا عليها. ولو حاولنا عرض صورة سردية إجمالية للفروق بين المجموعتين بعيدا عن المفاهيم والأرقام الاصطلاحية الإحصائية، نجد الصورة التالية للنتائج:

- بالنسبة لقوة/شدة مشاركة القوى والأطراف الدولية والإقليمية التالية: (الولايات المتحدة، إسرائيل، فلسطين وسوريا ولبنان، القوى الإسلامية) في صراع الشرق الأوسط، جاءت نسبة المعبرين عن هذا الرأي من اللاجئين أكثر من نسبة المواطنين. أما أهم القوى أو الأطراف الضرورية لحل الصراع في الشرق الأوسط، فقد جاءت الولايات المتحدة على رأس هذه القوى، يليها إسرائيل، إلا أن نسبة المعبرين عن هذا الرأي من المواطنين كانت أكثر من نسبة اللاجئين. يلي ذلك وبتفاوت وفارق كبير كل من (القوى الإسلامية، العرب، الأمم المتحدة) على التوالي، وجاءت نسبة المعبرين عن هذا الرأي من اللاجئين أكثر من نسبة المواطنين.
- وحول الاحتمال المفضل للمستجيبين لمستقبل العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، فعلى الرغم من أن غالبية المستجيبين من اللاجئين والمواطنين، فضلوا الاحتمال المتعلق باستمرار الانتفاضة، إلا أن نسبة المفضلين لهذا الاحتمال من اللاجئين كانت أكثر. وإذا انتقلنا إلى رؤية المستجيبين لعلاقات الماضي والحاضر والمستقبل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فنفس الصورة العامة تقريبا، فعلى الرغم من أن غالبية المستجيبين من اللاجئين والمواطنين يرون أن العلاقات في الوقت الحاضر عدائية، ويتوقعون أن تكون في المستقبل عدائية، إلا أن نسبة اللاجئين جاءت هي الأكثر أيضا.
- وبالنسبة للشعور بالانتماء، نجد مشاعر الانتماء عند اللاجئين جاءت أكثر من مشاعر الانتماء عند المواطنين، نحو كل من المجموعات التالية (الفلسطينيين،

العرب، العرب في إسرائيل، المسلمين)، أي أن اللاجئين أكثر انتماءً من المواطنين لكل من الفلسطينيين، والعرب، والعرب في إسرائيل، والمسلمين.

- وإذا انتقلنا للحلول المطروحة لحل الصراع العربي الإسرائيلي تبين نتائج الدراسة، فعلى الرغم من أن غالبية المستجيبين من اللاجئين والمواطنين، لا يقبلون إطلاقا، بالحلول التي تمثل استراتيجية غلاة التطرف الإسرائيلي، وكذلك حل (قيام دولة علمانية واحدة)، إلا أن نسبة اللاجئين جاءت هي الأكثر أيضا. أما بالنسبة لحل قيام دولة فلسطينية مستقلة تعيش في سلام بجانب إسرائيل وفي حدود عام ١٩٦٧، فقد تشابهت اتجاهات المجموعتين نحو هذا الحل إلى حد التماثل أو التجانس بين المجموعتين. أما بالنسبة لمدى قبول الشعب الفلسطيني، من وجهة نظر المستجيبين، للحلول المطروحة في الاستبيان، فقد جاءت النتائج لتدل على وجود مسافة نفسية سياسية واجتماعية تفصل بين الفلسطيني اللاجئ والفلسطينيين عامة، وكذلك بين الفلسطيني المواطن والفلسطينيين عامة أيضا، بالنسبة لبعض الحلول خاصة حل (قيام دولة فلسطينية في كل فلسطين وطرد اليهود إلى بلادهم الأصلية) أي أن نقطة الالتقاء والتماثل بين رؤية الفلسطيني، ورؤيته لرؤية معظم الشعب الفلسطيني لم تكن هي السائدة.
- وأخيرا بالنسبة لمدى الرغبة في التعامل مع الإسرائيليين في الوقت الحالي أو إذا تحقق السلام، فإن غالبية المستجيبين لا يرغبون في إقامة علاقات مع الإسرائيليين، وكان اللاجئون أكثر تعبيرا عن ذلك من المواطنين.

مجمل القول أن ما يمكن استخلاصه من تلك النتائج أن اللاجئين أكثر من المواطنين رفضا وتمردا، للواقع السياسي المتعلق بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وما يصاحبه من مبادرات وخطط لحل هذا الصراع وفقا للإستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية، أو حتى وفقا للإستراتيجية الرسمية للدول العربية. ويمكن القول أن هذه الخلاصة للنتائج هي نفس خلاصة النتائج المتعلقة بمتغير العمر،

والتي دلت على أن الأصغر سنا أكثر رفضا وتمردا.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ما هي دلالة تلك النتائج؟ وما هو السبيل لتفسيرها والتعليق عليها، خاصة وأن التراث الإمبريقي الذي عرضنا بعضا منه في هذا البحث ضمن الجزء الخاص بالدراسات السابقة، لم يتناول دراسة هذا المتغير (المواطنة: مواطن- لاجئ). لذلك سنحاول مناقشة هذه النتائج في ضوء التراث النظري لعلم النفس الاجتماعي السياسي، وخاصة فيما يتعلق بموضوع الاتجاهات من جهة، ومن الجهة الأخرى في ضوء الواقع المعاش للفلسطينيين، اللاجئين منهم والمواطنين. وفي محاولتنا لتفسير تلك النتائج والتعليق عليها، من الأهمية بمكان أن ننظر إلى التشابه الموجود بين المجموعتين، وليس إلى الفروق والاختلافات الدالة فقط.

فإذا ما بدأنا بالتعليق على هذه النتائج فإن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا السياق هو: كيف تكتسب الاتجاهات؟ وكيف تنمو؟ من المعروف بين أصحاب نظريات الاتجاه أن الاتجاهات تتكون أولا وقبل كل شيء على أساس الخبرة المباشرة أو غير المباشرة مع موضوع الاتجاه، فالاتجاهات في غالبيتها متعلمة، فنحن لا نولد بحب أو كراهية خاصة، للديمقراطية أو الاحتلال أو الناس الملونين أو اليهود، أو بعض الجماعات أو الأفكار أو الموضوعات الأخرى، كذلك فنحن لا نولد ولدينا اتجاهات التسامح أو التعصب..... الخ (كوبوسومي ٢٠٠١: ١٥٣-١٧١). فالاتجاهات مكتسبة وتتكون على ثلاث مراحل. فالمرحلة الأولى من تكوينها مرحلة ادراكية تنطوي على اتصال الفرد اتصالا مباشرا ببعض عناصر البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية، وهكذا قد يتبلور الاتجاه في نشأته حول نوع محدد من الجماعات، وحول بعض القيم الاجتماعية كالبطولة والشرف. وتتميز المرحلة الثانية بنمو الميل نحو شيء ما. وهذا الميل، على اختلاف أنواعه ودرجاته، يستقر ويثبت على شيء ما، عندما يتطور إلى اتجاه نفسي. فالثبوت هو المرحلة الأخيرة في تكوين الاتجاه (حمزة، ١٩٨٢).

وهكذا يمكن القول بصفة عامة، أن الفرد يكتسب اتجاهاته أو يتعلمها نتيجة المواقف والخبرات التي يمر بها أثناء عملية التطبيع الاجتماعي، وعلى هذا يمكن النظر في تكوين الاتجاهات في ضوء مبادئ التعلم وانتقال أثر التدريب. فالنجاح في عمل ما، وما يرتبط به من خبرات سارة يؤدي إلى تكوين اتجاه إيجابي أو جاذبية مؤكدة نحو هذا العمل، و نحو الأشخاص أو الأشياء التي ترتبط بهذه الخبرات. وكذلك يؤدي الفشل في عمل ما ، وما يصاحب هذا الفشل من مشاعر مؤلمة إلى تكوين اتجاه سلبي أو نفور مؤكد

ضد هذا العمل وفي كلا الحالتين فهو يقبل أو يتجنب لأن ذلك يشبع حاجات نفسية أساسية له.

كذلك تلعب العوامل والخبرات الثقافية مثل الأنظمة الدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يعيش فيها الفرد، دورا حيويا في تكوين اتجاهاته، وفي هذه العوامل يكمن السبب الرئيسي للاختلاف والتشابه فيما توصلت إليه الدراسة من نتائج في اتجاهات المواطنين واللاجئين نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ومن ثم نرى أنه من الأهمية بمكان التعرف على هذه العوامل التي أدت إلى ظهور اتجاهات معينة، دون غيرها في المجتمع، وهو ما سنحاول استعراضه في الصفحات التالية:

فإذا ما بدأنا بالتعليق على التشابه في هذه النتائج، يمكن القول ودون الاستطراد في تتبع الأحداث والظروف وطبيعة الخبرات التي مر بها قطاع غزة حتى وقت إجراء الدراسة بسكانه المواطنين واللاجئين فيه، يمكن القول أن اللاجئين والمواطنين في قطاع غزة قد مروا بخبرات اجتماعية وسياسية واقتصادية مشتركة تقريبا. إن هذا التشابه بين الفئتين إنما يعود فيما نرى إلى أن كلتا الفئتين يجمعهما قاسم مشترك، يتمثل في الأصول التاريخية والحضارية والثقافية الواحدة من جهة ويجمعهما القهر والاضطهاد والتسلط الصهيوني من جهة أخرى. ولسنا بحاجة إلى القول بأن هذه الخبرات المشتركة تعد مسئولة بدورها عن هذا القدر المشترك من التشابه في اتجاهات المواطنين واللاجئين نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فالخبرات المتشابهة تميل إلى إنتاج اتجاهات متشابهة داخل المجتمع الواحد. فالضغوط التي يتعرض لها الأفراد في مجتمع معين، تؤثر بالضرورة في نمو شخصية الأفراد، وتؤدي إلى ظهور شخصية تتميز بخصائص معينة مشتركة بين كثير من الأفراد داخل هذا المجتمع، شخصية تعكس ما أسماه البورت باسم "الشخصية القومية". وقد حدد كاردينر Kardiner نمط الشخصية الأساسية بقوله: إنها الصورة العامة للشخصية التي يشارك فيها المجموع العام من أفراد المجتمع نتيجة للخبرات الأولى التي مروا بها جميعا (غنيم، ١٩٧٥: ١٠٧-١٠٨).

وإذا ما انتقلنا إلى مناقشة الفروق بين الفئتين اللاجئين والمواطنين، أي مناقشة أوجه التمايز والاختلاف في اتجاهاتهم نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فإن الإطار الذي يمكن من خلاله تفسير هذه النتائج هو إطار البيئة الجيوبوليتيكية الثقافية، أي المجال الثقافي السياسي الجغرافي لكل من اللاجئين والمواطنين. يمكن القول بأن هذه

الفروق أو هذا التمايز والاختلاف إنما يرجع إلى الاختلاف النوعي في البيئة الجيوبوليتيكية الثقافية لكل من الفئتين وهذا الاختلاف النوعي يتمثل فيما نرى في اختلاف موقع كل من المواطنين واللاجئين على خارطة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولا يحتاج المرء لكثير عناء حتى يدرك أسباب هذا التمايز والاختلاف، فإذا كانت الغزوة الصهيونية قد استهدفت الوطن العربي والأمة العربية بصورة عامة فإنها أول ما استهدفت فلسطين والفلسطينيين. وقد تحمل اللاجئون عبء ما ترتب على هذه الغزوة، ففي اللحظة التي وطأت فيها أقدام الغزاة من اليهود أرض فلسطين حددوا مصيرهم ومصير أبنائهم، وفي الوقت ذاته حددوا مصير الفلسطينيين وعلى وجه التحديد اللاجئين منهم، هم صاروا فيها "مواطنين" وأصبح الفلسطيني لاجئا ومشردا مضطهدا ومقموعا. فالإسرائيليون موجودون حيث هم الآن، لأن اللاجئين الفلسطينيين ليسوا موجودين حيث يجب أن يكونوا في أرض آبائهم وأجدادهم في فلسطين، بل هم يعيشون في المنفى، فهم الذين شردوا من أرضهم وبيوتهم وهم الذين عاش معظمهم في مخيمات من الخيام والقرميد، ويعيشون إلى الآن في نفس المخيمات وإن تحولت الخيام والقرميد -بعد عقود من الزمان- إلى بيوت حديثة، ومن ثم فإن هذه الظروف لابد وأن تترك أثرها على اللاجئين بشكل أكثر حدة من المواطنين، وما يترتب على ذلك من اختلاف -فيما نرى- بين نظرة اللاجئ إلى نفسه ونظرته إلى الآخرين ومواقفه من قضايا الصراع وبين نظرة المواطن ومواقفه من نفس القضايا. وليس مطلوبا من شعب اضطهد واقتلع من أرضه أن يساوم على جزء من أرضه، أولئك الذين اضطهدوه واقتلعوه، ولا غرابة والحالة هذه أن نجد اللاجئين أكثر رفضا وتمردا، وفي هذا ما يفسر نتائج هذه الدراسة.

أضف إلى ذلك أنه وعلى الرغم من أن نكسة ١٩٦٧ قد نتج عنها احتلال الدولة العبرية لكل فلسطين -بحدودها السياسية زمن الاستعمار البريطاني- حيث أصبح أسلوب القمع والاضطهاد الإسرائيلي يمارس ضد كل الفلسطينيين سواء اللاجئين منهم أو المواطنين في قطاع غزة المحتل إلا أن اللاجئين كانوا ولا يزالوا هم المستهدفون بالدرجة الأولى، وفي المقابل فإن مقاومة الاحتلال بجميع أشكالها انطلقت من مخيمات اللاجئين وبسواعد أبناء اللاجئين بالدرجة الأولى، الذين شكلوا الغالبية العظمى من أفراد المقاومة في قطاع غزة المحتل. وبدأت مقاومة الاحتلال بمختلف أشكال وأساليب المقاومة. وشهدت الفترة من عام ١٩٦٨ حتى نهاية ١٩٧١- ذروة نهوض المقاومة والكفاح المسلح

للفلسطينيين داخل فلسطين حيث تجسدت في مخيمات اللاجئين بقطاع غزة على وجه التحديد، كما شهدت في الوقت نفسه أقصى أساليب القهر والقمع والانتقام الصهيوني ضد قطاع غزة وضد مخيمات اللاجئين بشكل خاص، حيث كانت الغالبية العظمى من أبطال ورجال المقاومة والكفاح المسلح من اللاجئين الشباب.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق، نصوغه على النحو التالي: ألا يعبر موقف اللاجئين هذا عن توجه انفعالي غير عقلاني وغير واقعي، وانهم -أي اللاجئين- بعيدين عن الواقع في أحسن الأحوال، هذا إن لم يكونوا غائبين عنه، مقارنة بالمواطنين الذين -حسب ما تشير إليه نتائج الدراسة- أقل انفعالية، وأكثر عقلانية وواقعية؟ وللإجابة عن هذا التساؤل نود القول، بأن هذه الاتجاهات تعبير لفظي عن مستوى التمني، وليس عن مستوى الإمكانية، ومع ذلك فإن العلاقة بين مستوى الإمكانية ومستوى التمني ليست بالعلاقة البسيطة من الناحية السيكولوجية بل هي علاقة شديدة التداخل. فمن النادر أن نجد شخصا يتمني حلا معينا دون أن يكون لديه قدرا - مهما بلغت ضآلته من الاعتقاد في إمكانية هذا الحل، ومن ناحية أخرى يندر أن نجد شخصا يطرح حلا معينا لمشكلة ما باعتباره ممكنا إلا إذا كان لديه قدرمهما بلغت ضآلته من تمني حدوثه أو تقبله. ورغم ذلك التداخل السيكولوجي يظل هناك فارق بين المستويين. فالإمكانية تتوقف بدرجة كبيرة على الصورة المعرفية التي يكونها الفرد للواقع والتي يقرر على أساسها أن الحل الذي يطرحه أو يقبله ممكن تحقيقه، بمعنى أن الفرد في قبوله لحل معين ورفضه لحلول أخرى إنما يعبر عن استراتيجية معينة وعن توفر إمكانيات تحقيقها.

خلاصة القول: أن هذا التشابه وذلك التمايز بين كل من اللاجئين والمواطنين إنما هو مرآة تعكس التشابه والتمايز في البيئة الجيوبوليتيكية الثقافية لكلتا الجماعتين، (جماعة اللاجئين - جماعة المواطنين). أي أنه مرآة تعكس العناصر المشتركة والمتشابهة من جهة والعناصر المتمايزة والمختلفة في البيئة المحيطة بكل منهما من جهة أخرى. وبعبارة أخرى، فإن هذا التشابه يعكس الجذور والأصول المتشابهة لهما كما أنه يعكس الخبرات المتشابهة التي مر بها كل منهما. أما ذلك التمايز والاختلاف فإنه يعكس الخبرات النوعية المختلفة التي مرت بها كل جماعة، والمميزة لها والقاصرة عليها.

٢ـ خلاصة النتائج (الصورة العامة لنتائج):

انتهينا في الجزء السابق إلى عرض نتائج الدراسة بشكل تفصيلي وفقا للفروض العامة والرئيسة للدراسة، ونظرا لكثرة وتفرع تلك النتائج رأينا أن نعرض لها على نحو كلي وشامل، أملا في معرفة الملامح الرئيسية للنتائج بحيث يتيسر التعرف على الاتجاه العام لها من جهة، ومن جهة أخرى يتيح للمطلع على هذا البحث من تكوين صورة كلية/جشطلتية. وذلك على النحو التالي كما يبينها الجدول رقم (٦):

جدول رقم (٦)

جدول تجميعي يبين عدد الفروق الدالة إحصائيا نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بين الأسرى المحررين وفقا للفروض العامة الثلاثة للدراسة (المتغيرات النضالية والديموغرافية)

م	المتغيرات النضالية والديموغرافية	الفروض العامة (تفرعات المتغيرات النضالية والديموغرافية)	مسلسل الفروض الرئيسة	إجمالي عدد الفروق الدالة إحصائيا
الفرض العام الأول	المتغيرات النضالية	١. الانتماء التنظيمي	الأول	٣٩
		٢. أشكال المقاومة	الثاني	١٢
		٣. الاعتقال/ عدم الاعتقال	الثالث	٨
		٤. عدد مرات الاعتقال	الرابع	١٦
		٥. عدد سنوات الاعتقال	الخامس	١٠
الفرض العام الثاني	متغير العمر	٦. العمر عند الاعتقال	السادس	٩
		٧. العمر عند الإفراج	السابع	٧
		٨. العمر الحالي	الثامن	١٩
الفرض العام الثالث	متغيرات المكانة الاجتماعية الاقتصادية	٩. المواطنة (مواطن-لاجئ)	التاسع	٢٤
		١٠. مكان الإقامة	العاشر	١٠
		١١. الوضع الاقتصادي للأسرة	الحادي عشر	٢١
		١٢. عدد سنوات الدراسة	الثاني عشر	٢٠

بعد الإطلاع على جميع نتائج الدراسة وفحصها فحصا دقيقا، تم تسجيل عدد الفروق التي بينتها نتائج الدراسة باستخدام كا[٢] حيث بينت هذه النتائج كما يظهر من الجدول رقم (٦) ما يلي:

أولا: بالنسبة لنتائج الإجابة عن الفرض العام الأول:- المتعلق بالمتغيرات النضالية- إن إجمالي عدد الفروق الدالة في الفرض العام الأول بلغت ٨٥ فرقا دالا، بين استجابات المبحوثين في العينات الفرعية حسب الفروض الخمسة الرئيسة لهذا الفرض العام، وهي الفروض المتعلقة بالانتماء التنظيمي، أشكال المقاومة والنضال، الاعتقال/عدم الاعتقال، عدد مرات الاعتقال، عدد سنوات الاعتقال. وبالنظر إلى هذه الفروق حسب الفروض الخمسة، يتبين لنا أن هناك علاقة وتأثيرا قويا لبعض المتغيرات المستقلة في حين جاء تأثير وعلاقة بعض المتغيرات ضعيفا جدا من حيث علاقتها باتجاهات الأسرى المحررين نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. حيث نجد أن متغير الانتماء التنظيمي، يأتي على رأس قائمة كل المتغيرات المستقلة ذات التأثير القوي حيث بلغ عدد الفروق بين المجموعات أو العينات الفرعية للدراسة حسب هذا المتغير ٣٩ فرقا دالا إحصائيا على كل بنود أو فقرات الاستبيان، أي على أكثر من نصف بنود أو فقرات الاستبيان، وقد تراوحت مستويات الدلالة ما بين ٠,٠٠٠٠ إلى ٠,٠٥ مما يشير إلى تحقق هذا الفرض بشكل كبير. وقد توزعت هذه الفروق الدالة إحصائيا على المجالات المختلفة التي يتضمنها الاستبيان "لمعرفة تفصيل هذه الفروق أنظر ملحق رقم (١:٥): نتائج الإجابة عن الفرض الرئيس الأول".

ومن ثم فإن ما يمكن استخلاصه من هذا الجدول هو أن بقية المتغيرات النضالية ذات تأثير محدود – باستثناء متغير عدد مرات الاعتقال- والذي تبين النتائج وجود ١٦ فرقا دالا إحصائيا بين المجموعات أو العينات الفرعية للدراسة حسب هذا المتغير، وقد تراوحت مستويات الدلالة ما بين ٠,٠٠٠٠ إلى ٠,٠٥ مما يشير إلى تحقق هذا الفرض بشكل جزئي/متوسط "لمعرفة تفصيل هذه الفروق الرجاء أنظر ملحق رقم (٤:٥): نتائج الإجابة عن الفرض الرئيس الرابع".

أما بالنسبة لبقية المتغيرات النضالية فقد جاء تأثيرها وعلاقتها محدودة أو ضعيفة باتجاهات الأسرى المحررين، حيث جاءت على النحو التالي: أشكال المقاومة ١٢ فرقا دالا، عدد سنوات الاعتقال ١٠ فروق دالة، الاعتقال/ عدم الاعتقال ٨ فروق دالة على كل بنود أو فقرات الاستبيان. وقد تراوحت مستويات الدلالة ما بين ٠,٠٠٠٠ إلى ٠,٠٥ مما يشير إلى تحقق هذا الفروض بشكل جزئي/محدود. "لمعرفة تفصيل هذه الفروق الرجاء أنظر الملاحق أرقام (٢:٥، ٣:٥، ٥:٥)".

ثانيا: أما نتائج البحث عن الفرض العام الثاني - المتعلق بمتغيرات العمر- فقد جاءت لتبين أن تأثير وعلاقة متغيرات العمر، خاصة العمر عند الإفراج من المعتقل أو العمر عند الاعتقال ضعيفا جدا من حيث علاقتها باتجاهات الأسرى المحررين نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بل هي أضعف المتغيرات علاقة وتأثيرا على اتجاهات الأسرى المحررين، "لمعرفة تفصيل هذه الفروق الرجاء أنظر الملحق رقم (٦:٥) وكذلك الملحق رقم (٧:٥)". أما تأثير متغير العمر الحالي فقد جاء متوسطا حيث بلغ عدد الفروق الدالة ١٩ فرقا دالا على كل بنود أو فقرات الاستبيان بين العينات الفرعية حسب العمر الحالي للمستجيبين، وقد تراوحت مستويات الدلالة ما بين ٠,٠٠٠٠ إلى ٠,٠٥ مما يشير إلى تحقق هذا الفرض بشكل جزئي/متوسط. "لمعرفة تفصيل هذه الفروق الرجاء أنظر ملحق رقم (٨:٥)".

ثالثا: وأخيرا جاءت نتائج الفرض العام الثالث - المتعلق بمتغيرات المكانة الاجتماعية الاقتصادية- لتبين أن هناك علاقة وتأثيرا قويا أو متوسطا على التوالي لكل من: المواطنة "مواطن –لاجئ" حيث بلغت عدد الفروق ٢٤ فرق دال إحصائيا بين كل من اللاجئين والمواطنين، وقد تراوحت مستويات الدلالة ما بين ٠,٠٠٠٠ إلى ٠,٠٥ مما يشير إلى تحقق هذا الفرض بشكل جزئي/متوسط "لمعرفة تفصيل هذه الفروق أنظر ملحق رقم (٩:٥)". الوضع الاقتصادي للأسرة ٢١ فرقا دالا إحصائيا، وقد تراوحت مستويات الدلالة ما بين ٠,٠٠٠٠ إلى ٠,٠٥ مما يشير إلى تحقق هذا الفرض بشكل جزئي/متوسط "لمعرفة تفصيل هذه الفروق الرجاء ملحق رقم (١١:٥)". عدد سنوات الدراسة ٢٠ فرقا دالا إحصائيا، وقد تراوحت مستويات الدلالة ما بين ٠,٠٠٠٠ إلى ٠,٠٥ مما يشير إلى تحقق هذا الفرض بشكل جزئي/متوسط "لمعرفة تفصيل هذه الفروق أنظر ملحق رقم (١٢:٥)، في حين جاءت علاقة وتأثير مكان الإقامة باتجاهات الأسرى ضعيفة حيث بلغت عدد الفروق الدالة إحصائيا على كل بنود أو فقرات الاستبيان ١٠ فروق دالة إحصائيا، وقد تراوحت مستويات الدلالة ما بين ٠,٠٠٠٠ إلى ٠,٠٥ مما يشير إلى تحقق هذا الفرض بشكل جزئي/محدود "لمعرفة تفصيل هذه الفروق الرجاء ملحق رقم (١٠:٥)".

مجمل القول إن المتغيرات المحددة لاتجاهات الأسرى المحررين نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي جاءت على التوالي: الانتماء التنظيمي، المواطنة "مواطن-لاجئ"، الوضع الاقتصادي للأسرة، عدد سنوات الدراسة، العمر الحالي، وأخيرا عدد مرات الاعتقال.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

١. أبو نجيلة، سفيان محمد. (٢٠٠١). **مقالات في الشخصية والصحة النفسية**. مركز البحوث الإنسانية والتنمية الاجتماعية، غزة-فلسطين.

٢. أبو نجيلة، سفيان محمد. (١٩٩٦). **خصائص شخصية الفلسطينيين**: دراسة نفسية مقارنة بين الأجيال في المجتمع الفلسطيني. مركز البحوث الإنسانية والتنمية الاجتماعية، غزة-فلسطين.

٣. أبو نجيلة، سفيان محمد. (١٩٨٥). "الشخصية الفلسطينية: دراسة ميدانية لشخصية الشباب الجامعي الفلسطيني"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قدمت لقسم علم النفس بكلية الآداب بجامعة عين شمس، القاهرة.

٤. آدم، محمد سلامة. (١٩٨٠). "مفهوم "الاتجاه" في علم النفس الاجتماعي محاولة لتعريف إجرائي"، **المجلة الاجتماعية القومية**، المجلد السابع عشر، العدد الأول، القاهرة، ص ٤٥.

٥. الحمارنة، مصطفى وآخرون. (٢٠٠١). **التكامل الاقتصادي والاجتماعي في المشرق العربي: المرحلة الأولى**. مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان.

٦. السيد عبد العاطي السيد. (١٩٨٧). **صراع الأجيال (دراسة سيسيولوجية لثقافة الشباب)**. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٧. الغندور، العارف بالله محمد. (١٩٨٨). **الحرب والسلام "دراسة نفسية"**. دار الحكيم، القاهرة.

٨. بنفينستي، ميرون. (١٩٨٧). **"الضفة الغربية وقطاع غزة: بيانات وحقائق أساسية"** (ترجمة: ياسين جابر، مراجعة وتقديم: خالد عابد). دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

٩. تولستيخ، الكسندر. (١٩٨٩). **الإنسان ومراحل حياته (دراسة في علم نفس العمر)**، (ترجمة: عبد السلام رضوان). دار العالم الجديد، القاهرة.

١٠. جابر، جابر عبد الحميد و محفوظ، سهير أنور و الخليفي، سبيكة. (١٩٩١). **علم النفس البيئي**. دار النهضة العربية، القاهرة.

١١. حمزة، مختار. (١٩٨٢). **أسس علم النفس الاجتماعي**، الطبعة الثانية. دار البيان العربي، جدة.

١٢. زهران، حامد عبد السلام. (٢٠٠٠). **علم النفس الاجتماعي**، الطبعة السادسة. عالم الكتب، القاهرة.

١٣. زيور، مصطفى. (١٩٨٦). **في النفس "بحوث مجمعة في التحليل النفسي والطب النفسي الجسمي والطب النفسي والفلسفة"**. دار النهضة العربية، بيروت.

١٤. شفيق، محمد (١٩٩٨). **البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

١٥. صبحي، سيد. (١٩٨٨) **تصرفات سلوكية**، ط٢. مكتبة إبراهيم حلبي، المدينة المنورة.

١٦. عبد الرحيم، طلعت حسن. (١٩٨١) **علم النفس الاجتماعي المعاصر**. ط٢، دار الثقافة، القاهرة.

١٧. عويضة، رياض. (١٩٩٨). "اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية نحو الحل الدائم لمشكلتهم"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة بيرزيت، فلسطين.

١٨. غنيم، سيد محمد. (١٩٧٥). **سيكولوجية الشخصية: محدداتها. قياسها. نظرياتها**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥.

١٩. فانون، فرانتز. (ب.ت). **معذبو الأرض**، "ترجمة" سامي الدروبي و جمال الأتاسي. دار القلم، بيروت.

٢٠. كوبوسومي، ب. (٢٠٠١). **مبادئ علم النفس الاجتماعي**، "ترجمة" رشاد علي عبد العزيز موسى و عز الدين جميل عطية. دار النهضة العربية، القاهرة.

٢١. لامبي، روز ماري و مورنج، ديبي دانيلز. (٢٠٠٣). **الإرشاد الأسري للأطفال ذوي الحاجات الخاصة (الجزء الثاني: الفنيات وأساليب التدخل)**، "ترجمة" علاء الدين كفافي و مايسة أحمد الفيال. دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة.

٢٢. لش، أن م. (١٩٨٧). "غزة. الزاوية المنسية من فلسطين". **صامد الاقتصادي** مؤسسة صامد- م.ت.ف، العدد ٦٥، ص ١٤-٣١، عمان.

٢٣. وزارة شؤون الأسرى والمحررين. (٢٠٠٦). **بيانات الأسرى من قطاع غزة**. السلطة الوطنية الفلسطينية، غزة-فلسطين.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

24. Abdo, H. (2000). **Immigrant Arabs and Immigrant Jews in Montreal: Their Social Interaction and Attitudes toward the Arab-Israeli Conflict.** Master Thesis. Concordia University, Montreal, Quebec, Canada.
25. Abusada, M. S. (1998). Palestinian Party Affiliation and Political Attitudes Toward Peace. **Arab Studies**. Quarterly 20(3):65–81.
26. Al-Haj, M., Katz, E. and Shye, S. (1993). "Arab and Jewish attitudes towards a Palestinian state". **Journal of Conflict Resolution,** 37(4), 619-632.
27. Allport, G. (1945). The psychology of participation. **Psychological Review,** 53 (3). 117-132.
28. Allport, G.W. (1935). **Attitudes.** In C. Murchison (Ed) Handbook of Social Psychology, Worcester, Mass: Clark University Press.
29. Amir, Y.; Bizman, A.; Ben-Ari, R. & Rivner, M. (1980). "Contact Between Israelis and Arabs: A Theoretical Evaluation of Effects". **Journal of Cross-Cultural Psychology**, Vol. 11, No. 4, pp. 426-443.
30. Anastasi, A. (1982). **Psychological testing** (5th Ed.). New York, NY: Macmillan Publishing Co., Inc.
31. Baradat, L.P. (1994). **Political ideologies: Their origins and impact** (5th Ed.). Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, Inc.
32. Barghouti, I. (1988). Palestinian Americans: socio-political attitudes of Palestinian Americans towards the Arab-Israeli conflict. **Centre for Middle Eastern and Islamic Studies**

(CMEIS), Occasional Paper No. 38, University of Durham, Durham, England.

33. Bar-Tal, D. (2007). Sociopsychological foundations of intractable conflicts. **American Behavioral Scientist,** 50, 1430-1453.
34. Burton, J. (1993). 'Conflict Resolution as a Political Philosophy'. In: D. Sandole and H. van der Merwe (Eds.), **Conflict Resolution Theory and Practice: Integration and Application.** Manchester and New York: Manchester University Press.
35. Evans, G. and Newnham, J. (1998). **The Penguin Dictionary of International Relations.** London: Penguin Books.
36. Hermann, T. and Yuchtmen-Yaar, E. (1998). "Two People Apart: Israeli Jews' and Arabs' attitudes toward the Peace Process." In: I. Peleg (Ed.), **The Middle East Peace Process: interdisciplinary Perspectives** (pp. 61-83). New York: State University of New York Press.
37. Hofman, Y. & Seginer, R. (1983). "Social Norms and the Superior Conformity of the Self". **Studies in Education**, No. 37-38, pp. 109-116, (Hebrew).
38. Inbar, M.; Yuchtman-Yaar, E. (1989). The people's image of conflict resolution: Israelis and Palestinians. **Journal of Conflict Resolution,** 33(1), 37-66
39. Kelman, H.C. (1974). Attitudes are alive and well and gainfully employed in the sphere of action. **American Psychologist,** 29, 310-324.
40. Kelman, H.C. (1987). The political psychology of the Israeli-Palestinian conflict: How can we overcome the barriers to a negotiated solution? **Political Psychology,** 8 (3), 347–363.

41. Khashan, H. (2000). **Arab attitudes toward Israel and peace.** Policy Focus Series no. 40. Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy.
42. Khashan, Hilal (1994). Are the Arabs Ready for Peace with Israel? **Middle East Quarterly,** vol. 1, no 1, pp. 19-28.
43. Krauss, S. (1995). Attitudes and the prediction of behavior: A meta-analysis of the empirical literature. **Personality and Social Psychology Bulletin,** 21, pp. 58-75.
44. Maoz, I., and McCauley, C. (2005). Psychological Correlates of Support for Compromise: A Polling Study of Jewish-Israeli Attitudes toward Solutions to the Israeli-Palestinian Conflict. **Political Psychology**, 26 (5), 791-807.
45. Meulemans, W. (1989). **Making political choices: An introduction to politics.** Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall.
46. Mi'Ari, M. (1999). Attitudes of Palestinians Toward Normalization with Israel. **Journal of Peace Research**, 36(3): 339–348.
47. Milbrath, L. W. and Goel, M. L. (1977). **Political Participation: How and Why Do People Get Involved in Politics?** Chicago: Rand McNally.
48. Shamai, M., & Kimhi, S. (2006). Exposure to threat of war and terror, political attitudes, stress, and life satisfaction among teenagers in Israel. **Journal of Adolescence,** 29, 165–176.
49. Shamir, J. and Shikaki, K. (2002). Determinants of Reconciliation and Compromise among Israelis and Palestinians. **Journal of Peace Research,** 39(2), 185-202.
50. Shrigley, R. L., & Koballa, I. R. (1984). Attitude measurement: Judging the emotional intensity of Likert-type science attitude statements. *Journal of Research in Science Teaching,* 21(2), 111-118.

51. Stone, W., (1974). **The Psychology of Politics.** New York: Free Press.

52. Tessler, M. and Jamal, A. (2006). Political Attitude Research in the Arab World: Emerging Opportunities. **Political Science and Politics,** 39, 3: 433-7.

53. Tessler, M. and Nachtwey, J. (1999). Partisan Preferences and Attitudes toward Peace among Palestinians in the West Bank and Gaza Strip: Developments and Trends from January 1994 through June 1997. **Israel Studies,** 4, 22-43.

54. Tessler, M. and Nachtwey, J. (2002). The political economy of attitudes toward peace among Palestinians and Israelis. **Journal of Conflict Resolution**, 46(2): 260-285

55. Tibon, S., & Blumberg, H. H. (1999). Authoritarianism and political socialization in the context of the Arab-Israeli conflict. **Political Psychology,** 20 (3), 581–591.

56. Vasquez, J. A. (1995). "Why Global Conflict Resolution is Possible: Meeting the Challenges of the New World Order." In: J. Vasquez, J. T. Johnson, S. Jaffee, L. Stamato (Eds.), **Beyond Confrontation: Learning Conflict Resolution in the Post-Cold War Era** (pp. 131-153). Ann Arbor: University of Michigan Press.